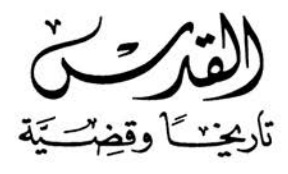
حبيب غانم

القدس

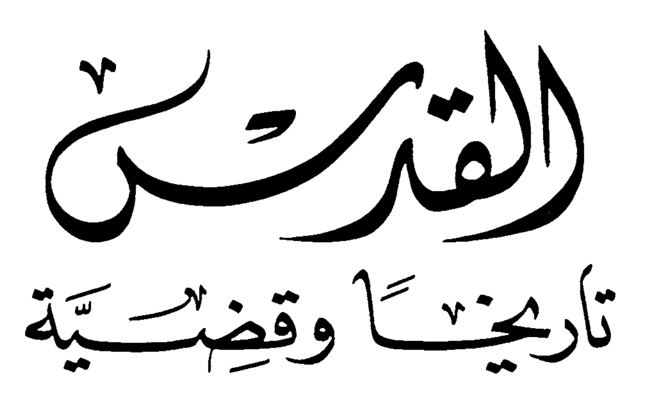
تاريخاً وقضيّة

دار المنهل اللبناني


مكتبة الإكسير الإلكترونية
Al-Exir Electronic Library


القدس
تاريخاً وقضية

حبيب غانم



دار المنهل اللبناني

الطبعة الأولى

٢٠٠٢م - ١٤٢٣هـ

الكتاب: القدس: تاريخاً وقضية.

المؤلف: الأستاذ حبيب غانم.

الناشر: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.

التوزيع: مكتبة رأس النبع - شارع محمد الحوت.

دار المنهل اللبناني - للطباعة والنشر

تلفون: ٠١/٦٣١٦٥٤ - ٠٣/٢٢٦٣٢٥ - تلفاكس: ٠١/٦٣٣٤٣٢

إهداء

إلى ولدي الشهيد ماجد

الحاضر أبداً في القلب والعقل والذاكرة

والأكثر حضوراً في تحرير الجنوب

وانتفاضة الأقصى وعبر نداء «يا قدس إنّا

قادمون» يتوج رأسه ورؤوس إخوة الجهاد

والإيمان.. حتى النصر

حبيب

مقدمة

للقدس مكانة خاصة في التاريخ، فهي المدينة الأولى التي كانت ولا تزال وستبقى محطة تصل الأرض بالسماء. كما أرادها الله، ووالد الأنبياء والرسل سيدنا إبراهيم، وجميع الأنبياء الذين جاؤوا من بعده، وقد بارك الله فيها وحولها منذ قيامها وحتى يوم الساعة. وبارك مساجدها وكنائسها، حتى أن كل ركعة من صلاة في المسجد الأقصى تساوي ألف ركعة في سواه.

القدس ليست مدينة ككل المدن وإنما لها فرادة خاصة، ولا تشبهها مدينة أخرى من عواصم وحواضر العالم فكل شيء فيها مقدس لأنها كانت وستبقى الصراط المستقيم إلى الله. أليست المدينة التي دخلها الرسول العربي (ص)، قبل الفتح الإسلامي لها بعشرات السنين، وذلك عندما أسرى من مكة المكرمة إليها، ومنها عرج إلى السماء. أليست المدينة التي ظلت القبلة الأولى سبعة عشر شهراً قبل عودة الإسلام إلى مكة وعودة مكة إلى المسلمين، وقبل الصلاة في المسجد الحرام، واتخاذه قبلة يولي المسلمون وجوههم شطره حيثما كانوا؟

إن الصلة قائمة بين المسجد الحرام والمسجد الأقصى، لا لأن الطريق بينهما روحياً أقصر مما يتصور علماء الجغرافيا. منذ أن كانت طريق الرسول إلى الله وإلى السماء وحسب، وإنما لأن هناك رباطاً إلهياً بين بيت المقدس وما حوله وبين مكة وحرمها. . والمدينة المنورة ومسجد الرسول فيها تأكيداً لقوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى». وهي لهذا قضية دينية وقومية، وإنسانية لأن مكانتها في التاريخ، كما في الجغرافيا، عند المسيحيين لا تقل أهمية عنها لدى المسلمين، وإذا كانت عند المسلمين إحدى ثلاث مدن (مكة، والمدينة المنورة، والقدس)، من حيث القداسة، فإنها المدينة الأولى قداسة عند المسيحيين، تليها بيت لحم والناصرة وإليها ترحل قلوبهم كل يوم. وفيها تتعانق المسيحية مع الإسلام، ويتفقان. . وفيها يستهدف العرب جميعاً بمسيحييهم ومسلميهم، لا فرق في الممارسات الصهيونية بين الكنيسة والمسجد. ولا بين أئمة مساجد القدس ومطارنتها ولا بين مفتي المدينة المقدسة وبطاركتها من كل الطوائف المسيحية. فالصهيونية، بالاستناد إلى الأساطير والخرافات التي تنسبها إلى اليهودية تشن حرباً مفتوحة معلنة أحياناً وسرية أحياناً أخرى منذ مئات السنين على المسيحية والإسلام، ومقدساتهما. والصهيونية، قبل ذلك وبعده تشكل خطراً داهماً على البشرية كلها منذ أن وصف السيد

المسيح أشرارها بأولاد الأفاعي . . وبأنهم قتلة الأنبياء قديماً، وأصحاب الحروب الهادفة إلى إبادة الجنس البشري . وإلى أيامنا التي نشهد فيها حروب الإبادة التي تمارسها الصهيونية ضد شعب فلسطين العربي فيما يتصدى العرب بمسلميهم ومسيحييهم لهذه العدوانية المتأصلة في النفوس والنصوص التلمودية، والتي تشجع على القتل وحروب الإبادة والدمار ومن هنا نفهم نبوءة الحديث الشريف القائلة : «لا تزال طائفة من أمتي، يقاتلون على أبواب بيت المقدس، وما حوله وعلى أبواب أنطاكية وما حولها، وعلى أبواب دمشق وما حولها لا يضرهم خذلان من خذلهم، ظاهرين على الحق إلى أن تقوم الساعة» .

إن العبرانيين آخر من يحق لهم الادعاء بحق لهم في فلسطين، فهم عبروا فيها ولم يسكنوها إلا طارئين أما العرب بمسيحييهم ومسلميهم، فقد كانت فلسطين لهم، وكانوا لها منذ آلاف السنين، مع أنها تعرضت لأكثر من ٢٥ غزوة بقيت بعدها صامدة ومتمسكة بهويتها، فيما انتهى الغزاة إلى الزوال .

لقد ظل اليهود والصهاينة غرباء عنها تنكرهم أرضها، ورائعات القباب العالية فيها وأجمل الأبنية على وجه البسيطة . واحتلالهم لها على مرحلتين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ لا يعطيهم حقاً فيها، فقد أخذوا بالقوة والقهر حقاً ليس لهم واستولوا على الأوقاف المسيحية والإسلامية فيها، بوضع قوانين تعسفية مبنية

على باطل، وكل ما بني على باطل فهو باطل. وفرضوا على أهلها الشرعيين النزوح عنها بالإكراه، فعشرات الآلاف الذين رحلوا عن منازلهم ما زالوا (٧٠ ألف عربي) يحملون مفاتيحها، وما زالت أراضيهم التي سقوها عرق الجباه والسواعد بانتظارهم.

إن حرب الاقتلاع من القدس بهدف تغيير طابع المدينة مستمرة منذ خمسين عاماً وأكثر. لكن القدس ظلت عربية، فالقدس بدون عربها ـ المسيحيين والمسلمين ـ ليست القدس، وفلسطين بدون القدس ليست فلسطين. واستطراداً القدس بدون الأقصى ليست القدس، والأقصى بدون القدس ليس الأقصى، فقضية القدس مركزية بالنسبة للمسلمين وللمسيحيين على حد سواء والمحافظة على عروبتها تهم أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية (مسلمين ومسيحيين). إذ لم تكن في أي يوم من الأيام موضع تنازع أو اختلاف بين الديانتين، منذ أن رحب الأحبار المسيحيون، بالخليفة الإسلامي الثاني عندما دخلها. ولم يجز الصلاة في كنيسة القيامة من أجل إبقائها للمسيحيين دون سواهم، وأمر بدلاً من ذلك ببناء المسجد الأقصى.

من هنا تتكشف لنا خطورة المؤامرة الصهيونية على القدس وفلسطين، وهي مؤامرة مستمرة تتسارع حيناً، وحيناً آخر، تسير خطوة، خطوة، وليس حريق المسجد الأقصى في ١٩٦٩/٨/٢١، إلا الإنذار الجدي، والدليل لمن يحتاج إلى

دليل، بأن القرار الصهيوني مأخوذ، ومحاولة وضع حجر الأساس للهيكل المزعوم والتي تكررت أكثر من مرة وآخرها في ٣٠/ ٧/ ٢٠٠١، وفشلت إلا التطبيق لسياسة الخطوة خطوة، دون أن ننسى حفر الأنفاق وآخرها كان في ٢٥/ ٩/ ١٩٩٦ حيث بلغ طول أحدها ٢٨٨م على امتداد أساسات المسجد. وكل ذلك يؤكد جدية المخاطر التي تتهدد القدس والمسجد الأقصى وهويتهما، من ذلك مثلاً منع الأذان وقرار إباحة الصلاة في المسجد الأقصى لليهود، والذي أخذ في ٢٨/ ١/ ١٩٧٦ واتخذه شارون ذريعة لتدنيس الحرم، بزيارته التي شكلت الشرارة للانتفاضة الثانية في ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠، وكانت إلى جانب تصرفات «أمناء الهيكل» ذروة التحدي الصهيوني، للتشكيك بالحق الإسلامي السماوي الشرعي، واعتباره مساوياً لحق يهودي مدّعى ولا يسنده أي أساس ديني، على شاكلة تحويل حائط البراق، إلى حائط مبكى، وتزوير هوية رباط الكرد، وقلعة داوود، وتوسيع حارة اليهود التي لم تتجاوز مساحتها في أي يوم من الأيام التي سبقت الاحتلال ٥ دونمات، لكنها الآن أصبحت ١٣٠ دونماً وتدمير حي المغاربة نهائياً، وإقامة حزام من المستوطنات حول القدس، تتصل بها لتفصل القدس عن عمقها الفلسطيني حتى أن مساحة المستوطنات مع القدس الكبرى باتت تشكل ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية. وهذا قليل من كثير الاعتداءات المباشرة والمستمرة والتي أحصي منها حتى

الانتفاضة الثانية ١٥ اعتداء. كانت تواجه بالتصدي لها على غرار انتفاضة ١٩٩٧ والتي قدمت ٧٣ شهيداً من القدس للحفاظ على هوية الحرم وقبلها في ٨ تشرين أول ١٩٩٠ والتي شهدت إضراباً شاملاً في القدس والمناطق الفلسطينية الأخرى كان بمثابة استفتاء على عروبة القدس والمسجد الأقصى فيها، وإعلاناً مكتوباً بالدم، يؤكد الإصرار على حماية الأماكن المقدسة وسورة ياسين التي خطتها يد الإبداع على جدران الأقصى، من أعداء الله، والحضارة.

مما لا شك فيه أن للقدس والأقصى رباً يحميهما، وشعباً يفتديهما بالأرواح، وإلا لما صمدا هذا الصمود الأسطوري أمام هجمات البرابرة الجدد الذين يستهدفون الإنسان والعمران في القدس أولاً، وفي كل فلسطين وأكنافها.

وإذا كان المشروع الصهيوني قد حقق بعض أهدافه على أرض فلسطين فالمؤكد أنه لن يكتفي بما تحقق مرحلياً، وإنما يخطط للمراحل القادمة يشجعه على ذلك العجز العربي عن المواجهة، والسباق إلى التصالح معه والاعتراف به، عسى أن ينفع ذلك - ولن ينفع - في تجنب مخاطره الزاحفة في المستقبل.

إن هذا المشروع يستجمع الآن كل قواه، ويكثفها لتهويد القدس، حتى إذا انتهى من هذه المرحلة، سار خطوة أو

خطوات أخرى باتجاه غيرها حتى تهويد فلسطين. . ومنها ينطلق إذا لم تتوفر أسباب المواجهة له، إلى كل الجهات لا فرق بين من عقدوا الصلح المنفرد معه، أو دخلوا في التسوية، وبين من اكتفوا بالاعتراف ولم يصالحوا، ولم يعقدوا الاتفاقات، التي لا تساوي شيئاً حتى في المنطق الصهيوني الذي يبرمها لالتقاط الأنفاس، أو باعتبارها محطة يستأنف الهجوم بعدها عندما تتهيأ الظروف، وتحين الفرص. . وغالباً ما يحضر لها أو يفتعلها بالتوقيت المناسب له، والمكان الذي يقع عليه الاختيار. لا فرق في ذلك بين أصحاب مشروع إسرائيل الكبرى جغرافياً أو إسرائيل العظمى اقتصادياً.

مع أن هذا الكلام الآنف الذكر وأكثر منه معاد، ومكرر، وتتداوله أجهزة الإعلام على أنواعها يومياً. فلا بأس من إعادة تداوله، لأن القدس قضية كبرى ولا يجوز الاستمرار في التعامل معها بالطريقة التي تطبع سلوك سلطة الحكم الذاتي، والأطراف العربية التي عقدت الصلح المنفرد مع العدو الصهيوني. وتلك الأطراف مجتمعة ومنفردة، وافقت على تأجيل البحث في قضية القدس مع قضايا أخرى شائكة مثل قضية عودة النازحين، إلى ديارهم، وترسيم الحدود، وما إلى ذلك. وسواء كانت هذه الأطراف مستدرجة، أو متواطئة مع المطالب الأميركية، والصهيونية القائلة بالتفاوض على المسائل الخلافية والاتفاق على ما يتم إنجازه، وتأجيل ما هو مختلف عليه إلى المستقبل

بذرائع وحجج تخفي النوايا الصهيونية الحقيقية، إلا أنها تبقى متهمة بالتفريط بقضايا الأمة الكبرى، ولا حاجة لإثبات العكس ما دامت القدس تتعرض للتهويد التدريجي، وما دام المسجد الأقصى معرضاً للانهيار . . أو للحريق مرة أخرى، وما دامت الأنفاق تهدد وجوده، والحفريات تحاصره من كل الجهات، وقد يأتي يوم يسبق الاتفاق النهائي، أو الصفقة الأخيرة، ويصحو المسلمون على جريمة صهيونية جديدة تستهدف الحرم وقد تحوّله إلى أنقاض ـ لا سمح الله ـ.

إن هذا الكتاب رغم السرعة التي حكمت إعداده، لا يطمح لأكثر من إبقاء القضية حية، ولا يعتبر نفسه أكثر من مداخلة قانونية، وتاريخية للرد على المزاعم الصهيونية، التي لا تصمد أمام الحقائق.

والواقع أن مادته تعتمد على الكتب التاريخية، والقرارات الدولية بشكل أساسي. لأن ما كان يعنينا ولا يزال أن نقدم القضية على الوجه الأحسن، من خلال مراجعة تاريخية للأحداث والوقائع، ومرافعة شبه قانونية تكشف الأكاذيب والمزاعم التي لا سند لها، ومداخلة فكرية تخاطب العقول والضمائر، وربما تقاطعت المعلومات بين هذه وتلك، وبدا أن هناك شيئاً من التكرار . . إلا أنه تكرار مقصود لترسيخ الحقائق، واستعادتها موثقة تاريخياً، ومؤكدة قانونياً، ومسندة فكرياً، أو لتأكيد أهمية أن يلتقي التاريخ والقانون، والفكر عند حقيقة واحدة.

العصر. . هذا العصر بحاجة إلى مدينة الله، لا لأن تحت كل حبة تراب منها وفيها مفاتن مجد وحسب، وإنما لأن الله، لا يشرع بابه إلا إليها ومنها، مع أن الكون كله بين يديه.

ولكي لا يبقى تهويد القدس «وأسرلتها» مسألة إدارية، كما يحاول الصهاينة الإيحاء من خلال ضم المستوطنات، وتحديد نسبة عدد السكان الفلسطينيين فيها، وزيادة الاستيطان وصولاً إلى جبل «أبو غنيم» وهدم المنازل، وطرد أصحابها منها. . كل ذلك، وأكثر منه لا يتعدى من وجهة النظر الصهيونية الإجراءات الإدارية، ما دامت قضية القدس لا تحظى بالاهتمام الذي يرتقي إلى أهميتها، وخطورتها، وكونيتها.

والسؤال الذي يطرح نفسه: أين لجنة القدس؟

لقد تشكلت هذه اللجنة من قِبَل قمة عربية، وأوكلت إليها مهمة حماية المدينة المقدسة، ورفض الاستيطان وتوسيعه، والتصدي لتغيير معالم المدينة الجغرافية والديمغرافية، ومنع تهجير أهلها والحفاظ على وحدتها وتراثها ومقدساتها.

وما لم تقم بهذا الدور الذي أوكل إليها. فما الذي تفعله؟

إنه سؤال الانتفاضة، والشعوب، والجواب عنه مطلوب من المرجعية العربية، ومن رئاسة اللجنة التي انتقلت بالوراثة. . دون أن تشهد القضية نقلة نوعية من التعاطي معها.

إن لجنة القدس مطالبة بالإصرار على تحرير المدينة المقدسة كاملة فلا تكتفي بالأحياء الشرقية، لأن القدس واحدة، وكلها حق للفلسطينيين العرب من مسيحيين ومسلمين.

أخيراً لا بد من تسجيل بعض الملاحظات، لتفادي الالتباس، واستدراك مواقف على سبيل المزايدة اللفظية منها:

١ ـ لم نتوقف كثيراً عند مسألة التفريق بين اليهودية، والصهيونية واعتبار هذا الفارق في صالح العرب، لأن اليهود غير المتصهينين يشكلون حالات فردية، لا تخرق القاعدة، ولا تغير شيئاً في الإجماع اليهودي، من مسألة القدس، وقضية فلسطين.

٢ ـ إن استعمالنا لكلمة «إسرائيل» لا يعني اعترافاً بالاغتصاب ودولته، وهي تسمية أصبحت معتمدة دولياً منذ سنة ١٩٤٨ ولم تعد تثير حرجاً عربياً، بعد مؤتمر مدريد، ولا مأخذاً فلسطينياً بعد اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالدولة العبرية التي احتلت القسم الأكبر من فلسطين العربية سنة ١٩٤٨.

مع الإشارة إلى أن هذه التسمية وردت في نصوص القرارات الدولية والقوانين ذات الصفة العالمية. وعلى الرغم من هذا التبرير لعله من الأفضل قومياً، ووطنياً تحاشي اعتماد هذه التسمية، لكي لا تستقر في أذهان الأجيال العربية، بديلاً عن «فلسطين».

٣ ـ مع المعرفة بأن الصهينة هي غير التهويد، وأن «الأسرلة» مختلفاً عنهما معاً، لا بد من التوضيح، أن التهويد يحمل مضموناً دينياً، والصهينة تشكّل بعداً أيديولوجياً، أما «الأسرلة» فذات مدلول إداري احتلالي.

٤ ـ إن إيراد بعض المشاريع الدولية لحل قضية القدس، دون التعليق عليها، لا يسيئ إلى الموقف الثابت والمبدئي القائل بعروبة فلسطين، والقدس عاصمتها، وبتحرير كامل التراب الفلسطيني من البحر إلى النهر، مهما طال الزمن. دونما أي التفات لتهم المثالية والمنطق القديم، والثورية، واليسارية الطفولية، وما شابه، بحجة عدم القفز على الواقع الدولي، وموازين القوى، وأخذ الممكن الآن، للمطالبة في المستقبل بما هو أكثر.

٥ ـ يظل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، الوطنية، الديمقراطية، وعاصمتها القدس، مطلباً قائماً، حتى بعد تحويل منطقة الحكم الذاتي، من سلطة إلى دويلة، بشروط صهيونية، وحاضنة أميركية، وضمانات دولية، لأن الاغتصاب لا يؤسس لحق، وما بني على باطل لا يصبح عدلاً، حتى وإن أقرّ البعض بذلك كرهاً أو اضطراراً، أو لإنقاذ ما يمكن إنقاذه خشية ضياع الكل.

هذه الملاحظات، وسواها، لا تغفل مطلب التحرير

الشامل، ولا تجزئ قضية الوطن، وتحولها إلى قضية مدينة على أهميتها، فكل مدن وقرى فلسطين المحتلة عزيزة، وغالية على القلوب وتسكن الذاكرة الوطنية، وهي غير قابلة للتنازل بقرارات وقوانين دولية أو باعتراف من لا يملك التفويض، والحق، فالتنازل عن الأوطان لا يقبل التفويض ويفتقد الشرعية، ولا يلزم الأمة كلها، وأجيال المستقبل. والله من وراء القصد.

حبيب غانم

رئيس تحرير مجلة الباحث الفكرية

بيروت

الفصل الأول

القدس في التاريخ

لم تحظَ مدينة عربية بالاهتمام الذي حظيت به مدينة القدس على امتداد العصور وآلاف الأعوام السابقة. فهي أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومدينة الإسراء والمعراج إسلامياً. وهي مدينة السيد المسيح بامتياز إلى جانب الناصرة وبيت لحم. فعلى امتداد حوالي أربعة عشر قرناً، تخللتها فترة لا تزيد عن ٨٨ عاماً حين حكمها الصليبيون (١٠٩٩ ـ ١١٨٧م)، وقبل ذلك كانت القدس وفي عهد تاريخي قديم جداً تحت سلطة حكام يهود ولفترة زمنية أقصر، لا تعطي ولا تؤسس لحق تاريخي، كما تردد المزاعم اليهودية.

فالبحث في الجذور الجغرافية والتاريخية للمدينة المقدسة، التي وجدت خلال التاريخ القديم، وذلك قبل ظهور أي وجود يهودي في المنطقة. والمتتبع لبداية نشأة القدس، منذ أن كان يقطنها سكانها الأصليون من اليبوسيين في الألف الثالثة قبل الميلاد، يعرف أن هؤلاء من العرب، تعود أصولهم إلى الجزيرة العربية، التي كانت تدفع بموجات هجرة متتالية إلى المناطق المتاخمة لها في اتجاه الشمال.

إن أسماء القدس المتعددة عبر التاريخ، لا تشير إلى أصل يهودي كما يدعون فهي: يبوس وشالم وأورشاليم وإيليا كابيتولينا، ثم إيلياء في العصر المسيحي بعد أن زالت دولة أصنام الكابيتول، ثم بيت المقدس، وأخيراً القدس الشريف. وكانت القدس قبل استيلاء اليهود عليها، تحت حكم ملك ومرشد ديني في آن، هو «ملكي صادق» ومعناه «العادل هو ملكي» ورد ذكر ذلك في التوراة. كما أشارت التوراة إلى أن النبي إبراهيم صلى مع «ملكي» عندما مر بمدينة «شالم» وذلك قبل أي ظهور لليهود كتجمع بشري في فلسطين بزمن طويل.

ووردت أول إشارة إلى القدس في المدونات الفرعونية السائدة في القرنين ١٩ و١٨ق.م، إذ كان ينطق اسمها «روشاليمم» ثم ورد بعد ذلك ذكرها في رسائل تل العمارنة (القرن ١٤ق.م) باسم «أوروسالم»، كما جاء في رسالة وجهها حاكمها من قبل أمنيوفيس الثالث، يطلب فيها العون العسكري لصد هجمات أهل البادية «الحابيرو»، وهذا الاسم كان يطلق على القبائل الرعوية عموماً. وكان يطلق على المدينة أيضاً اسم «يبوس» نسبة إلى اليبوسيين، كما كان المصريون يطلقون عليها اسمها اليبوسي «يابيتي» و«يابتي» وأحياناً كانوا يستخدمون اسمها الكنعاني «أوروسالم». ومن المحتمل أن هذا الاسم هو كلمة آرامية تتركب من مقطعين: الأول «أور» بمعنى موضع أو مدينة،

والثاني «سالم» بمعنى السلام، وهو غالباً اسم إله وثني لسكان فلسطين الأصليين، وأطلق على إله سلامة القوافل.

وعلى ذلك فكلمة «أوروسالم» الكنعانية تعني في النهاية «مدينة السلام». وظل اسم «يبوس» علماً على المدينة كما ورد في سفر القضاة الإصحاح ١٩ : ١٠، حتى استولى عليها داود وصار اسمها بعد ذلك «مدينة داود»، كما ورد في سفر أخبار الملوك الأول والإصحاح ١١ : ٢٠٧. ومن المؤكد أن الاسم العبري «أورشليم» هو نفسه الاسم الكنعاني القديم للمدينة، بعد إبدال حرف السين بالشين في العبرية. ويشير المؤرخون إلى أن الإسرائيليين عندما تسللوا إلى فلسطين، بعد خروجهم من مصر، وجدوا اليبوسيين والآدوميين والمؤابين والعمونيين والكنعانيين، وهم جميعاً من العرب، حيث كانوا يقطنون سورية وفلسطين. وبذلك يتأكد أن العرق السامي هو عرق عربي في أصوله الجغرافية في ما عدا العبرانيين. كما يؤكد أنه بعد أن تحولت المنطقة إلى المسيحية في عهد الرومان، ظلت تلك الشعوب سامية من حيث العرق والسلالة البشرية، وكذلك بعد أن أصبحت إسلامية من حيث الديانة.

وفي مقابل هذا التاريخ الممتد للجنس العربي/ السامي الذي استوطن فلسطين على مدى زمن يجاوز الخمسة آلاف عام، فإن الصهيونية تضع ـ في مقابل هذا التاريخ ـ لحكمها

سبعين عاماً فقط، هي مدة حكم داود وسليمان، وهذه فترة متأخرة، بل وغير مجمع عليها من كل طوائف اليهود.

اعتبر اليهود تلك الفترة نتاج علاقة دينية بتكليف إلهي لتحقيق الإيمان به في وجه الأمر الإلهي ينتهي بنهاية حياة داود وسليمان، حيث تكون الأمة مسؤولة عن عقيدتها أمام الله. وانحرف اليهود عن تلك المسؤولية، وطبقاً لمنظورهم الديني، يصبح الأمر الإلهي الذي يؤسسون عليه دعاوى الميعاد سقط، لأنهم: أضاعوا الشريعة الموسوية، ووضعوا بعد ذلك الأصنام الوثنية داخل المعبد، ثم سمحوا للنساء باحتراف الدعارة داخل الهيكل، كما أن كهنتهم كانوا يسرقون الأموال من صندوق النذور في الهيكل. واستناداً إلى تلك الانحرافات، قام يوشيا هو بعملية تطهير، أحرق فيها كل ما ينافي الأخلاق وعقيدة التوحيد، كما ورد في سفر الملوك الثاني.

وورد ذكر اسم القدس في كتابات بعض المؤرخين القدامى، مثل هيرودوت (٤٨٤ ـ ٤٢٥ق.م) الذي لم يشر إليها باسم «أورشليم»، بل أطلق عليها مدينة «قديشتا».

ويذكر أن هذا الاسم يخضع للنطق الآرامي، وكان يطلق على المدينة المقدسة لدى العرب، قبل أن يتم تقديسها عند اليهود بزمن طويل.

وإذا كان الوجود العربي من اليبوسيين والكنعانيين

والآراميين سبق أي وجود يهودي في فلسطين بمئات السنين، فإن هذا الوجود لم ينقطع، حتى بعد الوجود اليهودي فيها. فلقد ظلت الحروب دائرة بين اليهود وجيرانهم حيناً، وفي أحيان أخرى يعم السلام، وفي الحالين ظل هذا الوجود المتعدد الأطراف قائماً، والدليل على ذلك أنه بعد السبي البابلي لم يتم تفريغ فلسطين من سكانها، بل من اليهود وحدهم، بالإضافة إلى أنه بعد النفي اليهودي الثاني الذي فرضه الأمبراطور الروماني هادريان، ظلت فلسطين تعج بالكثير من السلالات العربية. ويذكر أنه بعد أن استولى يوشع بن نون على فلسطين، وقام بتقسيمها إلى أنصبة قبلية بين الأسباط، جاءت مدينة القدس في قطاع سبطي يهوذا وبنيامين. وعلى رغم ذلك التقسيم، ظلت القدس مدينة يبوسية حتى عصر داود، فورد ذلك صراحة في الفقرة ٦٣ من الإصحاح ١٥ من سفر يوشع: «وأما اليبوسيون الساكنون في أورشليم، فلم يقدر بنو يهوذا على طردهم، فكان اليبوسيون مع بني يهوذا في أورشليم إلى هذا اليوم». لذلك استمرت القدس على تسميتها القديمة «يبوس» كما جاء في سفر القضاة إصحاح ١٩ : ١١ : ١١٢ : «وفيما هم عند يبوس، وقد أشرف النهار على نهايته، قال الغلام لسيده: تعال نميل على مدينة اليبوسيين هذه ونبيت فيها، فقال له سيده لا نميل إلى مدينة حيث لا أحد من بني إسرائيل هناك».

عاش اليهود كأقلية بين اليبوسيين حتى السبي البابلي

٥٨٧م. كما استمر وجود اليبوسيين في القدس، حتى في أوج درجات المد اليهودي في فلسطين، ونقصد بذلك بعد قيام مملكة داود. فحين خطط داود لبناء هيكل للرب، بدأ بشراء بيدر أرونا اليبوسي الذي كان يتخذه جرناً ومربضاً لماشيته، فوافق على بيعه لداود بما فيه من المواشي بخمسين شاقلاً من الفضة. والمؤكد تاريخياً أن القدس «يبوس» قبل إقامة داود فيها كانت مدينة ذات حضارة، حيث اشتملت على منازل كبيرة فيها الكثير من أسباب الراحة، وكانت فيها حكومة وصناعة وتجارة.

تدمير القدس الأول:

بعد وفاة سليمان انتهت المملكة اليهودية إلى مملكتين: إسرائيل في الشمال، ويهوذا في الجنوب. وتوالى على حكم المملكتين عدد من الملوك الضعاف الذين كانوا تابعين إما لمصر أو لآشور. وبعد أن تولى نبوخذ نصر (بختنصر ٦٠٥ - ٥٦٢ق.م) الحكم خلفاً لوالده، كانت مصر هدفاً لمطامعه. لذلك بدأ بفتح الطريق إليها عبر إسقاط يهوذا في القدس. وعندما شعر ملكها يهود باكين بخطر الهجوم البابلي، استسلم بعد ٣ أشهر من توليه الحكم، وأخذ أسيراً إلى بابل. ثم قام نبوزرا وأن العاشر البابلي بتهديم أسوار القدس، وتخريب المدينة تماماً بما في ذلك هيكل سليمان وإحراقه، كما ورد في سفر الملوك الثاني إصحاح ٢٥. وقد عين بختنصر جداليا بن

أحيقام حاكماً على ما بقي من أهل يهوذا وبقية العرب في القدس. وبعد اغتيال جداليا، هرعت أعداد كبيرة من اليهود إلى مصر في صحبة النبي آرميا. ومنذ هذا التاريخ لم يقم لليهود كيان سياسي يعتد به في فلسطين لأكثر من ١٥٠٠ سنة، عدا كيان سمح الفرس بإقامته، ودمره الرومان في ما بعد.

وجاء على لسان لودز تعليقاً على نقش من البرونز، يصور مشهد الرحيل إلى بابل: «إن الرجال ربطوا بعضهم إلى بعض في جماعات وذلك لمنعهم من الهرب، بينما سمح للنساء والأطفال بالسير من دون أغلال... حتى وصلوا إلى القرى المحددة لهم كمقر لإقامتهم ومعظمها إلى الجنوب من نينوى. ومن هذه القرى: تل أبيب وتل مرشا وتل ملح» عزرا (الإصحاح الثاني: ٥٩).

وفي العام ٥٣٩ق.م تمكن الملك الفارسي قورش من هزيمة بابل، واستولى عليها، ثم سمح لليهود بالعودة إلى فلسطين وبناء الهيكل مرة أخرى.

القدس في العصرين اليوناني والروماني:

أطاح الآشوريون مملكة إسرائيل ٧٢٢ق.م، وأطاح الكلدانيون مملكة يهوذا ٥٨٧ق.م، وبذلك فقد اليهود استقلالهم السياسي. وانتقلت السيادة في المنطقة من الكلدانيين

إلى الفرس في العام ٥٣٩ق.م، ومن الفرس إلى الإسكندر الأكبر العام ٣٣٣ق.م، بعد سيادة دامت قرنين، واستمرت فلسطين تحت سيادة البطالمة قرناً تقريباً، وفي العام ٢٢٠ق.م نجح أنطوخيوس الثالث الملك السلوقي في السيطرة على فلسطين وفينيقيا. وتناوب البطالمة والسلوقيون السيادة على فلسطين حتى الفتح الروماني عام ٦٣ق.م، ومنذ حكم الفرس أقام اليهود مجتمعاً خاصاً دينياً جديداً بعد العودة من السبي، حيث تحول نظام الحكم باتجاه الثيوقراطية والمجتمع إلى ما يشبه «الغيتو».

وفي أثناء حكم الملك السلوقي أنطيوخيوس الرابع (٧٥ ـ ٦٤ق.م)، قام بمهاجمة الفرس، واقتحم المعبد ثم استولى على كنوزه، وكان الكاهن الأعظم منيلاوس هو الذي أرشده إليها، وبعد ذلك قام بتدمير الهيكل، ثم حوله إلى مكان لعبادة زيوس أوليمبوس. وبعد أن فرض بومبي السيادة الرومانية على فلسطين ٢٧ ـ ٦٣ق.م قام هيرودس الحاكم المحلي بمحاصرة مدينة القدس عام ٣٧ق.م ثم اقتحمها. وفي مرحلة لاحقة اندلعت الثورة في القدس في الفترة من ٦٦ ـ ٧٠م، وحاصر القائد الروماني تيطوس القدس، ثم قضى على الكيان الذاتي لليهود في فلسطين، بعد أن كان تم القضاء على الكيان السياسي لهم على يد البابليين والآشوريين.

وقام الأمبراطور الروماني هادريان بإخماد ثورة اليهود

الثانية (١٣٢ ـ ١٣٥م)، وقام بتغيير اسم القدس إلى إيليا كابيتولينا، وأقام معبداً لجو بيتر. وعلى ذلك، فإن اليهود في العصر الروماني لم تستقر أمورهم في معظم الأحيان، واستمرت هذه الأوضاع قائمة في فلسطين تحت حكم الرومان طوال مئتي سنة، حين استولى الأمبراطور قسطنطين على الحكم في روما، وجعل المسيحية دين الدولة الرسمي. واستمر هذا الواقع لفترة طويلة تجاوزت مئات السنين.

بعدما فتح العرب المسلمون المدينة وبدأت صفحة جديدة لم يعرف اليهود أحسن منها ولا أكرم. فأزال عمر بن الخطاب بيده ما تراكم على الصخرة من قاذورات. «وجد على الصخرة زبلاً كثيراً مما طرحته الروم غيظاً لبني إسرائيل فبسط رداءه وجعل يكنس ذلك الزبل. وجعل المسلمون يكنسون معه الزبل. ومضى نحو محراب داود فصلى فيه ثم قرأ سورة ص وسجد».

بعد الفتح العربي، بدأ اليهود يعودون إلى المدينة للزيارة ثم للعمل والسكن والعبادة، وأسند إلى أفراد منهم خدمة المسجد الأقصى وعمل «القناديل والأقداح والثريات وغير ذلك، لا يؤخذ منهم جزية جارية عليهم وعلى أولادهم أبداً ما تناسلوا من عهد عبد الملك وهلم جراً...» ثم أنشأوا المراكز الدينية في طبرية وصفد والخليل والقدس. «وفي خلال سنوات

قليلة انضم إلى يهود القدس ١٣٠ أسرة من إسبانيا حتى بلغ عددهم فيها ١٥٠٠ نسمة».

وبما أن العرب لم يفرقوا بين أصحاب الديانات السماوية، فقد نشأت في القدس مظاهر حضارة فذة من تلاصق المساجد والكنائس والمعابد. في هذه المرحلة السمحة، أراد اليهود أن يحرفوا اسم المدينة الكنعاني القديم، فأطلقوا عليها اسم «يروشالايم» بدل «يوروشالم» ـ بإضافة لاحقة عبرية ـ كي تصبح عبرية النطق. ولكن جميع الشواهد الأثرية والتاريخية واللغوية تثبت أن الاسم كنعاني قديم، وأن التحريف طارئ.

ولقد دام حكم العرب للقدس وجميع أجزاء فلسطين أكثر من ثلاثة عشر قرناً، خلا أقل من قرن واحد تمكن فيه الصليبيون من الاستيلاء فيها على القدس وبعض فلسطين. فبنوا في عهد عبد الملك بن مروان مسجد الصخرة وأنفقوا عليه خراج مصر لسبع سنوات. ثم بنوا في عهد ابنه الوليد المسجد الأقصى ـ أو مسجد عمر ـ لهذا تعلقت قلوب المسلمين والعرب بهذه المدينة المقدسة وعبروا عن شعورهم في ما كتبوا من رسائل وكتب في «فضائل بيت المقدس» نذكر منها على سبيل المثال، لا الحصر:

«فضائل بيت المقدس» لابن مرجي المقدسي. «الأنس في فضائل القدس» لابن هبة الله الشافعي. «سير الغرام بفضائل القدس والشام» لابن سرور.. الخ.

ودفن في المدينة عدد كبير من الصحابة والتابعين والمجاهدين منهم الصحابي عبادة بن الصامت الأنصاري والصحابي شداد بن أوس والزاهدة أم الخير رابعة العدوية، والمتكلم محمد بن كرام صاحب الفرقة الكرامية، والمحدث بكر بن سهيل الدمياطي.

وهناك وثائق من المؤرخين العرب لا بد من دراستها وإذاعتها في هذه المرحلة المعاصرة من القضية الفلسطينية لا عظة وعبرة فقط، بل لأن هناك قوى ومؤشرات جغرافية وبشرية وذكريات تاريخية ما يزال دورها يؤثر إلى اليوم في صياغة الأحداث التي تواجهنا، إذ تحوي تلك المؤلفات تحليلاً شاملاً لطبيعة الغزو الذي تتعرض له فلسطين والقدس بنوع خاص.

إن تسليط الأضواء على هذه الناحية من التاريخ، أمر مطلوب العمل له بكل جدية وإخلاص. لماذا لا ينشر مثلاً رد القائد صلاح الدين على كتاب ريتشارد ملك إنجلترا عندما حاول، هذا الأخير، الاستناد إلى دعوى ظاهرها تاريخي، وباطنها استعماري لتبرير استعادة القدس حينما قال لصلاح الدين: «أيها السلطان العظيم، تعلم أن المسلمين والفرنج قد هلكوا وخربت البلاد. وقد أخذ الأمر حقه، وليس هناك حديث سوى القدس، والصليب والبلاد، والقدس متعبدنا، ما ننزل عنه ولو لم يبق منا إلا رجل واحد، وأما البلاد فيعاد إلينا ما هو قاطع (الأردن من أرض فلسطين). وأما

الصليب فهو خشبة عندكم لا مقدار لها، وهو عندنا عظيم. فيمن به السلطان علينا ونصطلح ونستريح من هذا التعب».

فما كان من صلاح الدين إلا أن أرسل للملك برد يعتبر من أروع الوثائق التاريخية لدعم حقوق العرب في القدس فقال: «أما القدس فهي لنا كما هي لكم، وهي عندنا أعظم مما هي عندكم، فإنها مسرى نبينا، ومجتمع الملائكة، فلا تتصوروا أننا ننزل عنها وأما البلاد فهي لنا بالأصل، واستيلاؤكم عليها كان طارئاً لضعف من كان فيها من المسلمين في ذلك الوقت. وأما الصليب فهلاكه عندنا فدية عظيمة، لا يجوز أن نفرط فيها إلا لمصلحة راجعة إلى الإسلام».

ولتأكيد أهميتها الدينية بالتفصيل نشير إلى مصنف الشيخ برهان الدين الغزاوي «باعث النفوس إلى زيارة القدس الشريف المحروس» الذي أوضح فيه أهمية الزيارة إلى هذا المركز الديني وتضمن جميع أقوال الرسول والصحابة والمصلحين وكل من ذكر أو كتب عن القدس حتى آخر أيامه (توفي سنة ١٣٢٩). إضافة إلى ملحق عن فلسطين وآثارها الإسلامية التي يؤكد من خلالها ثبات حقوق العرب هناك.

يشتمل هذا المصنف الفريد من نوعه على ثلاثة عشر فصلاً، كلها مدعمة بالأسانيد الدينية والتاريخية وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: في ابتداء بناء المسجد الأقصى الشريف

ومن أمثلة الأسانيد الدينية التي ساقها في هذا الفصل الأول ما رواه البخاري عن أبي ذر الغفاري، قلت، يا رسول الله، أي مسجد وضع في الأرض أولاً؟ قال المسجد الحرام. قلت: ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى. قلت: كم كان بينهما؟ قال: أربعون سنة».

الفصل الثاني: في شد الرحال إليه (المسجد) وفضل إتيانه ومن أين يدخل الداخل مدينة القدس، ومن أين يدخل مسجدها الخ. ومن الأسانيد الدينية التي ذكرها في هذا الفصل: عن أبي سعيد الخدري قال: «قال رسول الله ﷺ لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد المدينة، ومسجد إبراهيم، ومسجد بيت المقدس. والصلاة فيه ـ أي بالمسجد الحرام ـ بماية ألف صلاة، والصلاة في مسجدي بألف صلاة، والصلاة في المسجد الأقصى بعشرة آلاف صلاة».

وروى أبو ذر «قلت يا رسول الله، أخبرنا عن بيت المقدس، قال: أرض المحشر والمنشر، ايتوه فصلوا فيه».

وعن كعب قال: «إن الله تبارك وتعالى بابه مفتوح في سماء الدنيا بحذاء بيت المقدس، ينزل فيه كل يوم سبعون ألف ملك يستغفرون لمن أتى بيت المقدس يصلي فيه».

الفصل الثالث: في فضل الصلاة وفضل الحج إلى مسجد المدينة والمسجد الأقصى الشريف في عام واحد.

ومن الأسانيد الدينية التي رواها في هذا الفصل عن ابن عباس، أن الخضر وإلياس يصومان كل عام شهر رمضان في بيت المقدس ثم يتوجهان إلى الحج الشريف.

الفصل الرابع: في فضل الإحرام في بيت المقدس وفضل الأذان فيه. ومن الأسانيد التي تضمنها هذا الفصل، عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ «من أهل بحج أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام، غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجبت له الجنة».

وقال عبد الله بن عمر «من أحرم معتمراً في شهر رمضان من بيت المقدس عدلت عشر غزوات مع رسول الله ﷺ».

وعلى هذا النحو جرت سائر فصول هذا المصنف الكبير الباقية، وهي:

الفصل الخامس: فضل الصلاة فيه (بالمسجد) والصيام.

الفصل السادس: فضل الصخرة وأنها من الجنة.

الفصل السابع: فضل البلاطة السوداء ومن أين يدخل الداخل الصخرة.

الفصل الثامن: في قبة المعراج وباب النبي وباب الرحمة ومحراب زكريا والصخرات التي في مؤخرة المسجد، وباب سكينة، وباب حطّة، ومحراب عمر بن الخطاب، وقبة السلسلة، وباب التوبة، الخ...

الفصل التاسع: في ماء بيت المقدس، وعين سلوان، وجب الورقة.

الفصل العاشر: في الساهرة، وفضل من مات في بيت المقدس (القدس).

الفصل الحادي عشر: في من رأى أن يزور القدس والمواضع الشريفة.

الفصل الثاني عشر: في جامع فضائل بيت المقدس.

الفصل الثالث عشر: في فضائل قبر إبراهيم الخليل ﷺ.

ويعتبر هذا الفصل الأخير ذا أهمية خاصة لأنه يعالج الكلام على فضائل «الخليل» وهي المدينة التي كانت ولا تزال لها أهمية خاصة، وتتكرس لها أيضاً الدراسات المدعمة بالوثائق، لما لهذه المدينة من أهمية في فلسطين ومساندة الحق الشرعي للعرب فيها.

وقد وردت في القرآن الكريم عدة آيات توصي بالقدس وتحث المسلمين على زيارتها.

منها الآية (١) من سورة الإسراء: **﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا﴾**.

ومنها قوله تعالى لإبراهيم ولوط في الآية (٧١) من سورة

الأنبياء: **﴿ونجيناه ولوطاً إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين﴾**. والمراد به هنا القدس.

ومنها قوله في الآية (١) من سورة التين: **﴿والتين والزيتون﴾** قال عقبة بن عامر: التين يعني دمشق. والزيتون يعني بيت المقدس.

ومنها قوله في الآية (١٣) من سورة الحديد: **﴿فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة، وظاهره من قبله العذاب﴾** وهو سور بيت المقدس باطنه باب الرحمة وظاهره جهنم (تفسير الجلالين).

ومنها قوله في الآية (١١٤) من سورة البقرة: **﴿ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين، لهم في الدنيا خزي، ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾**.

نزلت في منع الروم المسلمين من بيت المقدس، فأذلهم الله، وأخزاهم، فلا يدخله أحد منهم إلا وهو خائف متلفع ثوب الخزي والهوان (تفسير الجلالين).

وفي حديث للرسول العربي قال لأبي عبيدة بن الجراح: «النجاء إلى بيت المقدس إذا ظهرت الفتن، فابذل واحرز دينك. القائم فيه كالمجاهد في سبيل الله. فأحب بلاد الشام إلى الله بيت المقدس، وأحب جبالها إليه الصخرة».

وفي ١٥ تموز (يوليو) ١٠٩٩، ذبح الفرنجة ٧٠ ألفاً، من غير المؤيدين لسياستهم (من مسلمين ومسيحيين وأرثوذكس) في القدس وجوارها، وأسسوا مملكة مسيحية جديدة. في العام ١١٤٦ ذكر الرحالة اليهودي أبراهام ابن Hiyya أنه لا يوجد أي يهودي في القدس. وفي العام ١١٧٣ زار القدس الرحالة اليهودي Benuamin of Tudela ولاحظ أنه يوجد ٢٠٠ يهودي في المدينة من أصول فرنسية وبريطانية ويهودي واحد في مدينة الخليل. وفي ٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١١٨٧ دخل القائد صلاح الدين الأيوبي مدينة القدس وطرد الفرنجة منها ودعا اليهود والمسيحيين للعيش مع المسلمين في فلسطين. وذكر الحاخام اليهودي الفرنسي صموئيل سيمون أنه في العام ١٢١٠ تواجد ٣٠٠ يهودي في القدس. وفي العام ١٢١٨ زار الرحالة اليهودي الإسباني جودا ابن سلمون الحريزي Al-Harizi القدس، ورأى حاخامات من أصول فرنسية وبريطانية كالحاخام صموئيل سيمون.

غزو هولاكو:

وفي العام ١٢٦٠ هجم هولاكو على القدس وعمل تقتيلاً في أهلها مسلمين ومسيحيين ويهوداً مما اضطر اليهود الذين كانوا في المدينة أن يهربوا إلى القرى المجاورة. وفي ١٢٦٧ زار الرحالة اليهودي Nahmanides القدس وقال إنه يوجد فيها

يهوديان أخوان فقط يعملان في الصباغة وكان الأخوان في أيام السبت والأعياد يجمعان اليهود في القرى المجاورة لإقامة الشعائر الدينية في القدس. وفي عيد رأس السنة اليهودية في ١٢٦٨ أنشأ اليهود كنيساً جديداً Ha-Ramban. وفي العام ١٣٣٣ كثر عدد اليهود في القدس ومعظمهم أتوا من فرنسا. وفي ١٣٩٠ أخذ الأشكيناز اليهود في القدس يتكاثرون بسرعة، على رغم أن اليهود السفارديم يشكلون أبرشية منفصلة. لكن كل اليهود في القدس (سفارديم وأشكيناز) كانوا يقيمون الشعائر الدينية في معبد واحد وهو Ha-Ramban، وفي أواخر ١٣٩١ وصل بعض اليهود السفارديم الإسبان وأقاموا في القدس بعد أن تعرضوا للمجازر على يد الكاثوليك الإسبان في فالنسيا (٩ تموز ١٣٩١) وبرشلونة (٥ آب/ أغسطس ١٣٩١) وجيرونس (١٠ آب ١٣٩١).

التسامح الإسلامي:

وفي العام ١٤٣٤ ضرب الطاعون منطقة القدس وتوفي كثير من أهلها، وبينهم ٩٠ يهودياً، وفي ١٤٤١ خرجت نحو مئة عائلة يهودية من القدس بسبب المجاعة. وفي ١٤٨١ بلغ عدد سكان القدس عشرة آلاف مسلم ومسيحي إضافة إلى ٢٥٠ عائلة يهودية (تقدر بحوالى ١٢٠٠ نسمة على الأكثر). لكن عدد العائلات اليهودية في القدس وصل في ١٤٨٩ إلى ٧٠ عائلة

(الموسوعة اليهودية). وكان الأشكيناز يملكون معظم بيوتهم حول الكنيس اليهودي. وفي أواخر عام ١٤٩٢ وصلت ١٣٠ عائلة يهودية (تقدر بـ٧٠٠ نسمة تقريباً) هاربة من الأندلس. وبفضل التسامح الإسلامي سكنوا في القدس. وفي العام ١٤٩٥ كان اليهود ممنوعين من الدخول إلى المسجد الأقصى لأنهم كانوا يعتبرونه مبنياً على هيكل سليمان بن داود (وذلك غير صحيح). وفي أواخر ١٤٩٥ أخذ اليهود السفارديم القادمين من الأندلس يؤسسون أبرشية جديدة في القدس سموها «عادات سفارديم» Adat Sefardim، مما دفع الأشكيناز إلى تأسيس أبرشية جديدة. وقام اليهود السفارديم القادمون من شمال أفريقيا بتأسيس أبرشية ثالثة سموها Adat ha-Ma Arabin «عادات معرابيم». وكانت هناك أبرشية قديمة مستقلة اسمها «عادات مستعربين» Adat ha Musta ribin. لكن جميع اليهود في القدس كانوا يصلون في معبد واحد Ha-Ramban. أما اليهود الناطقون باللغة العربية فانضموا إلى طائفة السفارديم، مما كان نتيجته تأسيس فئتين رئيسيتين من اليهود في القدس: السفارديم والأشكيناز. وكانت عادة السفارديم الاقتران بزوجتين خلافاً للأشكيناز، كما كانت ثيابهم تختلف عن ثياب الأشكيناز.

الفتح العثماني:

في مطلع ١٥١٧ احتل السلطان العثماني سليم الأول

مدينة القدس وطرد المماليك منها. وبدأ المزيد من اليهود من أقطار العالم كافة القدوم إليها والسكن فيها. في العام ١٥٢٣ ضرب الجفاف القدس وهرب كثير من اليهود، وكان عددهم قبل الهروب يقدر بحوالى ستة آلاف يهودي. عام ١٥٩٩ تضاءل عدد اليهود في القدس بسبب الطاعون. وفي ١٦٢١ أصبح الأشكيناز طائفة مهمة في القدس، وقدر عدد اليهود في المدينة بألفي نسمة. وفي ١٦٣٥ تأسس مدراس جديد، يطلق عليه اسم مدراش. وفي ١٦٩٠ قدم الحاخام البولوني جاهودا هاشازيد إلى القدس وانتخب رئيس الطائفة اليهودية الأشكيناز ووسع الكنيس «كنيست صهيون». (اشتراه اليهود كمبنى مهدم في القرن الثالث عشر وفيه بعض الأعمدة من رخام، وباحة كبيرة تشبه الأديرة المسيحية وحولوه إلى معبد يهودي). في ١٧٢١ أصبح اليهود الأشكيناز في القدس في فقر، وحين لم يتمكنوا من تسديد ديونهم إلى دائنيهم أقدم بعض الدائنين على حرق معبدهم «معبد جاهودا»، وحولوه إلى رماد وطردوهم باتجاه مدينتي الخليل وصفد. وفي ١٧٣٠ كان حاخام القدس التركي أليعازر بن يعقوب ناحوم، وعاونه عام ١٧٤٢ الحاخام المغربي من مدينة مكناس حاييم ابن عطار. وخلفه عام ١٧٤٦ الحاخام اليمني نسيم مزراحي. وفي ١٧٨٦ كان يوجد في المدينة ٩ آلاف مسلم ومسيحي، وألف يهودي معظمهم من السفارديم. وكان لليهود مدفنان الأول تحت سور القدس قرب

مسجد الأقصى والآخر في القاطع المقابل. وفي أواخر ١٧٩٨ وصلت مجموعة صغيرة من اليهود المغاربة والجزائريين إلى فلسطين واستقر بعضهم في القدس. ومن أبرز العائلات: طولويدانو وبيردجو، وبهلول، وعبود. وكان عدد يهود القدس يقدر بحوالى ٣٠٠٠ نسمة.

وفي ١٧٩٩ وخلال حصار نابوليون لمدينة عكا اتهم المسلمون والمسيحيون، اليهود، بمساعدة نابوليون، وهددوهم بالموت.

القدس في القرن التاسع عشر:

وفي العام ١٨١٢ اجتاح وباء الكوليرا منطقة الجليل فغادرها ٧٠ يهودياً، منهم عشرون من الأشكيناز إلى القدس، وتنكروا بثياب اليهود السفارديم (لأنهم طردوا عام ١٧٢١ من القدس). وفي العام ١٨١٢ أيضاً جاءت الهجرة الأولى من يهود كردستان العراق إلى فلسطين واستقر بعضهم في القدس. وفي ١٨١٥ وصل يهود إيرانيون وعائلات جزائرية، واستقروا في القدس. وفي ١٨٢٠ اشترى اليهودي التركي إسحق أغيمان منازل في القدس. وبين ١٨٢٧ و١٨٧١، وصل يهود من بخارى ومن أبرز عائلاتهم الثرية يهود وميني. وفي ١٨٣١ وصلت عائلات يهودية جزائرية ومغربية، فبلغ عدد اليهود في المدينة خمسة آلاف. وفي ١٨٣٢ افتتحت أول قنصلية للمملكة البريطانية في

القدس. وفي ١٨٣٧ حصلت هزة أرضية في مدينة طبريا أدت إلى مقتل ٧٠٠ من أبنائها. وانتقل معظم اليهود المقيمون فيها إلى القدس وأسسوا Bet ha Midrash ha yashen. وفي ١٨٤٠ وصلت مجموعة من الأشكيناز من روسيا وروسيا البيضاء وأوروبا الشرقية إلى القدس، وفي ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه قرر ملك بروسيا البروتستانتي والملك البريطاني الإنجيلي تنصير اليهودي البولوني ميخائيل سولومون ألكسندر لأنه بحسب زعمهم ينتمي إلى سلالة يعقوب ابن إسحق ابن إبراهيم (وهذا خطأ لأن هذا اليهودي أشكينازي، وليس له علاقة بذرية إبراهيم، بل هو من سلالة الخزر التترية التي تهودت عام ٧١١م تقريباً)، وجعله أول مطران بروتستانتي إنجيلي في القدس. وفي أيار (مايو) ١٨٤٢ افتتح هذا المطران منزلاً في القدس أسماه الكلية العبرية. وبلغ عدد اليهود الذين أصبحوا إنجيليين في عهده ٣١ فرداً. وفي العام نفسه (١٨٤٢) حمل الحاخام التركي أبراهام حاييم Gagin (مواليد إسطنبول) وللمرة الأولى، لقب الحاخام الأكبر للقدس «حاخام باشي».
وفي ١٨٤٢ افتتحت القنصلية البروسية. وفي ١٨٤٣ افتتحت القنصلية الفرنسية. وفي ١٨٤٤ افتتحت قنصلية الولايات المتحدة الأميركية، وفي ١٨٤٧، القنصلية النمساوية. وفي ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٨٤٩ افتتحت كنيسة للإنجيليين في القدس، وفي العام نفسه نجح الصهيوني البريطاني موشيه

مونتفيوري في الحصول على فرمان من السلطان العثماني سمح بموجبه لليهود بشراء الأراضي في القدس. وفي حزيران (يونيو) ١٨٥٣ وقعت حرب القرم بين روسيا والسلطنة العثمانية، وخلال هذه الحرب هاجر كثير من يهود القرم (أوكرانيا اليوم) واستقر بعضهم في القدس. وفي نيسان (أبريل) ١٨٥٤ نشر المفكّر الشيوعي الألماني كارل ماركس مقالاً تحدث فيه عن التعقيدات الإثنية اليهودية في القدس، مشيراً إلى مجيء اليهود إلى هذه المدينة من دول بعيدة ومتعددة. وأشار أيضاً إلى إشكالات بينهم وبين السكان الأصليين من المسلمين، والمسيحيين والأرثوذكس واللاتين. وقد تمكن موشيه مونتيفيوري عام ١٨٥٥ ونتيجة لتدخل بريطانيا من شراء قطعة أرض في القدس من باشا القدس أحمد آغا الدردار وأقام عليها حياً يهودياً عام ١٨٦٠ عرف بحي «مونتفيوري» (اقتحمه المجاهدان ناجي مصطفى وعبد القادر التونسي في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٥٨ بسيارة مليئة بالمتفجرات) وبنى إلى جانب هذا الحي طاحونة للدقيق ليعمل فيها فقراء يهود. وفي ١٨٤٨ افتتح المجمع الروسي «المسكوبية» خارج أسوار القدس. وفي ١٨٦٠ افتتحت قنصلية سردينيا داخل القدس. وفي ١٨٦٢ افتتحت القنصلية اليونانية. وفي ٥ أيلول (سبتمبر) ١٨٦٢ جرى توقيع معاهدة بين العثمانيين والفرنسيين والروس للحفاظ على قبر المسيح المقدس في القدس، تنص على منع اليهود من الاقتراب من قبر المسيح.

مستوطنات وأحياء:

وفي آذار ١٨٦٣ أنشأ اليهود جريدة في القدس دعيت Ha-Levanon ودعت إلى إنشاء المستوطنات واستصلاح الأراضي خارج أسوار القدس، كما دعت إلى الاهتمام بأرض إسرائيل التي تمتد حتى أرز لبنان ولهذا السبب سميت الجريدة Ha-Levanon، وبعد هذا الإعلان شيد موشيه مونتيفيوري خارج أسوار القدس حي «مشانوت شاننيم». وفي العام ١٨٦٧ أسس الحاخام داود بن شمعون، زعيم يهود شمال أفريقيا، مع اليهود المقيمين في القدس حياً خارج أسوار القدس دُعي «محنيه إسرائيل». وفي ١٨٦٩ أنشأ اليهود حياً دعي «نحلة شفع». وفي ١٨٧٠ أنشأوا حي «صخرة يعقوب». وفي ١٨٧٢ افتُتحت القنصلية الإيطالية في القدس. وفي ١٨٧٤ أنشأ اليهود حي «موشيرم». وفي ١٨٧٦ أنشأوا حي «مساكن إسرائيل».

في ١٨٧٧ هاجر إلى فلسطين ١٣٠ يهودياً تونسياً واستقر بعضهم في القدس كما استقر في العام نفسه في القدس يهود من بلغاريا وصربيا هاربين من الحرب العثمانية الصربية. وفي ٨ آب من العام نفسه أقام اليهود المقيمون في القدس أول مستوطنة يهودية على أطراف إم لبس العربية (شمال شرق يافا) دعيت بتاح تكفا Tiq-va-Petah (بوابة الأمل، وكانت أول مستوطنة تقام خارج القدس والخليل وصفد وطبريا. ومن ١٨٧٩ إلى

١٨٨١ قدم بعض اليهود من الروس والأوكرانيين والبولونيين الأشكيناز. وفي ١٨٨٠ أنشأ اليهود في القدس حي «مذكرة موشي» وفي ١٨٨١ استقرت بعض العائلات اليهودية اليمينية خارج أسوار القدس، ليصبح عدد اليهود في أواخر ١٨٨١ نحو ١٤ ألف نسمة. وفي ١٨٨٥ وصلت أيضاً بعض العائلات اليهودية اليمنية واستقرت خارج القدس. وفي ١٨٨٦ أنشأ اليهود في القدس حي «بيت إسرائيل» شمال حي «موشيرم» على أرض تدعى البركة والمصبنة. وفي ١٨٨٦ افتتحت القنصلية الإيرانية. وفي ١٨٨٧ أنشأ اليهود في القدس حيّاً عُرف بـ«سكوت شلوم». وفي ١٨٨٨ أنشأوا حي «بن يهوذا» (نسبة إلى اليهودي أليعازر يهودا مواليد لتوانيا عام ١٨٥٨، توفي في القدس عام ١٩٢٢)، ونفذ المجاهدون العرب في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٤٨، وفي ٣٠ تموز و٤ أيلول ١٩٩٧، هجمات استشهادية أدت إلى مقتل إسرائيليين في هذا الحي). وفي ١٨٧٧ افتتحت القنصلية الروسية داخل أسوار القدس. وفي ١٨٨٩ أقام اليهود حي «شعارية تصيدق». وفي ١٨٩٠ أنشأوا حي «بيوت تيمن»، وقد أسس هذا الأخير يهود مهاجرون من اليمن. وفي ١٨٩١ أصبح عدد يهود القدس ٢٥ ألفاً و٣٢٢ نسمة. وفي ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٩٢ كتب القنصل البريطاني تقريراً إلى حكومته فيه: «إن التعليمات الصادرة من حكومة الباب العالي تفيد عدم السماح لليهود الجدد بالاستقرار

في القدس». وفي ١٨٩٣ أنشأ اليهود حي «البخاري» واستقطب بشكل رئيسي المهاجرين اليهود من منطقة أوزبكستان في آسيا الوسطى، وكان يعتبر من أجمل الأحياء اليهودية المقامة في القدس. وفي ١٨٩٤ قام الوالي التركي في القدس بتجميع اليهود القادمين من إيران بهدف ترحيلهم، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل بعد أن تدخلت جهات عدة (منها بريطانية وماسونية) حالت دون تنفيذ هذا الأمر. وفي ١٨٩٤ أقام اليهود الأوروبيون مستوطنة موزا Moza خارج أسوار القدس. وفي ١٨٩٥ أقام اليهود البلغار قرب بلدة عرطوف (قضاء القدس) مستعمرة سميت هارطوف Ha-rtuf.

هرتزل ومساعيه:

وفي ١٩ حزيران ١٨٩٦ قال السلطان عبد الحميد الثاني لهرتزل: «لا أقدر أن أبيع ولو شبراً واحداً من البلاد في فلسطين. إنها ليست لي بل لشعبي... ليحتفظ اليهود ببلايينهم». وفي ١٧ أيلول ١٨٩٧ كتبت الجريدة اليهودية الإيطالية Jewish Chronicle: «إن بابا روما قرر اعتماد كل الوسائل من أجل عدم إقامة الدولة اليهودية في القدس». وفي ٢٨ كانون الأول ١٨٩٩ قابل هرتزل السفير الأميركي في تركيا في مدينة فيينا. ومما قاله هرتزل للسفير الأميركي: «إن الكنيستين الأرثوذكسية والكاثوليكية ترفضان أن يأخذ اليهود

الأراضي المقدسة في فلسطين». وفي ٥ كانون الثاني ١٩٠٤ اجتمع البابا بيوس العاشر مع الصهيوني هرتزل في روما، ومما قاله البابا له: «لن أقبل بأن تقع القدس وفلسطين في أيدي اليهود وإني أفضل أن أرى القدس تحت حكم المسلمين على أن أراها تحت حكم اليهود لأن اليهود لم يعترفوا بيسوع ابن مريم». وفي ١٩٠٦ أقام اليهود في القدس حي «زخرون موشيه» وحي «أهافا». وفي ١٩٠٧ هاجر ٢٠٠ يهودي يمني من صعدة إلى فلسطين، واستقر بعضهم خارج أسوار القدس. كما هاجر عام ١٩٠٨، ألفان وخمسمئة يمني، وانتشروا في القدس ويافا.
وفي ١٩١٠ أقام اليهود في القدس حي «جعفات شاؤول» وفي ١٩١٣ وصل عددهم في المدينة إلى ٤٤ ألف نسمة ثم تقلص عددهم عام ١٩١٧ إلى ٢٨ ألف يهودي بسبب ارتحال أعداد كبيرة منهم عن فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى. وفي ٢٣ شباط ١٩١٥، كَوَّن اليهودي الروسي فلاديمير Japo-tinsky مع اليهودي الروسي جوزيف ترمبلدور (اغتاله المجاهدون اللبنانيون قرب المطلة في الأول من آذار ١٩٢٠) الفيلق اليهودي في مصر، لمساعدة بريطانيا في حربها في فلسطين ضد العثمانيين.
وفي ٩ كانون الأول ١٩١٧ دخل الجيش البريطاني مدينة القدس، ووقف ضابط بريطاني ليقول بلغة عربية فصحى: «إن الأمير الهاشمي فيصل ابن الشريف حسين سوف يرسل نائباً عنه لاستلام القدس من البريطانيين». وكان كلام هذا الضابط أول

كذبة رسمية تطلقها بريطانيا بعد انتصارها على الأتراك في القدس.

من هذه العجالة التاريخية، يتأكد أن مسلسل الهجرة اليهودية إلى القدس وجوارها، وعلى امتداد الألفية الثانية، كان يتنامى بشكل تدريجي. ومع أنه في العام ١١٧٣ لم يتجاوز عدد اليهود ٢٠٠ نسمة، إلا أنه عشية وعد بلفور لم يتعدَّ عشرات الآلاف. وإن كانت القفزة النوعية في العدد ونتيجة للهجرة المنظمة والتركيز على القدس أكثر من سواها.. بلغت في العام ١٩٤٨ أرقاماً مضاعفة. ففي هذا العام كانت المدينة القديمة عربية بأكثريتها، أما وسط المدينة فكان مختلطاً فيما كانت تسكن غربها أكثرية يهودية، إلا أن هذا القسم كان أشبه بجيب يحيط به المسلمون من كل جانب ودون أن يؤثر ذلك على الأهمية الروحية والسياسية للقدس التي لم تكن عاصمة القرار بالنسبة للحركة الصهيونية التي تمركز نشاطها في تل أبيب مقابل تنامي التطرف الديني اليهودي في القدس.

وعلى هذا النحو يمكن القول إن المسار التاريخي الذي استغرق ثلاثين سنة ما بين الوعد بإعطاء «وطن قومي» لليهود إلى قيام دولة الاغتصاب قد تحكم به هدفان لا ثالث لهما: تحويل الأقلية اليهودية، عن طريق الهجرة، إلى غالبية، وبالتالي إلى «شعب يهودي» وتحويل هذا الشعب إلى مالك للأرض التي ما كان يملك حتى ١٩١٧ سوى اثنين في المئة منها، وهذا عن

طريق الشراء قبل قيام دولة إسرائيل، ثم عن طريق المصادرة بعد قيامها.

فبعد قيام دولة الاغتصاب وتوقيع اتفاقات الهدنة التي أقرت لها بحدود أوسع بنسبة الثلث من تلك التي أقرها لها قرار التقسيم، بقيت ملكية الأرض فيها موزعة على النحو التالي: ٧ في المئة مملوكة لفلسطينيين، و١ في المئة مملوك لأجانب، و٥٥ في المئة أراضي دولة. وكما تقضي أصول القانون الدولي، وضعت الدولة الجديدة يدها على كامل الملكية العامة التي كانت عائدة إلى الدولة القديمة، من دون أن تدفع فيها قرشاً واحداً، فصارت إسرائيل مالكة على هذا النحو لـ٦٢ في المئة من الأراضي الفلسطينية حتى في القدس.

لكن الفلسطينيين، من مقيمين ونازحين ظلوا مالكين لـ٣٧ في المئة من الأراضي، أي ما يعادل ٧٥٠٠ مليون دونم من أصل ٢٠٩٠٠ مليون دونم. والحال أن جملة التشريعات العقارية التي أصدرتها الدولة العبرية الجديدة خلال العامين الأولين من وجودها استهدفت تجريد الفلسطينيين من ملكية هذه الملايين السبعة والنصف من الدونمات الباقية في أيديهم.

وكانت هذه الملكية تتوزع في ١٩٤٨ على النحو التالي: ٥٤٠ ألف دونم من الأراضي الغنية والمروية (وفي جملتها بيارات حيفا المشهورة)، و٤٩٦ ألف دونم من الأراضي القابلة

للزراعة قمحاً وحبوباً، و١٩٣ ألف دونم من الأراضي القاحلة، هذا في الريف. أما في المدن فكانت ملكية الفلسطينيين تتألف من ٥٦ ألف دونم من الأراضي المبنية (٣٦ ألف دونم في المدن الكبيرة مثل القدس وحيفا ويافا، و٢٠ ألفاً في المدن الصغيرة والقرى).

ومن جراء النزوح الجماعي للفلسطينيين عام ١٩٤٨ قدرت نسبة الأملاك التي أخلوها بأربعة أخماس الأراضي الريفية، وتسعة أعشار العقارات المدنية. وحتى قبل أن تضع الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى أوزارها وتوقع اتفاقات الهدنة، صدر قانون إسرائيلي في ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ يبيح لوزير الزراعة أن يضع اليد على الحقول العربية المهجورة لتوزيعها على المستوطنين ثم توالى صدور القوانين وأشهرها قانون ملكية الغائبين الذي انتقلت بموجبه الملكيات الفلسطينية إلى المستوطنين.

لكن عملية تغيير الطبيعة الجيوبوليتكية للقدس بدأت تأخذ أبعاداً قياسية غداة حرب الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مباشرة. أولاً على صعيد التسمية. فأجهزة الإعلام الإسرائيلي لم تتحدث قط عن «احتلال» القدس و«ضمها»، بل فقط عن «تحريرها» و«توحيدها». وثانياً على الصعيد الطوبوغرافي، فقبل حرب ١٩٦٧ وقبيلها مباشرة كانت طوبوغرافيا القدس الغربية، لا القدس الشرقية، هي مثار قلق الاستراتيجيين الإسرائيليين.

فقد كانت القدس الشرقية تجد امتدادها الطبيعي وعمقها الاستراتيجي في الضفة الغربية التي كانت تحيط بها من كل جانب، على حين أن القدس الغربية نفسها كانت تجد نفسها كما لو أنها في عنق زجاجة، وكان أخشى ما يخشاه الاستراتيجيون الإسرائيليون، عندما تصاعدت الأزمة العربية ـ الإسرائيلية في أيار (مايو) ١٩٦٧، أن يبادر الأردنيون إلى محاصرتهم بقطع المواصلات والإمدادات عنهم ـ من خلال موقعهم الحصين في مخنق اللطرون ـ الشريان الوحيد الذي يغذيها، أي الطريق الذي يربطها بتل أبيب والمنطقة الساحلية. ولهذا بادرت الجرافات الإسرائيلية في تموز (يوليو) ١٩٦٧ إلى «تسوية» جيب اللطرون الممتد على مساحة خمسين كيلومتراً مربعاً، وأزالت من الوجود النقاط الثلاث للوجود العربي في مرتفعاته التي كانت تضع محور طريق القدس الغربية على مرمى بندقية، ولم تترك قائماً سوى دير للرهبان البندكتيين. وفي الوقت الذي أعلنت فيه السلطات الإسرائيلية جيب اللطرون منطقة محظورة البناء، شيدت في نقطة القلب منه مستوطنة مكابيم المحصنة. وبعد أن أنشأت محورين جديدين للاتصال الأوتوستراديا ما بين القدس وتل أبيب، شجعت حركة الاستيطان اليهودي من حولهما لا لتأطيرهما فحسب، بل كذلك لإحداث انقطاعات في الكثافة السكانية العربية المحيطة بهما. وعلى هذا النحو تم إنشاء سبع عشرة مستوطنة إسرائيلية شمالي

القدس، وثماني مستوطنات جنوبيها، على حين أنشئت ثمانية أحياء يهودية جديدة داخل مدينة القدس الشرقية نفسها.

ولم تقتصر حركة الاستيطان الإسرائيلي على ما يعرف جيوبوليتيكياً باسم ممر القدس الضيق، بل تعدته إلى ما بات يعرف باسم ممر القدس الموسع. فقد أعلنت مناطق بكاملها من الضفة الغربية المحيطة بالقدس مناطق مخصوصة للاستيطان اليهودي، وتم الاستيلاء على أراضيها بالمصادرة أو بالشراء، وأنشئت فيها ثلاث وعشرون قرية توطن فيها أربعون ألف إسرائيلي، بالإضافة إلى مدينتين جديدتين كبيرتين: بيت شيمش ومودئين. فبيت شيمش، التي تطورت بدءاً من موقعها القديم عند المخرج الجنوبي لممر القدس، مرشحة لأن تغدو في العام ٢٠١٠ ثالث أكبر تجمع سكاني في الضفة الغربية. أما مودئين، التي رصدت لها أضخم ميزانية عمرانية في تاريخ «إسرائيل»، فقد تأخر استكمال البناء فيها بسبب اكتشاف مقابر للأمراء المكابيين في باطن أرضها. ولكن لئن لم يتعد تعداد الجدد من سكانها اليهود الخمسين ألفاً حتى مطلع العام ٢٠٠٠، فإنها مرشحة لأن تؤوي خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة مئتين وخمسين ألف مستوطن جديد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثلاثة مواقع صناعية كبرى ستنشأ فيها، مما يرشحها لأن تكون نسخة إسرائيلية مصغرة من «سيليكون فالي» Silicon Valley الأميركي.

وعلاوة على التمزقات التي استحدثتها في النسيج

الديموغرافي الفلسطيني المجمعات الاستيطانية، الإسرائيلية الجديدة، ولا سيما منها مجمع إتزيون جنوب القدس ومجمع أدوميم شرقها ومجمع جيفات زيف شمالها، فإن شبكة الطرق التي مدت بينها، بما فيها أوتوستراد، مزدوج بست خطوط من كل جانب، ساهمت بقدر متكافئ في ربط الأحياء ونقاط الاستيطان الإسرائيلية، وفي عزل الأحياء والقرى العربية. فعلى حين أن شبكة الطرق الجديدة قد أوجدت عدة مخارج ومداخل بحيث لا تكون قابلة للحصار في أية ظروف استراتيجية طارئة، فقد حصرت الدخول والخروج من الأحياء والقرى العربية وإليها بطريق واحد وببوابات قابلة للإغلاق الفوري والمحكم حالما تدعو إلى ذلك الضرورة الأمنية.

وعدا هذه التغييرات الهائلة في طوبوغرافيا الأرض وعمرانها وخريطة مواصلاتها في ما بات يعرف باسم الحزام الأمني لمنطقة القدس الكبرى، فإن التطور الأخطر بإطلاق من المنظور الجيوبوليتيك هو تغيير الطبيعة الديموغرافية للقدس وللمنطقة السكنية المحيطة بها. فجميع الحكومات الإسرائيلية التي تعاقبت على الحكم ابتداء من ١٩٦٧، سواء كانت عمالية أم ليكودية، أعطت أولوية مطلقة ـ كائنة ما كانت ضخامة الميزانية المخصصة لهذا الغرض ـ لتحقيق توازن ديموغرافي ما بين عرب القدس ويهودها في طور أول، ثم لتحويل الغالبية العربية إلى أقلية في طور ثانٍ. وقد استغرق تحقيق التوازن

الديموغرافي سنوات عشراً امتدت من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٧. ومهما بدا الأمر مفارقاً، فإن العماليين، لا الليكوديين، هم الذين كانوا اللولب المحرك لهذه السياسة الديوغرافية. فمنذ ١٩٧١ استحصل عمدة القدس العمالي السابق تدي كوليك على موافقة غولدا مائير، رئيسة الوزارة في حينه، على برنامجه الديموغرافي الهادف إلى توطين مئة وعشرين ألف يهودي في مدينة القدس الشرقية في مدى عشرين سنة. وعندما عاد الائتلاف العمالي إلى الحكم عام ١٩٩٢ أطلق ـ بالتواقت مع عملية أوسلو ـ مشروعاً عمرانياً لبناء ثلاثين ألف وحدة سكنية لإيواء مئة وعشرين ألف ساكن جديد في القدس الكبرى. ومنذ ١٩٩٣ كان تعداد السكان اليهود في القدس الشرقية قد تجاوز تعداد سكانها العرب من مسلمين ونصارى: ١٦٥ ألف يهودي مقابل ١٦٠ ألف عربي. وإذا كان تعداد السكان اليهود في القدس الغربية لا يزال إلى اليوم أعلى من تعدادهم في القدس الشرقية (٢٣٠ ألفاً مقابل ١٩٠ ألفاً)، فإن هذه المعادلة مرشحة للانقلاب في الأعوام القليلة المقبلة. فابتداء من ٢٠٠٣ سيكون تعداد السكان اليهود في القدس الشرقية أعلى من تعدادهم في القدس الغربية.

والمسألة ليست مسألة عدد فحسب، بل هناك ما هو أخطر. فالغالبية ضمن هذه الغالبية ستكون لليهود «المتطرفين» فهؤلاء يسجلون في القدس بشطريها الغربي والشرقي أعلى

معدل للتوالد: ٦,٦ ولد للمرأة الواحدة، مما يعني إمكانية تضاعفهم عددياً كل عشرين أو خمسة وعشرين عاماً. وهؤلاء اليهود المتطرفون الذين يلقبهم بنو جلدتهم بـ«السود» لأنهم دائماً متشحون بالسواد، ما كان يزيد تعدادهم على خمسة آلاف من أصل ٩٩ ألف يهودي من إجمالي سكان القدس الغربية غداة الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩. ليرتفع تعدادهم في ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ إلى ٧٥ ألف نسمة. وهم اليوم مئة وأربعون ألفاً. ويقدر أن يصل تعدادهم عام ٢٠١٠ إلى ٣١٥ ألف نسمة، أي ما سيعادل تقريباً الحجم المتوقع آنئذ للفلسطينيين من سكان القدس.

وليس ارتفاع معدلات الإنجاب هو السبب الوحيد في الرجحان المتعاظم للكفة الديموغرافية لليهود «السود». فتزمت المتطرفين الديني، لا سيما في كل ما يتصل بقداسة يوم السبت (إغلاق المطاعم والمقاهي والملاهي ودور السينما وعلب الليل وإيقاف حركة السيارات في الأحياء التابعة لهم، بما في ذلك جادة بار إيلان التي تؤلف جزءاً رئيسياً من أوتوستراد القدس الكبير)، جعل الحياة في القدس لا تطاق بالنسبة إلى الكثيرين من اليهود «العلمانيين» وخلق في صفوفهم حركة هجرة مضادة باتجاه تل أبيب والمدن الساحلية الأخرى. وقد قدر عدد النازحين من اليهود «العلمانيين» عن القدس في عقد واحد من الزمن (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) بأكثر من خمسين ألفاً. وإذا استمرت

حركة الهجرة المعاكسة هذه، واستمرت معها معدلات الخصوبة المرتفعة في صفوف «السود»، فإن الكفة الديموغرافية لهؤلاء سترتفع من ٢٧ في المئة من إجمالي سكان القدس إلى أكثر من ٥٠ في المئة خلال ربع القرن المقبل. وإذا ترجمت هذه الغالبية الديموغرافية إلى غالبية انتخابية، فهذا معناه سقوط محتوم لبلدية القدس في أيدي اليهود المتطرفين وتحكم الأحزاب الدينية المتطرفة بالمصير السياسي والديني للعاصمة الإسرائيلية. وهذا «الفخ الأسود» لا يهدد فقط اليهود العلمانيين من سكان القدس، بل كذلك سكانها الفلسطينيين من مسلمين ونصارى معاً. فهيمنة المتطرفين اليهود على مصائر المدينة «المثلثة القداسة»، ستحول الصراع على المدينة إلى «حروب أنبياء» قد تتجاوز آثارها فلسطين والوطن العربي إلى العالم كله.

فالقدس في بعديها الديني والسياسي، قضية كبرى، فهي دينياً مدينة مقدسة، وفي بعدها السياسي عاصمة أبدية مدعاة للكيان الصهيوني وعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، وفي محصلتها الراهنة، معادلة ديانات ثلاث.. وقاعدة للحوار فيما بينها.. وإذا كان الحوار بين الأديان مطلوباً.. لكن المشكلة أن التفاوض السياسي لا يمكنه تناول المعتقدات الدينية بحد ذاتها.

محطات الصراع مع الصهيونية

١٩١٧	وعد بلفور الذي منح اليهود حق الهجرة إلى فلسطين.
١٩٢٥	أضرب الفلسطينيون احتجاجاً على زيارة بلفور للقدس.
١٩٢٩	ثورة البراق رداً على محاولات اليهود تغيير معالم حائط البراق.
١٩٣٠	عصبة الأمم المتحدة تعين لجنة دولية للتحقيق.
١٩٣٣	اندلاع الاضطرابات في العديد من المدن والقرى الفلسطينية احتجاجاً على استمرار الهجرة اليهودية.
١٩٣٥	استشهاد الشيخ/ عز الدين القسام وهو يقود أول عملية مسلحة ضد الإنجليز.
١٩٣٦	إضراب استمر ستة أشهر، وبداية الثورة الكبرى.
١٩٤٦	الفلسطينيون يضربون احتجاجاً على الهجرة اليهودية.
١٩٤٨	استشهاد عبد القادر الحسيني في معركة القسطل.
١٩٤٨	مذبحة دير ياسين وقتل ٢٤٥ فلسطينياً على أيدي اليهود.
١٩٤٨	إعلان قيام الكيان الصهيوني وبداية مأساة الفلسطينيين.
١٩٥٤	مذبحة نحالين التي استشهد فيها ٩ مدنيين وجرح ١٩.
١٩٥٥	مذبحة غزة ومقتل ٤٩ فلسطينياً.
١٩٥٦	مذبحة كفر قاسم ومقتل ٤٩ فلسطينياً.

١٩٥٦	مجزرة خان يونس التي قتل فيها ٢٧٥ فلسطينياً.
١٩٦٧	بداية حرب حزيران/يونيو التي أسفرت عن احتلال الصهاينة بقية أرض فلسطين وسيناء والجولان.
١٩٦٨	الطيران الإسرائيلي يهاجم ١٥ قرية ومخيماً للاجئين شرق نهر الأردن بالنابالم.
١٩٦٨	معركة الكرامة.
١٩٦٩	إحراق المسجد الأقصى ومنبر صلاح الدين.
١٩٧٦	مصادمات عنيفة في يوم الأرض ومقتل ٢٠ فلسطينياً.
١٩٨٢	اقتحام المسجد الأقصى وإطلاق النار على المصلين.
١٩٨٢	مذبحة صبرا وشاتيلا ومقتل ٣٥٠٠ فلسطينياً.
١٩٨٧	اشتعال الانتفاضة وانطلاق حركة المقاومة الإسلامية.
١٩٩٠	مجزرة عيون قارة (ريشون لتسيون).
١٩٩٠	مجزرة المسجد الأقصى والتي قتل فيها ٣٤ فلسطينياً.
١٩٩٤	مجزرة المسجد الإبراهيمي في الخليل ومقتل ٢٩ مصلياً وجرح أكثر من ثلاثمائة.
٢٠٠٠	انتفاضة الأقصى واستشهاد أكثر من ألفي فلسطيني وجرح ٣٥ ألفاً.
٢٠٠١	استمرار الانتفاضة وإقامة الذكرى السنوية الأولى لها في ٢٨ أيلول.

الفصل الثاني

القدس قضية العروبة.. والإسلام

لم تكن دراسة أحوال المدن في التاريخ العربي، منفصلة عن التاريخ العام للأمة، وإن كانت الأضواء تسلطت على بعض المدن من خلال التركيز على فتحها حرباً أو سلماً، أو من خلال الحديث عن الحصارات التي تعرضت لها. إلا أن «تاريخ المدن» ظل مرتبطاً بتاريخ أقطارها باعتبارها عاصمة أو مركزاً لولاية. وإن كانت مكة، والمدينة المنورة، والقدس، أكثر حضوراً في الوجدان الديني. تأتي بعدها دمشق، وبغداد، والكوفة باعتبارها عواصم لهذه الخلافة أو تلك، ودون الدخول في منافسة بيت المقدس، أو قطع الطريق على القاهرة، والقيروان، وغيرهما من مدن الخلافة، والثقافة.

وقد تفردت «القدس» بعناية فائقة بين هذه المجموعات وعلى لسان أكثر المؤرخين العرب منهم والأجانب ويرجع ذلك، إلى ثلاثة أسباب:

الأول: كون القدس، أو بيت المقدس كما كانوا يسمونها، هي مدينة أنبياء الله ومعجزاتهم ابتداء بإبراهيم الخليل

إلى عيسى بن مريم وحتى المعراج المحمدي، وقد أشار إلى ذلك بأسلوب بليغ أول من خطب من المسلمين في المسجد الأقصى إثر الفتح العربي، القاضي محي الدين محمد بن زكي الدين علي القرشي، حين قال: «هو مقر الأنبياء، ومقصد الأولياء ومدفن الرسل ومهبط الوحي ومنزل ينزل فيه الأمر والنهي».

والواقع أنه يمكن القول إن عرب الجاهلية أحاطوا المدينة برعاية تبلغ حد التقديس، فقد حدثنا سفر التكوين أن ملكي صادق، ملك شاليم ـ وهو اسم يطلق على القدس ـ خرج لاستقبال إبراهيم وأخرج خبزاً وخمراً وكان كاهناً لله العلي، فباركه وقال: مبارك أبرام ـ إبراهيم ـ من الله العلي مالك السماوات والأرض.

حدث ذلك قبل نحو ٣٧ قرناً من الفتح العربي. وظلت المدينة على مدى العصور، مدينة الله. وورثها المسلمون كتراث من أجدادهم الأقدمين. فقد ظلت المدينة مقدسة في جاهليتهم وإسلامهم. وهذا سر قدوم خليفة المسلمين عمر بن الخطاب إلى المدينة لأخذها سلماً وسر محافظة صلاح الدين على حرمتها وتطهيرها مما يدنسها أو يزري بها سواء أكانت من المقدسات المسيحية أم اليهودية.

السبب الثاني: أن القدس كانت قبلة المسلمين الأولى بعد

الهجرة مدة حوالي سبعة عشر شهراً. ومنذ ذلك الوقت أحب المسلمون زيارة المدينة في المناسبات الدينية، والتبرك بها، والإحرام فيها، بل والحج إليها في بعض الأزمان. وفي ذلك أحاديث كثيرة تغني شهرتها عن إثباتها.

وكذلك هي أيضاً بالنسبة للمسيحيين. ففيها كنيسة القيامة وكنيسة المهد وجبل الزيتون. وفيها الأمكنة الأثرية المقدسة التي تسجل في كل واقعة من وقائعها حياة السيد المسيح وآلامه.

السبب الثالث: أن الرسول الكريم قد أسرى من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى قبل الهجرة بسنة. وتفكير الرسول ببيت المقدس وتشوقه إليها له مغزى. وإثبات ذلك في القرآن الكريم، توكيد لرفعتها وإيثارها على سائر المدن، حسبما ذكر المفسرون.

إن أقدم ما يعرف عن القدس يرجع إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد. ففي ذلك الوقت أنشأ الكنعانيون ـ وهم عرب ـ مدينة أسموها «يوروسالم» أو «يوروشالم» منشأة الإله سالم أو شالم. وظل هذا الاسم شائعاً منذ ذلك العهد إلى يومنا هذا، مع شيء من التغيير، علاوة على الأسماء الأخرى التي ظهرت في بعض مراحل التاريخ (كما سبقت الإشارة).

ومن «يوروسالم» هذه جاء الاسم الغربي Yerusalem

المستعمل في اليونانية واللاتينية والألمانية والفرنسية والإنجليزية وما إليها. ومنه أيضاً جاءت «أورشليم» الواردة في العهد القديم.

وحتى عندما استولى العبرانيون على المدينة في القرن الحادي عشر قبل المسيح على يد الملك داود الذي اتخذها عاصمة ملكه، ووحد الأسباط، وعزم على بناء الهيكل وتوفي فيها، أكمل ابنه سليمان البناء، ونقل إليه تابوت العهد، صار الهيكل بيتاً مقدساً يذكر فيه اسم الله.

ولما انحرف العبرانيون عن الصراط المستقيم وعبدوا الأوثان كما هو معروف، أخذهم الله، على ما يروى في كتاب التوراة والعهد القديم، أخذ عزيز مقتدر وسلط عليهم أعداءهم فقضى الآشوريون عام ٧٢١ قبل المسيح على مملكة إسرائيل، وقضى البابليون فيما بعد عام ٥٨٧ قبل المسيح على مملكة يهوذا، ودمروا الهيكل، وسبوهم. فعانى اليهود في السبي ما عانوا، ثم أحسن إليهم الفرس، وأعادوا من أراد منهم إلى القدس. ولكنهم لم يتعظوا بما حل بهم. فضربهم الرومان مرتين: مرة سنة ٧٠ ميلادية على يد الأمبراطور «تيطوس فلافيوس» الذي دمر المدينة وأحرق الهيكل. ومرة عام ١٣٥ على يد الأمبراطور «إيليوس هادريانوس» الذي محا المدينة وغير اسمها وأطلق اسم فلسطين على البلاد بدلاً من يهوذا وإسرائيل.

وحين تنصر الرومان في القرن الرابع، اشتدت الوطأة عليهم بسبب ما فعلوا بالمسيح. فحرمت المدينة المقدسة عليهم، وأصبح مكان الهيكل قمامة تجمع فيها القاذورات من المدينة ومن خارجها.

المؤلفات الأجنبية:

وعلى صعيد آخر، ففي كتابات لكبار المؤرخين العالميين ما يثبت أن اليهود كانوا في القدس، وفي فلسطين يشعرون دائماً بالاطمئنان أبان الحكم العربي. يقول العالم اليهودي أبراهام هلكن في كتابه «الانصهار العظيم»: «كان اليهودي في فلسطين يشعر بالكفاية والأمن دون أن يحتاج إلى صهر شخصيته في سكان فلسطين وأرضها».

وذكر المؤرخ البريطاني «نيفل بادير»: «كان اليهود أسعد حالاً تحت الحكم الإسلامي منهم تحت الحكم المسيحي».

ورغم ذلك فلم يقاس بلد عربي الأمرين في حياته باسم التاريخ مثلما قاست فلسطين وحاضرتها القدس: «إذ اتخذت القوى المعادية من هذا البلد الأمين على مر العصور، باباً تتسلل منه تحت ستار تزييف التاريخ لتحقيق مآربها الفاسدة وأطماعها في أرجاء الوطن العربي كله ويرجع السبب في ذلك إلى أن فلسطين تنعم بمركز جغرافي عظيم الجاذبية، وأن القدس مدينة

مقدسة عند الديانات السماوية، وحتى قبلها عند الجاهليين العرب كما مر معنا. فقد وجدوا في هذا التراث الديني سبيلاً لانتحال الدعاوى الباطلة التي تبرر لهم تحقيق ما في أحشاء مجتمعاتهم التوسعية من حركات.

ولهذا كانت القدس المحطة الأولى للأنظار. فهي، من القضية بمنزلة المبتدأ والخبر. فالدخول إلى فلسطين كان دائماً بحجة حماية الأماكن المقدسة لتمكين كل الطوائف الدينية من الذهاب إلى زيارتها.

وبالفعل فقد أخذت الأحداث التي توالت على القدس منذ الحملة البونابرتية في الشرق، تخرجها وتخرج معها فلسطين كلها من ميدان الحياة المغلقة والصراع المحدود بين الحماية الفرنسية للاتين، من جانب، وحماية روسيا القيصرية للروم الأرثوذكس، من جانب آخر، إلى ميدان تتصارع فيه كل القوى الكبرى من أجل النفوذ السياسي في بداية عصر التطور الصناعي والتوسع الاقتصادي للأمبراطوريات.

فمنذ سنة ١٨٤١، على وجه التحديد، توجهت سياسات الدول الكبرى نحو الأماكن المقدسة في القدس وجهة جديدة. فتوالت هذه الدول على إنشاء القنصليات ببيت المقدس حيث ازداد النشاط الديني والسياسي ازدياداً أقلق، وما زال يقلق إلى اليوم تلك الأراضي المقدسة.

المطامح والحمايات:

في سنة ١٨٣٨ أنشأت انجلترا أول قنصلية لها في القدس بغرض الحفاظ على حرية الوصول إلى الأراضي المقدسة والوقوف ضد أطماع محمد علي وأفكاره التوسعية. ومن المعروف أنه لم يكن لبريطانيا وكنيستها الإنجيلية أية حقوق أو مصالح تدعيها في علاقتها بالأماكن المقدسة. ولهذا ما لبثت في عهد «بالمرستون» أن عمدت إلى ادعاء قيام قنصليتها بحماية اليهود تجاه الحماية الفرنسية للاتين والكاثوليك، والحماية الروسية للروم الأرثوذكس. ثم ما لبثت هذه الحماية أن امتدت لتشمل بعد ذلك الأرمن ومن قبلوا الدعوة الإنجيلية من مسيحي الطوائف الأخرى.

وغني عن البيان، أن روسيا بدأت تنظر إلى هذه السياسة بعين القلق. فأرسلت عام ١٨٥٧ بعثة روسية لتقيم في القدس وتقوي روح الأرثوذكس المقيمين فيها وأقامت الإنشاءات والمباني للإرساليات والحجاج الروس.

وتوالت «الحمايات». وأتى دور الحماية الألمانية لتحل محل الحماية الفرنسية «ولتشاركها في حمايتها للكاثوليك. فأتى الأمبراطور غليوم الثاني إلى القدس عام ١٨٩٨ ليكرس حمايته على الكنيسة الإنجيلية الجرمانية بعد أن رفض الفرنسيون

مشاركته في حماية من كانوا أساساً، بحمايتهم. فرفع العلم الأمبراطوري على جبل صهيون ومنح الكنيسة الكاثوليكية في القدس «أرضاً مباركة» وتعهد بتأييدها والدفاع عنها أمام السلطان عبد الحميد الذي كان يحضر لصيغة تحالف بين الأمبراطورية العثمانية والأمبراطورية الجرمانية (الألمانية).

إن أهم ما ارتبطت به سيرة هذا الرجل، الكشف عن بدء تحرك الصهيونية العالمية، فقد أخذ زعماء الصهيونية يتجهون بأبصارهم إلى الثقة التي أصبح السلطان عبد الحميد يوليها لألمانيا. تلك التي أثبتت حتى ذلك الحين صدق نواياها تجاه الباب العالي، على خلاف روسيا التي ناصبت المسلمين العداء في أفغانستان وإيران وكانت العدو اللدود للسلطان. وبريطانيا التي أصبحت تحكم ما ينوف عن سبعمائة مليون في الهند واحتلت قبرص ثم اغتصبت مصر. وكذلك فرنسا التي فرضت حمايتها على تونس ومراكش واتخذت من دعوى حماية الكاثوليك وسيلة لبسط نفوذها على سوريا ولبنان وفلسطين. وكان زعماء الصهيونية وكتابها منذ منتصف القرن التاسع عشر قد أخذوا يحلمون باستيطان فلسطين وإنشاء الدولة الصهيونية حتى يعودوا إلى القدس ويعيدوا بها للتاريخ اليهودي سيرته الأولى. مع أن اليهودية الحالية لا علاقة لها ببني إسرائيل، ولا بالديانة اليهودية التي جاء بها النبي موسى، والتي أسسها عزرا

في بابل، ولا بالنبي داود. فبنوا إسرائيل القدامى، بادوا مع العرب البائدة، واليهودية الآن هي يهودية حديثة تعتمد على مصدرين:

الأول: دولة الخزر التي قامت من قبائل بدوية تركية بمعظمها ما بين القرنين الثامن والثالث عشر.

والثاني: حركة داود الروئي أو الروئيني التي انطلقت من تكريت في العراق سنة ١٥٢٣، وتأسست بموجبها يهودية حديثة شملت إلى مركزها الموصل وديار بكر، وادعى زعيمها الذي كان يدعي أيضاً بأنه يتلقى الوحي، بأن الملائكة سوف تأتي لتأخذ يهود بغداد، والموصل وتكريت إلى القدس في ليلة من الليالي ـ حددها طبعاً ـ وطلب من اليهود العراقيين أن يبيعوا ما عندهم وينتظروا على أسطح منازلهم وصول الملائكة. ويعود للروئي وضع تقليد النجمة السداسية التي تتوسط علم الكيان الصهيوني وتعتبر رمزاً يهودياً عالمياً، وإلى دولة الخزر ينتمي الصهاينة المعاصرون الذين يرفعون هذا العلم.

الادعاءات الصهيونية:

ما يعنينا في هذا البحث، أنه ابتداء من هذه الفترة قامت العلاقة الوثيقة بين الدبلوماسية الصهيونية والقدس وفلسطين وخليج العقبة وأصبحت خريطة الشرق الأوسط ومركز الأماكن

المقدسة منها محل تفكير عميق من جانب القوى الكبرى والدبلوماسية الصهيونية التي أصبحت وشيكة الدخول لتلعب دورها الكبير في نطاق المصالح السياسية العالمية. وأصبح إنشاء المستعمرات الزراعية في القدس عام ١٨٧٠ بإشراف «كريستوف هوفمان»، وتبعاً لذلك الحماية الألمانية للوطن اليهودي مقدمة لهذا الدور الخطير في حياة الشرق الأوسط.

وهكذا فإن الاعتبارات السياسية والاقتصادية هي التي أصبحت تقود الحركة الصهيونية في تحالفها مع ألمانيا، ثم إنجلترا، ثم الولايات المتحدة، وليس نبوءات التوراة.

ومع ذلك فالصهيونية وإسرائيل لا يزالان يستنبطان الكتب الدينية والتاريخية ويفسرانهما حسب اجتهاداتهما لصياغة نظرية عنصرية جديدة تقوم على الاغتصاب باسم الدين والتاريخ.

وهذا ما يقودنا إلى توضيح ما يلي:

إن ادعاءات إسرائيل بالقدس وبفلسطين ترجع في تفسيراتها لبعض الأقوال الواردة في التوارة والإنجيل منها:

ادعاء الإسرائيليين أن التوراة تهب لهم فلسطين على أنها أرض الميعاد الموقوفة لهم. فلنفترض، جدلاً، صحة هذا الوعد. فإنه مشروط، على كل حال، بوفاء الإسرائيليين لعهد الله. فهو يقول لهم بفم موسى النبي: «إن لم تطيعوا أمر الله إلهكم فكما أنه يسر لكم إذ أحسن إليكم وضاعفكم، فهكذا

يسر بكم إذا أفناكم وقرضكم» (سفر تثنية الاشتراع ٢٨ : ٦٣).
فالأنبياء كلهم، شجبوا الإسرائيليين بصراحة لأنهم غدروا العهد وتناسوا شروطه بتقديمهم الذبائح الحيوانية والبشرية إلى الأصنام (سفر الملك الأول ١٦ : ٣٠ ـ ٣٤) فنقضوا العهد الإلهي ووبخهم النبي أشعيا بشدة إذ قال: «إني ربيت بنين ورفعتهم لكنهم تمردوا علي. عرف الثور مالكه والحمار معلف صاحبه لكن إسرائيل لا تعرف وشعبي لا يفهم. ويل للأمة الخاطئة، ذرية المجرمين والبنين الفجار، إنهم تركوا الرب» (أشعيا: ١ ـ). لقد غدر اليهود العهد بعصيانهم فبطل الوعد. «إن الرب معكم ما دمتم أنتم معه، وإن تركتموه فإنه يترككم» (سفر الأحبار الثاني: ١٥ ـ ٢).

فتركهم الله فعلاً، واعتبر العهد الأول بحكم الملغى وأعلن عهداً جديداً يكون نصيب المؤمن فيه معايشة الله لا ملكية الأرض إذ يقول النبي أرميا، قبل مجيء السيد المسيح: «ها أنها تأتي أيام ـ يقول الرب ـ اقطع فيها مع آل إسرائيل وآل يهوذا عهداً جديداً، لا كالعهد الذي قطعته مع آبائهم لأنهم نقضوا عهدي فأهملتهم أنا يقول الرب» (ارميا: ٣١: ٣١ ـ ٣٣).

أما العهد الجديد المتنبأ به فقد تم بقول السيد المسيح: «هذا هو دم العهد الجديد». وبالفعل «فقد أتى المسيح إلى خاصته وخاصته لم تقبله» (يوحنا: ١ ـ ١١).

كذلك لا يمكن فهم ما جاء في القرآن الكريم في سورة

البقرة (٤٧ ـ ١٢٢) **﴿يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين﴾** على أنه تفضيل أبدي، بل إنه موقوت ومشروط موقوت لأن الإسرائيليين يومذاك، كانوا موحدين في عالم وثني، وكل من دخل في التوحيد شمله التفضيل. ومشروط بالوفاء بالعهد لقوله: **﴿يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون﴾** (البقرة: ٤٠).

وإذن إذا توقف الوفاء زالت النعمة. وقد فصل القرآن الكريم والعهد القديم عصيان بني إسرائيل ونقضهم العهد مراراً، مما لا يدخل في مجال هذا البحث.

إن لقضية القدس من الأبعاد ما يتعدى الادعاءات التاريخية والدينية اليهودية التي لم تكن يوماً تهمل القضية. بل نذهب إلى أكثر من ذلك، فنقول إنه ليست الأحداث المعاصرة من أعقاب وعد بلفور في ٢/ ١١/ ١٩١٧ ومحاولة فصل منطقة القدس ووضعها تحت الإدارة البريطانية في مشروعي بيل ١٩٣٧ وموريسون ١٩٤٦، أو تدويلها في توصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بالقرار الشهير في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧، حتى إعلانها رسمياً عاصمة لإسرائيل في ١١/ ١٢/ ١٩٤٩، ثم ضم القدس العربية إليها تحت شعار إعادة توحيدها في ٢٧/ ٦/ ١٩٦٧ إثر العدوان عليها مما أثار الشعور الإنساني العالمي، ليست كل هذه الأحداث بكافية لتفسير الصراع الدائر حول التمسك

بالقدس دون ربطها بالقضية الفلسطينية ككل. فهي جزء لا يتجزأ من القضية الكبرى، بل هي النواة الصلبة فيها. فإذا هي قضمت، هان قضم سائر الأجزاء، لهذا فهي القضية المركزية التي لا تزال أطماع الدول تحبك المؤامرات حولها لأن حق الفلسطينيين فيها واضح ومتين في المواثيق الدولية.

الاحتكام للقانون الدولي:

فالقانون الدولي لا يعترف بالذي أجرته إسرائيل من اجتياح الحدود والاستيلاء على الأراضي عن طريق الغزو المسلح، تأسيساً على حق الفتح، وفقاً لميثاق «بريان ـ كيلوج» المعقود في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨. وميثاق الأمم المتحدة في مادته (٢) فقرة (٤).

كما أنه لا يعترف بمشروعية ضم القدس، أو الجزء العربي منها إلى إسرائيل. فمن ناحية يرفض قيام الحرب الدولية وتحريمها بغير طرق الدفاع عن النفس أو الأمن الجماعي الذي رسمه ميثاق الأمم المتحدة. فالقاعدة القانونية القائلة بأن كل ما يقوم على البطلان هو باطل، ليست مجرد قاعدة قانونية داخلية، وإنما هي قاعدة عامة لدى جميع الأمم والشعوب المتمدنة، وبالتالي فهي مصدر أصلي من مصادر القانون الدولي العام وأحكامه (وفقاً للمادة ٣٨/ ١ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية) نعود تفصيلاً إلى ذلك.

ومن ناحية أخرى، فقد هدف ميثاق عصبة الأمم إلى اللجوء للوسائل السلمية في التوفيق والتحكيم أولاً. وحرم ميثاق «بريان ـ كيلوج» تسوية المنازعات الدولية لتحقيق الأغراض القومية للدول عن طريق الحرب. وجاء ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السادس منه (وكذلك المادة ٢/ ٣) يحتم اللجوء إلى الوسائل السلمية في فض المنازعات الدولية كما أكدت المواد ٥٥ و٧٣ و٧٦ من الميثاق أن النص على حق تقرير المصير للشعوب، مع تحريم الحرب كنظام قانوني في العلاقات بين الدول، هو تأكيد لحلول هذا الحق للشعوب في اختيار مستقبلها السياسي وتحديد مركزها القانوني.

وفي الإعلان الخاص بالاستعمار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦٠ التأكيد على «أن الرجوع عن حق الفتح والحرب، هو عودة بالمجتمع الدولي إلى حالة الفوضى التي كانت تسوده نتيجة الحروب وسياسات القوة خلال القرنين السابع والثامن عشر».

ومن غير المتصور أو المقبول اعتبار ضم القدس العربية بالقوة إلى دولة إسرائيل، أي ضم الإقليم المحتل إلى دولة الاحتلال، ونقل سيادتها عليها مع الطبيعة المؤقتة للاحتلال لأن لا سابقة تاريخية أو قانونية تبرر ذلك. فقد حدث أن ضمت جمهورية جنوب أفريقيا دولة «أورابخ» الحرة عند انتهاء حرب جنوب أفريقيا. وحدث أن ضمت ألمانيا إقليمي الألزاس

واللورين لأراضيها في أثناء الحرب العالمية الثانية. وضمت كذلك أقاليم أخرى من بلجيكا وبولندا. ولكن كل هذه الأعمال اعتبرت غير مشروعة وعند انتهاء الحرب اعتبر هذا الإجراء باطلاً من أساسه.

كما أن مبدأ «ستمسون» الصادر عن وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٣٢ بمناسبة الحرب الصينية اليابانية ومحاولة اليابان تكوين جمهورية في منشوريا بعد انتزاعها من الصين هو المبدأ القائم على أساس عدم الاعتراف بالتغييرات الإقليمية التي تنشأ بالقوة، ففي هذا الصدد يصبح موقف الولايات المتحدة من غزو اليابان لأراضي الصين ومحاولة ضمها بالقوة، مثلاً جديراً بالاعتبار في صدد المحاولة الإسرائيلية لضم القدس إليها. لا سيما وأن الولايات المتحدة، مع سائر دول القارة الأميركية أعادت تأكيد هذا المبدأ في مناسبتين هامتين:

أولاً: في تصريح بوينس أيرس سنة ١٩٣٦ «بشجب الغزو الإقليمي وعدم الاعتراف بأي مكسب يتم عن طريق القوة».

ثانياً: في المادة ١٧ من ميثاق منظمة الدول الأميركية الموقع في بوجوته في ٣٠ نيسان ١٩٤٨ والذي تؤكد «عدم الاعتراف بأي اكتساب إقليمي أو امتيازات خاصة يحصل عليها أي فريق أو أية دولة بطريق القسر أو القوة».

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن عند تقديم الشكوى العربية ضد ضم القدس لإسرائيل.

ولقد زادت حكومة إسرائيل على ذلك بأن أبلغت الدول الأعضاء في منظمة النقل الجوي الدولية (أياتا) في مذكرة بتاريخ أول تموز ١٩٦٧ تغيير اسم القدس إلى أورشليم مع توحيدها وضمها كلها إليها.

في الرابع من تموز ١٩٦٧ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار خاص بالقدس يعتبر الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بالقدس غير مشروعة، وبالتالي يجب إلغاؤها والامتناع عن أي عمل من شأنه تغيير الوضع القانوني للمدينة . . .

وفي ١٢ تموز من السنة نفسها اتخذت قراراً آخر بتأييد القرار السابق وكلفت سكرتير عام الأمم المتحدة متابعة المهمة في سبيل تسوية هذا النزاع وفي ١٨ تموز اتخذت قراراً آخر. . وآخر. .

وفي ٢٨ نيسان ١٩٦٨ أصدر مجلس الأمن قراراً بإلغاء العرض العسكري المزمع إقامته في القدس يوم ٢ أيار من السنة نفسها. . ولكن إسرائيل أعلنت في اليوم الثاني لهذا القرار أن مجلس الوزراء الإسرائيلي قرر عدم تعديل برنامج العرض

العسكري. وتبع ذلك هجوم من المسؤولين وأجهزة الإعلام في إسرائيل على مجلس الأمن والأمم المتحدة وسكرتيرها العام.

وما تزال الأمم المتحدة تأخذ القرارات، وإسرائيل تمتنع عن تنفيذها وبقية الحكاية معروفة. . .

قرارات بدون تنفيذ:

إن وجهة النظر الصهيونية واضحة في اغتصاب القدس وجعلها قاعدة الحماس اليهودي للدولة الجديدة. وقد أثبتت الدبلوماسية الصهيونية في هذا الصدد خبرة في المناورة خدمت هدفها النهائي في اغتصاب القدس.

ابتداءً من ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة توصيتها الشهيرة بتقسيم فلسطين وتدويل منطقة القدس. وبينما رفض العرب التوصية من أساسها، قابل اليهود مشروع التقسيم بالترحيب وتعمدوا ترك قضية القدس في موقف غامض. فأثر قيام الهدنة في ١٥/ ٧/ ١٩٤٨ وإعلانها بالمدينة المقدسة، قبل العرب بتجريد القدس من السلاح بصفة مؤقتة، بينما رفضت إسرائيل ذلك، مدعية أنه يجب أن يكون مرتبطاً بخطة أوسع تتعلق بمصالح اليهود في فلسطين كلها. مما حدا بالوسيط الدولي إلى عرض الأمر على مجلس الأمن أشار فيه إلى تشككه في إمكان تنفيذ نزع السلاح في القدس. وهكذا

تأجل بحث مشروع نزع السلاح إلى أجل غير مسمى، وعاد المجلس، من جديد، يكلف الوسيط الدولي بأن يكرس جهوده للوصول إلى حل سريع بشأن التدويل. غير أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب توصيتها في ٢٩/١٢/١٩٤٩ كانت قد عهدت إلى مجلس الوصاية مهمة استيفاء واستكمال دستور منطقة القدس الذي سبق للمجلس أن شرعه في نيسان في عام ١٩٤٨.

وقد بدأ المجلس أعماله بالفعل، بين ٨ و٢٠/١٢/١٩٤٩ بين تصريحات المسؤولين الإسرائيليين برفض توصيات الجمعية العامة بشأن التدويل، وإعلان عقد الكنيست أولى اجتماعاته يوم ١٣/١٢ من العام نفسه في القدس، ثم قيام رئيس الوزراء وعدد من الوزارات بنقل مكاتبهم إلى القدس يوم ١٤/١٢/٤٩ متحدين بذلك اجتماعات ونداءات مجلس الوصاية إلى حكومة إسرائيل بالرجوع عما شرعت فيه من اتخاذها القدس عاصمة لها. وفي ٢٦/١٢/١٩٤٩ انعقد الكنيست الإسرائيلي في القدس وأعلن أن «القدس عاصمة لإسرائيل منذ إنشاء دولة إسرائيل في ١٤ أيار سنة ١٩٤٨».

«ومهما يكن الأمر بالنسبة لتطور الموقف الإسرائيلي في صدد القدس وتدويلها، فلم يعد الآن يوجد أي شك في أن إسرائيل لم تعد تقبل أقل من الأمر الواقع (fait accompli) الذي يستند إلى اتفاقيات الهدنة بصفة وقتية» هذه الاتفاقيات التي

روعيت فيها الأوضاع العسكرية، لا الحدود القانونية أو الحقوق السياسية لا سيما بعد أن تم الاستيلاء على القدس العربية يوم ٧ حزيران عام ١٩٦٧.

ومنذ استيلاء إسرائيل على القدس متحدية بذلك شرعة وتوصيات الأمم المتحدة، كما بينا ذلك، بدأت بإزالة العوائق والأسوار التي كانت تفصل بين القدس القديمة العربية والقدس الإسرائيلية المحتلة قبل حزيران ١٩٦٧. فحاولت إغراء أعضاء مجلس أمانة القدس بالانضمام إلى المجلس البلدي للقدس الموحدة، ولكن محاولتها فشلت ولم يشارك أي من أعضاء أمانة القدس في هذا المجلس. وقد لجأت بعد أن هدمت الأبنية المواجهة للحائط الغربي للمسجد الأقصى المبارك (البراق ـ المبكى) إلى تغيير النظام المقرر قانوناً (الستاتيكو) منذ سنة ١٩٣١ على عهد الانتداب البريطاني وهو النظام الذي اعترف للمسلمين وحدهم بالحق العيني في ملكية هذا الحائط لكونه يؤلف الأفريز الكائن بجواره في مواجهة حي المغاربة، جزءاً لا يتجزأ من مساحة الحرم الشريف، مع إباحة سلوك اليهود إلى هذا الحائط للتضرع أمامه.

وقد أصبح هذا النظام الصادر عن حكومة الانتداب في فلسطين سنة ١٩٣١، بناء على قرار مجلس عصبة الأمم في ١٤ كانون الثاني ١٩٣٠، وتقرير اللجنة الدولية في أول كانون أول ١٩٣٠ (إثر حوادث سنة ١٩٢٩ التي نجمت عن مطالبة اليهود

التوسع في حقوقهم تلك)، وثيقة دولية هامة وحكماً تحكيمياً باتاً وملزماً لا يجوز إثارة النزاع بصدده مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف.

ورغم كل المؤامرات فما زالت المدينة المقدسة التي صمدت على مدى ثلاثة آلاف عام في وجه التيارات الغريبة والقوات المعادية، صامدة في وجه العدوان الإسرائيلي، تدافع عن ترابها العربي ومقدساتها الدينية العالمية.

لكن أخطر المشاريع الصهيونية يبقى مشروع القدس الكبرى الذي حمل اسم قانون القدس وقضى بتوسيع حدود القدس بحيث تضم بالإضافة للقدس ثلاث مدن و٢٧ قرية عربية مجاورة، هي مدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور، وقرى بتير، الخضر، بيت صفافا، شرفات، صور باهر، أم طوبا، والسواحرة، **جنوباً**. وأبو ديس، العيزرية، الطور، العيسارية، عناتا، **شرقاً**. وشعفاط، حزما، بيت حنينا، الرام، قلنديا، بير نبالا، الجيب، النبي صموئيل، **شمالاً**. بيت أكسا، بيت سوريك، بيت عنان، رافات، الجديرة، قطنة، والقبيبة، **غرباً**.

وقد أخضع هذا المشروع، ما ينوف على مائة ألف عربي لحكم سلطات الاحتلال المباشر، سياسياً وقانونياً، واستعمال كل وسائل الضغط والإرهاب لدمجهم اقتصادياً في بوتقة إسرائيل، وتطبيق التعليم الإسرائيلي عليهم بالقوة تماماً كما

يجري في القدس وفي الأربع قرى التي ضمت سابقاً، وتماماً كما يجري في المناطق العربية التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة ١٩٤٨.

هذا بعض مما كشفته سلطات الاحتلال الإسرائيلي من مؤامرات وما نفذته من اعتداءات ضد القدس وضد أهلها العرب وضد حضارتها وضد مقدساتها، وهي ما زالت تعلن وتكشف في كل يوم عن المزيد من المخططات التهويدية وتتبعها بالعمل السريع، متحدية بذلك الشعوب العربية والإسلامية والمواثيق والمقررات الدولية والإنسانية.

الحرم الشريف:

انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، من المسجد الأقصى في القدس وكان السبب المباشر لها زيارة «مجرم الحرب» شارون والمُدان بجرائم إبادة ضد الإنسانية، إلى المسجد الأقصى لتحقيق سابقة تقول بأن الحرم الشريف ليس محرماً على اليهود، ولا على غيرهم.

وهكذا تسبب تدنيس المسجد الأقصى بالقدم الهمجية بإشعال الشرارة الأولى التي تحولت إلى حريق شامل تجاوز المدينة المقدسة إلى فلسطين كلها بدءاً من الضفة الغربية، مروراً بقطاع غزة، وصولاً إلى فلسطين المحتلة منذ العام ١٩٤٨.

وقبل الانتفاضة الثانية، وبعدها، بدا واضحاً أن الاتفاقات التي عقدها الكيان الصهيوني، مع سلطة الحكم الذاتي، قد انهارت لأن كيان الاغتصاب، لم يكن يهدف إلى أكثر من هدنة مؤقتة يستجمع بعدها قوته لتحقيق المرحلة الثانية من المشروع الصهيوني.

وبالعودة إلى المسجد الأقصى الذي انطلقت منه الانتفاضة فإن المنظمات اليهودية المتطرفة، وعلى رأسها، مجموعة «أمناء جبل الهيكل» خطت الخطوة الثانية في استهدافها للحرم الشريف، عندما تسلحت بقرار ما يسمى المحكمة العليا في دولة الاغتصاب، وأقامت احتفالاً رمزياً من أجل وضع حجر الأساس ولو رمزياً للهيكل الثالث (هيكل سليمان) في ما يسمى موقع الهيكل الثاني، متذرعة بأسطورة وهمية تقول بأن الرومان هدموه في عام ٧٠م، باعتباره أقدس المواقع اليهودية.

والقرار الصهيوني المأخوذ، يخطط لإعادة بناء الهيكل المزعوم في المكان الذي أقيم عليه المسجد الأقصى. وذلك يعني عملياً اقتراب تدمير أساسات مسجد قبة الصخرة والمسجد الأقصى معاً.

ومع أن هذه المحاولة فشلت تحت ضغط تصاعد الانتفاضة إلا أنه ليس هناك ما يمنع من العودة إلى تكرارها مرة ثانية وثالثة. فبعد الحريق المتعمد، وبعد حفر النفق.. جاء وضع حجر الأساس والآتي أعظم.

والواقع أن المزاعم الصهيونية كاذبة في الشكل وفي المضمون وتعتمد تزوير التاريخ، لأن بناء المسجد الأقصى أنشئ على أوصاف أوردها الرسول ﷺ بعد الإسراء والمعراج، وبني على أرض خالية، لم تكن فيها آثار أو بقايا لمعابد دينية تخص اليهودية أو المسيحية. فيما المعروف تاريخياً أن الحروب الصليبية قامت للسيطرة على هذه المقدسات، ظناً من قادتها، بأنهم أولى بإدارتها من المسلمين. ولم يكن السبب في تلك الحروب، الدفاع عن سلامة المقدسات من الهدم والإزالة تحت أي وازع أو وهم فإذا كانت تلك الحرب الضروس التي اعتذر بابا الفاتيكان للمسلمين عن أسبابها، وأضرارها. فكيف ستكون عليه الحال، إذا تطاولت المنظمات الصهيونية المهووسة، وحاولت نسف المسجد الأقصى، كما يتردد ويشاع.. حتى وإن أدى ذلك إلى حرب صليبية جديدة.

إن المحاولات المتكررة التي تطارد الأقصى، ترمي إلى جعل أحاديث هدمه جزئياً أو كلياً، مسألة عادية. ولذلك يطرح بين الحين والآخر، مشروع من هنا، ومشروع من هناك مثل: مبدأ «السيادة الرأسية» على الحرم الشريف والتي تقضي بمنح الفلسطينيين سيادة على الحرم وما فوقه فيما تبقى السيادة على ما تحته من اختصاص الطرف الصهيوني.. وكل ذلك لتسهيل عمليات فتح الأنفاق التي سرعان ما تؤدي إلى تصديع وهدم

مسجد قبة الصخرة، والمسجد الأقصى وغيرهما من الأماكن المقدسة والأبنية المجاورة لمنطقة الحرم.

فمن الادعاءات الصهيونية مثلاً:

- إن الحرم ليس كله موقعاً إسلامياً ولكن جزءاً منه فقط مرتبط بالإسلام.
- الحرم قبل كل شيء ـ كما يدعون ـ موقع يهودي واسمه يدل على ذلك (جبل الهيكل) ـ بيت المقدس.
- إن جبل الهيكل هو أقدس الأماكن بالنسبة لليهود. وأقدس حتى من حائط المبكى. ولذلك فلا بد من منفذ غير مقيَّد إليه.

هذه الأقاويل والادعاءات الكاذبة، لإخفاء اسم الحرم، تحاول التغطية على حضوره في الخطاب السياسي المعتمد صهيونياً.. وهي ساقطة أساساً لأنها تحاول اختزال ثلاثة عشر قرناً من الجهد الإسلامي المتواصل في بناء منطقة الحرم.. بأقل من ثلاثة عقود مضت على الاحتلال الصهيوني للقدس الشرقية.

ولو توقفنا عند بعض المحطات التاريخية لكان كافياً الرد على المزاعم الصهيونية لأننا نقدم تاريخاً موثقاً، بينما يستنجدون بأساطير لا يمكن أن تصمد أمام الحقائق:

١ ـ إن جهود المسلمين في بناء منطقة الحرم والمدينة

أيضاً وضعت في حسابها، أنه لا يجوز قتل إنسان، أو قلعه من أرضه. ولا يسمح بقطع شجرة أو صيد طائر. وكل ذلك انسجاماً مع مفهوم منطقة الحرم.

٢ - إن الوثائق الإسلامية المعبرة عن الرؤية الدينية لبيت المقدس، شكلت ظاهرة مميزة في العلاقات المتبادلة بين الأديان. وفي السلوك الملتزم بها في القرن السابع (٦٣٨م) وفي القرن الثاني عشر بعد تحريرها من الصليبيين، شهادة للإسلام ولدخوله الحضاري إلى المدينة فاتحاً، ومحرراً، إذا ما قورن بالتصرفات الرومانية، وفيما بعد بالهمجية الصليبية. وكل ذلك تقاطع عليه المؤرخون الغربيون الذين أجمعوا على أن الشرق أكثر رحمة من الغرب في تعاطيه مع الآخر.

٣ - إن التراث المعماري متمثلاً بقبة الصخرة التي تتوسط الحرم الشريف، وتبدو وكأنها أيقونة مدينة القدس، بالإضافة إلى البوابات والأدراج والقناطر، والقبب، والمحاريب، والأروقة والنقوش، والمنابر، والمنارات، والأسبلة والمزارات هي عربية وإسلامية بامتياز.

والصهاينة، سواء كانوا متدينين أو علمانيين، يعرفون جيداً الهوية الإسلامية لمنطقة الحرم منذ اتخذه النبي محمد ﷺ قبلته الأولى، ومنذ أن تاق المسلمون للخروج إلى المسجد الأقصى «المسجد البعيد» إلى بيت الله الواحد الأحد. ومنذ أن

جعلوا منطقة الحرم نصاً مقدساً في العمارة. فالمعروف أن الحرم الشريف يعدّ أقدم تحفة معمارية ترمز إلى عمق الإسلام وبعده الديني والحضاري في المنطقة. ويؤكّد أولغ غربار أستاذ العمارة الإسلامية في جامعة هارفرد «أن أهمية الحرم الشريف الدينية والرمزية مؤكّدة بسبب كل الأدبيات التي نشأت حوله وبسبب إعمار قبة الصخرة التي تعدّ النموذج الممتاز للعمارة الإسلامية وبسبب إغداق الخلفاء والأمراء والحرفيين العاديين المال والجهد في تجميلها».

إن اثنتين وثلاثين سنة مرت على احتلال المدينة ونحو ١٥ سنة على بداية التنقيب الأثري فيها. لم يعثر أحد على أي دليل يشير إلى الهيكل أو إلى أي أثر يهودي فيها. ولن يكتشفوه أبداً.

وفي هذا رد أولي، غير عربي وغير إسلامي على الصهاينة الذين يتوسلون كل وسيلة، لتغييب اسم الحرم الشريف، ويتجاهلون واقعاً مفاده إن منطقة الحرم ومنذ بداية الإسلام، لم يكن مقدراً لها أن تكون معبداً يهودياً أو مكاناً لهيكل سيدنا سليمان، بما في ذلك الأرصفة والمنصات وهندسة الحرم التي هي في الواقع إسلامية مئة بالمئة. هذا بالإضافة إلى الموقع الروحي للحرم والإجماع الإسلامي على أن كرامة بيت المقدس هي في الحقيقة كرامة حرمه الشريف.

ففي القرآن الكريم أن الرسول ﷺ اتخذه قبلة أولى

عززتها رحلة الإسراء والمعراج من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى لإقامة الصلاة بين أنبياء الله، بالإضافة إلى الأحاديث الشريفة، حيث نقرأ أن ابن مسعود يفسر آية الإسراء كإشارة إلى معراج الرسول ﷺ إلى السماوات السبع لتأسيس بأمر من الله تعالى الصلوات الخمس. وهكذا استمرت مكانة الحرم الشريف كمكان تشدّ الرحال إليه والحج إليه والزيارة بغرض العبادة والمجاورة والإخلاص لله تعالى. ولا ننسى أن قبّة الصخرة المثمّنة تتجه في بابها الجنوبي نحو المسجد الأقصى الذي بدوره تتجه قبلته في اتجاه مكة المكرمة ما يرينا كيف وجّه المسلمون حرمهم في بيت المقدس لا ليتحدّوا به أهل الكتاب ولكن للحوار معهم في أرقى وجه حضاري، ذلك أن القدس حافظت إلى اليوم على وجود «الآخر» فيها لأن الإسلام احترم فعلاً مفهوم «الحرم» و«الحرمات» فيها. ولم يتعرض لمقدسات الأديان الأخرى.

فيما يتسابق الحاخامات الصهاينة على إصدار المواقف الداعية إلى هدم المقدسات الإسلامية، وبعدها المسيحية طبعاً. من ذلك مثلاً أن الحاخام غيرشون سلومون مؤسس أمناء جبل الهيكل لم يتردد في القول: «إن من غير المعقول أن يبقى المسجد الأقصى منتصباً بعد ١٣٠٠ سنة بينما شعب إسرائيل يعود إلى وطنه». ويروي الجنرال الذي كان على رأس القوات الإسرائيلية التي احتلت القدس سنة ١٩٦٧ أن شكومو غورين

حاخام الجيش الصهيوني يومذاك تقدم منه قائلاً: «الآن حان الوقت لكي نضع مئة كلغ من المتفجرات القوية وننسف المسجد الأقصى حتى نتخلص منه إلى الأبد».

وقد يأتي يوم - ليس بعيداً - أن نسمع بأن أحد المتطرفين اليهود قد نجح في نسف المسجد الأقصى.. وأن يقال ألقي القبض عليه تمهيداً لمحاكمته. فيما تسارع الجرافات إلى تمهيد المكان.. وعندها لن يكون بإمكان العرب والمسلمين إعادة بناء ما تهدم.. إذا استمرت حالة التردي والعجز تسير من سيء إلى أسوأ.

الفصل الثالث

القدس في الفكر الصهيوني

قوبلت النصوص الأساسية للفكر اليهودي الذي يقدم لنا التصور السياسي للدولة العبرية بواحد من اثنين: مبالغة وتضخيم من جانب فإذا به وقد تضمن كل شيء، وإذا بأصحابه قد سبقوا الزمن وعبروا عن النبوغ اليهودي أيضاً في إطار التعامل الفكري المرتبط بالسلطة، أو احتقار من جانب آخر بحيث أن هذا الفكر يرفض أكثر من عالم واحد أن يفسح له مجالاً في تحليل تاريخ الفكر السياسي. كلاهما نظرة غير دقيقة. فمما لا شك فيه أن الصهيونية تملك بعض عناصر للقوة ونحن نعلم بأن السياسة لا تعرف إلا معياراً واحداً في التقييم، الفشل أو النجاح. والصهيونية قد نجحت ونحن نعيش اليوم مظاهر ذلك النجاح. ويكفي أن الصهيونية السياسية استطاعت أن تسمم القيادات الفكرية العربية وأن تعيد تشكيل منطقها وإدراكها بما يتفق مع مصالحها في المنطقة. رغم ذلك فإن الصهيونية تملك عناصر ضعف وهي في هذا لا تخرج عن القاعدة العامة التي أثبتها التاريخ وهي أن الأيديولوجيات السياسية تحمل عناصر فنائها. ولعل ذلك يعود إلى متغير أساسي: الأيديولوجية السياسية تتجه إلى واقع معين ينبع من

واقع محدد. والواقع لا بد وأن يتطور وأن يتغير. والأيديولوجية بما تتصف به من جمود لا تستطيع أن تواجه ذلك التطور والتغير بقدر ما تفرضه مرونة الواقع ومن ثم فإنها مهما بلغت من نجاح مصيرها أن تواجه نوعاً من الفشل ولو لحظة معينة حتى وهي في قمة النجاح. كذلك الصهيونية كأيديولوجية لا بد وأن تعاني من هذه الحقائق. والسجال الذي يدور الآن في الكيان الصهيوني، حول استنفاد الصهيونية لدورها بعد قيام «الدولة»، وعدم الحاجة إلى التعبئة باسمها، خصوصاً فيما المؤرخون الجدد في الكيان الصهيوني يذهبون إلى أبعد من ذلك في قراءتهم للأحداث التي توالت منذ العام ١٩٤٨ وحتى أيامنا.

رغم ذلك فقد ظل التعامل مع الفكر الصهيوني يرافقه سوء الطالع. قبل عام ١٩٦٧، عشنا فترة يسودها التجهيل المطلق. لم يكن يستطيع أي عالم متخصص أن يتعرض لإسرائيل أو للدولة اليهودية بأي معنى من معانيه إلا وهو يسير على أطراف أصابعه. عقب الهزيمة كان من الطبيعي أن يفرض الفضول نفسه، والتحليل العلمي في حاجة إلى فسحة من الوقت. وما إن أبدى الفقه السياسي قدرة على التحدي حتى دخلنا مرحلة جديدة تبدأ منذ عام ١٩٧٥ يسيطر عليها التشويه. علينا أن نضفي على الدولة الصهيونية ما لا تملكه. أن نكتب ـ حسب منطق السادات ـ أنها دولة تحمل عناصر الصداقة وأنه من الممكن أن تنشأ معها علاقات طبيعية بل وأن نمدها بمياه

النيل. وهكذا لم يقدر لنا أن نتعامل مع هذه الظاهرة بحرية حقيقية سوى أقل من ثمانية أعوام. فهل يكفي هذا لفهم خفايا العدو الذي يربض في قلب وطننا؟ وترى هل آن للفقه العربي أن يتعامل مع الصهيونية من منطلقات أكثر اتساعاً من النظرة الضيقة التي تعودناها؟ ومن خلال التعامل المباشر العميق مع النصوص وقد أدرجنا تلك الأيديولوجية في إطار أكثر اتساعاً وديناميكية؟ هذه الدراسة على اختصارها تحاول أن تحدد موضع القدس من الأيديولوجية الصهيونية وهي محاولة متواضعة في هذا الإطار العام الذي نبعت منه نظرتنا في تحليل ظاهرة الدولة العبرية.

القدس في الفكر الصهيوني:

هناك مجموعة من المنطلقات الفكرية يجب أن نبدأ فنحددها لنستطيع أن نفهم حقيقة النسيج الفكري الذي منه يتكون الإطار العام للتعامل مع التصور الصهيوني لوظيفة القدس في التطور العام لوظيفة الدولة الإسرائيلية: وظيفة القدس في الأيديولوجية الصهيونية لا تنفصل عن تصور هذه الصهيونية لوظيفة الدولة الإسرائيلية في المجتمع الدولي المعاصر؛ الصهيونية السياسية قد تطورت لا فقط فكرياً منذ أن قدم الرواد الأوائل فلسفتهم بخصوص اليهودية السياسية، بل وكذلك حركياً عقب إنشاء إسرائيل وتطور التعامل بين الصهيونية

الإسرائيلية ودول منطقة الشرق الأوسط؛ المصادر بخصوص تحليل موضع القدس في الأيديولوجية الصهيونية تثير الكثير من الصعوبات العملية والتوثيقية التي تفرض علينا منهاجية متميزة؛ كذلك علينا في تحليل القدس من حيث وضعها في الأيديولوجية الصهيونية، أن نفصل بوضوح بين التطور التاريخي للفكر الصهيوني من جانب وتغلغل مفهوم العودة إلى القدس في الوجدان اليهودي وارتباط ترسيب تلك العلاقة الروحية بطبيعة التطور اليهودي للوظيفة العالمية للديانة اليهودية من جانب آخر.

هذه العناصر الأربعة تكون مقدمة فكرية لازمة لتناول الموضوع. وأول هذه العناصر يرتبط بالجذور الثابتة في الوجدان اليهودي بصدد القدس. والواقع أن هذه المدينة تمثل في الضمير التاريخي لكل من ينتمي إلى الديانة اليهودية مجموعة حقائق هي: **(أولاً)** رمز لمفهوم الرفض اليهودي. ثورة اليهود ضد الرومان تمركزت حول مدينة القدس ولذا دمرتها القوات الرومانية بل وغيرت اسمها. **(ثانياً)** رمز استمرارية الوجود الفكري اليهودي في فلسطين حيث ظلت دراسة التوراة والكتب المقدسة أحد ملامح وعلامات النشاط اليهودي في القدس رغم جميع المآسي والتشتت التي عانى منها المجتمع اليهودي خلال قرابة ألفي عام. **(ثالثاً)** رمز يلتقي حوله جميع اليهود بغض النظر عن اختلافاتهم الفكرية والسياسية إزاء موضع القدس ومستقبلها. لن يختلف اثنان ليس فقط بين المذاهب

الصهيونية المختلفة بل حتى عندما وجدت تيارات قوية وصفت بأنها تعبير عن اليهودية دون الصهيونية، لم يرتفع صوت واحد من اليهود المناوئين للحركة الصهيونية ليعبر عن رأي مختلف.

القدس هي عاصمة مقدسة للدين اليهودي وموقع تلتقي حوله جميع التيارات الفكرية اليهودية لأن القدس هي رمز للحضارة اليهودية حسب اعتقادهم. ولكن أين القدس من الأيديولوجية الصهيونية؟ الواقع أن الإجابة عن هذا التساؤل لا يمكن فصلها عن تحليل دقيق واضح لوظيفة الدولة العبرية. وهنا سوف نصطدم بصعوبتين: الأولى متعلقة بالمصادر والثانية ترتبط بتطور الاستراتيجية الصهيونية في التعامل مع القوى الدولية. الناحية الأولى قد نستطيع تخطيها نسبياً. فالفكرة السائدة هي أن الصهيونية تنبع كفكر سياسي من هرتزل وإن هذا القائد الروحي للصهيونية صاغ فكره في كتابه الأشهر: دولة اليهود. مفهومان كلاهما خاطئ ويبرز هذا الخطأ بشكل واضح عندما نتعرض لموقع القدس في الأيديولوجية الصهيونية. فهرتزل ترك لنا كتابات أخرى قد تكون أكثر أهمية ونحن بصدد تحليل المعاني الحقيقية لمفهوم الصهيونية. إلى جانب رسائله ويومياته فهناك أيضاً مؤلفه الضخم بعنوان «الأرض الجديدة القديمة» التي يصوغ فيها تصوره لإسرائيل وهي دولة متكاملة. كذلك فهناك إلى جانب هرتزل من المفكرين من هو لا يقل أهمية بل قد يكون بصدد موضوعنا أكثر أهمية وأكثر دقة في

تعبيره عن التصور الصهيوني للقدس كعاصمة لإسرائيل الكبرى وسوف نرى فيما بعد أن الذي حدد الصورة الواضحة للقدس في الإطار الفكري للصهيونية السياسية هو المفكر الذي يجهله عالمنا العربي وهو موسيس هس في كتابه الأشهر: «روما والقدس».

الناحية الثانية المتعلقة بتطور الاستراتيجية الصهيونية في التعامل مع القوى الدولية والتي كثيراً ما توقع القيادات المسؤولة في الخطأ تنبع من مبدأ التعامل بتدرج والتنقل من موقع لآخر من منطلق خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف. المحور الأساسي هو تجهيل النوايا وعدم الإعلان عن الأهداف الحقيقية دفعة واحدة. وهي ناحية كثيراً ما تقودنا إلى فهم خاطئ للصهيونية السياسية. بل أحد مظاهر هذا الخطأ نعيشها في هذه اللحظة. فالمسؤولون لدينا يعتقدون أن هناك خلافاً حقيقياً حول مبدأ التعامل من الداخل مع القوى الإسرائيلية بين نظرة القوى اليمينية وبصفة خاصة حزب الليكود وفلسفة الأحزاب العمالية وبصفة خاصة حزب العمل تعبيراً عن سذاجة سياسية يكفي لفهم مدى ما تعكس من سطحية العودة إلى الخلاف المشهور تاريخياً بين جابوتنسكي أستاذ مناحيم بيجين وبن جوريون معلم شيمون بيريز. بل الذي تعود بذوره الأولى إلى بداية الثلاثينات وكان يدور حول التساؤل التالي: هل يجب أن تعلن الحركة الصهيونية صراحة هدفها وهو إنشاء دولة يهودية في أرض فلسطين أم

تكتفي بالتأكيد على ضرورة فتح باب الهجرة لليهود المشردين في أنحاء العالم؟ لم يكن الخلاف باعتراف المؤرخين بل وباعتراف أركان الحركة ذاتها سوى خلاف تكتيكي: هل أضحت اللحظة مناسبة لإعلان الهدف الحقيقي أم لا يزال الوقت غير ناضج؟ سوف نرى هذه الحقائق أيضاً ونحن نحاول أن نرسم صورة واضحة لموضع القدس من المخططات الصهيونية.

دور إسرائيل المعاصر:

نقطة البداية في هذا التحليل هي الإجابة عن هذا التساؤل: ما هي وظيفة إسرائيل كما تتصورها القيادات الصهيونية في العالم المعاصر؟ مما لا شك فيه أن مجموعة من الأحداث قد فرضت على الفكر الصهيوني أن يراجع نفسه. وهي جميعها مما يشجع الصهيونية على أن تزداد تصلباً وثقة في الذات. فأي مفكر صهيوني ما كان خلال الربع الأول من القرن العشرين يتصور نجاحاً يماثل مجموعة الانتصارات التي حققتها إسرائيل: هزيمة حرب الأيام الستة، فتح باب الاتصال المباشر مع مصر حيث لم يعد بعيداً قيام تعاون مشترك في الشرق الأوسط لصالح السياسة الأميركية سوى خطوات، أما الصلح المنفرد بين إسرائيل والنظام الأردني فقد ذهب إلى حد التعاون المخابراتي بعد تبادل السفراء. فيما يعني اتفاق أوسلو مع سلطة

الحكم الذاتي، التنازل عن الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وقسم كبير من أراضي الضفة الغربية.. والاعتراف بدولة الاغتصاب، والتسليم بمنجزاتها كحقائق ثابتة، وتسجيل تقدم اقتصادي وتصنيعي يجعل من الدولة العبرية نموذجاً للتقدم التكنولوجي. وأزاء هذه التطورات كان من الطبيعي أن تطرح القيادات اليهودية تساؤلات جديدة: هل وظيفة إسرائيل هي فقط تجميع اليهود من جميع أنحاء العالم ولو فكرياً وثقافياً حول أرض الميعاد؟ أم يجب أن تضاف إلى ذلك وظائف جديدة:

فأبا إيبان تحدث عن وظيفة حضارية في البحر المتوسط، أليست إسرائيل بحكم قيامها على أرض فلسطين هي دولة متوسطية؟ وهنا يلتقي فكر الوزير الإسرائيلي مع بعض «الدعاة» المصريين للسلام المزعوم.

والقيادات العسكرية تطرح مفهوم الدولة المسيطرة إقليمياً بحيث تصير إسرائيل الدولة القائدة والتي تصير لا فقط الموجه للقوى الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط والمتمكنة من استغلال ثروات تلك المنطقة بل وتصير أيضاً الوسيط بين المنطقة والعالم الغربي المتحضر. هذا التصور يتفق مع المفهوم الأميركي لوظيفة إسرائيل: إنها الدولة الحارس، إنها حاملة الطائرات الثابتة لحماية النفوذ الأميركي. ويتفق مع هذا المفهوم التصور الذي يطرحه شيمون بيريز باسم حزب العمل والذي أساسه أن المنطقة العربية لا تعرف ولن تعرف أي تكامل قومي.

إنها منطقة أقليات. والتطور الطبيعي هو تشجيع منطق الأقليات بحيث تتحول المنطقة إلى دويلات صغيرة كل منها تعكس تكاملاً طائفياً ولو تم ذلك على حساب عمليات نقل لبعض المواطنين من منطقة إلى أخرى. وعندئذ تستطيع إسرائيل أن تمارس وظيفتها الحقيقية ليس فقط بمعنى الدولة المتحكمة في اقتصاديات المنطقة بل والدولة القائد عسكرياً لحماية الاستقرار في المنطقة. إنها دولة أقليات أخرى ولكنها أكثر قوة وأكثر تقدماً وأكثر فاعلية من أي دولة أخرى في المنطقة. وهكذا تستطيع إسرائيل أن تشل النظام الأمني العربي باعتبارها المركز الإقليمي للعولمة الأميركية التي يشكل النظام الشرق أوسطي الذي دعا إليه بيريز إحدى أهم محطاتها.

ثم يأتي الفكر الديني ويكمل هذا الإطار من حيث الوظيفة القيادية والحضارية للمجتمع اليهودي. إن هذا المجتمع هو وحده الذي يجب أن يقود الإنسانية وهو وحده الذي دفع ضريبة الخطيئة بالتشرد والتشتت وعندما يقدر له أن يتجمع في أرض آبائه فإنه سوف يكون هو المؤهل لتوجيه الإنسانية المعذبة في طريق الكمال الروحي كما يدعون.

هذه المفاهيم طرحت في الساحة الإسرائيلية بصراحة ووضوح عقب حرب الأيام الستة ووجدت تقبلاً من جميع المذاهب والاتجاهات السياسية بما في ذلك الأحزاب الشيوعية

التي رغم ترددها في بعض عناصر هذا التطور إلا أنها تعلم بأنه لا موضع لمناقشة موضوع العدالة الاجتماعية أو مفهوم الصراع الطبقى إلا بعد أن يتحقق تجميع جميع اليهود في أرض الميعاد وهو نوع من التسليم المقنع بالوظيفة العالمية للدولة العبرية. رغم ذلك فإن العودة إلى بعض النصوص تقودنا إلى كتابات أضحت شبه مقدسة في بناء الفكر الصهيوني تعبر عن نفس المفاهيم من منطلقات فلسفية تحكمت في إدراك جميع القيادات الصهيونية. خير من يعبر عن ذلك التصور للوظيفة الحضارية للدولة اليهودية وبصفة خاصة من حيث علاقتها بالقدس هو الفيلسوف الأشهر: موسيس هس.

موسيس هس والصهيونية:

ولد موسيس هس في ألمانيا عام ١٨١٢. ينتمي في تكوينه الفكري إلى اليسار الهيجلي الذي سيطرت عليه في لحظة معينة شخصية كارل ماركس. الوثائق التاريخية تؤكد أن هس أثر في كارل ماركس أثناء شبابه بل أن ماركس كان معجباً به. تنتمي إلى هذه الفترة مجموعة كتابات لموسيس هس تسودها فكرتان أساسيتان: ضرورة تقبل دعوة منديلسون للتخلي عن الانتماء اليهودي والإقبال على الكاثوليكية كحل للمشكلة اليهودية من جانب والدفاع عن تأسيس المفهوم الإسرائيلي على أسس ليس فقط اقتصادية وتكنولوجية بل كذلك معنوية وروحية. فجأة

وعقب خمسة عشر عاماً من التحليل اليساري الهيجلي وأزاء قضية مشهورة باسم محاكمات دمشق تذكرنا بما أصاب أيضاً هرتزل في قضية دريفوس إذا بموسيس هس ينكر كل كتاباته وينتقل إلى تأسيس مفهوم الصهيونية السياسية.

كيف حدث هذا؟ لا يعنينا تفصيل الوقائع. ولكن لنقرأ له وهو يفسر ذلك بقوله: «عقب عشرين عاماً من الغربة لقد عدت إلى شعبي. مرة أخرى. مرة أخرى فإنني أعيش احتفالاتهم بالسعادة وأيامهم الممتلئة بالأسف. أعاني آمالهم وذكرياتهم. وها أنذا آخذ جانباً في صراعهم المعنوي والفكري ليتحقق يومنا: سواء في داخل منزل إسرائيل أو بين شعبنا وشعوب العالم أجمع... شعور كنت أعتقد بأنني قد انتزعته من صدري لا يزال يعيش في وجداني ويسيطر على كياني. إنه فكري حول قوميتي التي لا يمكن فصلها عن تراث آبائي وأجدادي، عن الأرض المقدسة، عن المدينة الخالدة، هذه المدينة حيث ولدت العقيدة والإيمان بالوحدة الإلهية للحياة وحيث ولد الأمل من أجل الأخوة النهائية لجميع أبناء البشر».

من بين العديد من مؤلفات هذا المفكر كتابه بعنوان «روما والقدس» الذي صدر عام ١٨٦٢ هو الذي يعنينا بخصوص تحديد وظيفة القدس في التصور الصهيوني بصفة عامة وتلك المرتبطة بوظيفة إسرائيل بصفة خاصة.

تتركز مفاهيم هس حول عناصر خمسة أساسية:

أولاً: مفهوم القومية هو أساس التطور السياسي والمدخل الحقيقي لفهم تاريخ الإنسانية. والقومية ليست فقط مجرد شعب يتميز بأصله بل هو كذلك متميز بدينه وعقيدته السماوية. هذا المعنى لا وجود له إلا في المجتمع اليهودي ولذلك هو سيد الشعوب وقائدها.

ثانياً: فقط الشعب اليهودي هو الذي جمع بين الدين والسياسة، بين الكنيسة والدولة، بين واجبات المرء نحو ربه وواجباته نحو حاكمه. فقط هو الذي حقق تلك الخلاصة التي تؤهله لأن يقود الإنسانية. اليهودية وحدها هي العادلة والتي تعرف المساواة وهي المصدر الحقيقي لجميع الآمال النبيلة للإنسانية. اليهود هم وحدهم الذين خصتهم الإرادة الإلهية بإقليم معين من الأرض. وهكذا خلقت الرابطة بين الشعب وتعاليم الإله وأرضه حيث يستطيع أن يكمل نبوغه وعظمته وحيث منها ينطلق عندما تحين الساعة لأداء وظيفته العالمية. ألم يعلن التلمود: «كما أن العالم يستحيل عليه أن يستغني عن الهواء فكذلك يستحيل عليه أن يوجد دون إسرائيل»؟

ثالثاً: الإحياء القومي اليهودي الذي يعني عودة اليهودية للدخول في التاريخ كإرادة قيادية لا تنفصل عن أرض إسرائيل. والإحياء القومي لا يمكن أن يكون إلا جماعياً ومن خلال العودة

إلى حياة جماعية. إن اليهودية تمثل المحور الحقيقي للتطور التاريخي واليهودي هو أداة ذلك التطور. ورغم أن هذه الحقيقة قد تبدو غير واضحة واليهودي يعيش في المهجر إلا أن التعمق في دلالة تلك الخبرة تثبت عالمية الوظيفة. إن اليهودي من خلال عبادته للمال إنما أحال الإنسانية إلى حيوان يجب استئصاله.

رابعاً: مثالية اليهودية هي سيادة الرب في الأرض. ومثالية اليهودية بهذا المعنى ليست فقط أخروية بمعنى الحياة في عالم الجزاء والحساب، بل أيضاً هي دنيوية حيث يتعين عليها أن تقود الإنسانية إلى وظيفتها في عالم الحياة اليومية. الأرض يجب أن تصير مملكة الإله والشعب اليهودي ليستطيع أن يعيد إقامة مملكة الرب في حاجة إلى أرض الميعاد حيث فيها يتجمع إشعاعه الحضاري. الأرض هي إسرائيل ومصدر الإشعاع هي القدس. أليست القدس هي التي يحكم منها الرب عالمه؟ إن اليهودية يجب أن تؤمن بوظيفتها العالمية وفوق القومية وهو بهذا المعنى يحدثنا عن أن التاريخ تتابع في مراحل ثلاث: مرحلة الأب ومرحلة الابن ثم مرحلة الروح المقدسة. هذه المرحلة الثالثة بدأت مع «سبينوزا» وآن الأوان لأن تكتمل. ولن تكتمل إلا عندما تبنى القدس الجديدة حيث يصير الدين والسياسة مرة أخرى حقيقة واحدة.

خامساً: القدس سوف تؤدي في العالم الحديث الوظيفة التي قامت بها روما في العالم القديم. سوف تصير القدس مركز

الحركة للإنسانية المتمدنة وسوف تسمح ببناء الإنسانية المثالية، حيث يتجمع فيها نبوغ أثينا وقوة روما ودينية الوجود الإنساني. لقد كانت الكاثوليكية خطوة في سبيل الكمال الروحي. ولكن فقط اليهودية هي التي سوف تحقق عصر الهداية. الإسلام كالكاثوليكية، الأول في الشرق والأخرى في الغرب، ليست سوى تسجيلات على قبور استطاعت «البربرية» أن تبنيها على أجساد الشعوب المطحونة. فقط العناصر اليهودية في شتاتها حافظت بصلابة على تراثها وتقاليدها لتعيد تلك الكنوز مضيئة تهدي الإنسانية وتعلم الكاثوليكية معنى التسامح.

هذا هو التصور الصهيوني الموتور والمشبوه والمزوّر لوظيفة القدس.

الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمدينة القدس:

على أن القدس في التصور الصهيوني المتخيل ليست مجرد أسطورة أو خرافة. إنها تمثل مجموعة من الحقائق تتجه إلى روح الحركة السياسية لتترجم اهتماماً معيناً بالمدينة وما يحيط بها:

(أولاً) القدس تعتبر ذات مركز استراتيجي فريد في فلسطين بصفة خاصة وفي الشرق العربي بصفة عامة. إذ أنها تسمح من خلال التحكم في الطرق المحيطة بها بالسيطرة على جميع المواصلات الرئيسية بين الشرق العربي وبصفة خاصة

منطقة الشام ومصر. بل إنها تشرف على كل ما يحيط بها من مسالك الاتصال الأرضي سواء في فلسطين أو شرق الأردن. ولعل هذا يضفي على القدس أهمية عسكرية معينة لجميع العمليات التي قد تدور حولها في فلسطين أو شرق الأردن والواقع أن القدس هي مفتاح السهل الساحلي لأي تقدم عسكري من الشرق إلى الغرب.

(ثانياً) كذلك فإن القدس مركز سياحي عالمي تجتمع فيها الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة الكبرى بل هي العاصمة الروحية ليس فقط لليهودية بل وكذلك للمسيحية ويؤمها مئات الآلاف من الحجاج سنوياً. وقد قدر دخل السياحة السنوي منها عام ١٩٩٨ بأكثر من بليوني دولار. وهو دخل من المتوقع أن يتزايد بنسب ضخمة لو تحققت المشروعات التي تسعى جاهدة الحكومة الإسرائيلية إلى تنفيذها. . لكنه تراجع بفعل الانتفاضة.

بقي سؤال آخر وهو: كيف استطاعت الصهيونية أن تحقق جميع أهدافها في القدس لتجعل منها في خاتمة المطاف العاصمة الموحدة للدولة الصهيونية؟ الإجابة عن هذا السؤال تعني متابعة تطور الحركة الصهيونية في منطقة الشرق الأوسط ومنذ بداية القرن الحالي.

الاستراتيجية الصهيونية نحو القدس لم تختلف عن استراتيجيتها نحو فلسطين بل نحو المنطقة العربية بأجمعها.

محور التعامل هو التدرج في تنفيذ المراحل نحو تحقيق الهدف. فهي تثير المشكلة أولاً ثم تحدد وسائلها وأدواتها للتعامل مع المشكلة. ثم تتلاعب بالقوى بمعناها الواسع لتحقيق ما تريد. وهي من منطلق خلق الواقع تجعل هدفها يسعى بثبات نحو إطار من المعطيات يصعب إن لم يستحل تغييره. بهذا المعنى فإن الصهيونية تعاملت مع القدس في مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى وتبدأ منذ نشأة الفكرة الصهيونية وحتى القرار الإسرائيلي الخطير الذي يصفه بريشير بأنه من أخطر القرارات العنيفة التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية: في ١١/ ١٢/ ١٩٤٩ اتخذ القرار بجعل القدس مركز الحكومة الرسمي، في هذه المرحلة كانت تثار مشكلة القدس على أساس ديني وعاطفي فقط. السلطات المسؤولة تخفي هدفها الحقيقي وهي تريد أن تكسب اليهود في جميع أنحاء المعمورة إلى جانبها حتى ولو كانت تلك الأصوات غير صهيونية وغير متمسكة بالعودة إلى أرض الآباء. الهدف المعلن هو تحويل القدس إلى مركز حضاري تعبيراً فقط عن التسامح الديني. ولكن الهدف الحقيقي هو تمكين اليهود من التسلل والإقامة في المدينة والتمركز حول مؤسسات علمية ودينية ومن ثم تضخيم الكثافة السكانية اليهودية في المدينة. وقد امتدت هذه الفترة منذ بداية القرن العشرين حتى وصول الانتداب البريطاني أولاً ثم عقب الانتداب البريطاني سارت السلطات الصهيونية في نفس السياسة بطريقة

أكثر تكثيفاً. ولنتذكر بهذا الخصوص: إقامة الجامعة العبرية؛ إقامة مستشفى هداسا المشهور؛ إقامة ما يعرف بالقدس الجديدة وهي الأحياء اليهودية المحيطة بالقدس القديمة والتي تتواجد فيها الأماكن المقدسة.

في خلال هذه المرحلة أثيرت أكثر من زوبعة فكرية واحدة. أولها حول حق اليهود في حائط المبكى إذ كانوا ممنوعين من الصلاة في هذا المكان الذي يعتبر أحد أسوار المسجد الأقصى. كذلك أثيرت مشكلة إقامة جامعة عربية في القدس بل وكان قد استطاع الحاج أمين مفتي فلسطين جمع تبرعات بخصوصها ولكن استطاعت الوكالة اليهودية بالتعاون مع سلطات الاحتلال البريطاني منع تنفيذ المشروع. بل يقال إن هذه القوى أيضاً منعت إقامة جامعة أميركية في القدس تماثل الجامعة الأميركية في بيروت.

خلال هذه المرحلة تحولت القدس إلى منتدى عالمي للقاءات يهودية علمية وثقافية ودينية بل حدثت فيها أيضاً لقاءات عسكرية بقصد تنظيم القوى الصهيونية في تعاملها مع العرب وسلطات الاحتلال. والبعض يعتقد أن التطور الفكري في القدس والدعائي حول القدس كان له أثر كبير في تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

المرحلة الثانية وهي مرحلة ما قبل ١٩٦٧. أي منذ اتخاذ

القرار المشهور السابق ذكره بجعل القدس عاصمة لإسرائيل حتى القرار بتوحيد القدس عقب حرب الأيام الستة. لقد جاء قرار إسرائيل السابق ذكره بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٩ نتيجة مجموعة من العوامل، والواقع أن القدس كانت موضع عناية خاصة من الأمم المتحدة. وعقب العديد من المناقشات أصدرت قرارها في ٩ ديسمبر بالتوصية بأن تعتبر القدس جسداً مستقلاً عن التقسيمات السياسية الأخرى التي تضمنتها توصيات الأمم المتحدة. وكان الاتجاه العام نحو تدويل القدس وإخضاعها لنوع من التنظيم المستقل عن كلا الجانبين المتحاربين. قبل مضي ست وثلاثين ساعة من إعلان القرار السابق ذكره كانت تجتمع الحكومة الإسرائيلية وتتخذ قرارها باعتبار القدس عاصمة للحكومة الإسرائيلية متحدية جميع القوى الدولية. والواقع أنه بصدد هذا القرار فالملاحظ أن الجو السياسي العام كان مهيأ لعدم مساندة الادعاء الإسرائيلي في نموذج لم يتكرر. فقد كانت تقف وراء قرار منظمة الأمم المتحدة ليس فقط الدول العربية بل كذلك الدولتان الأعظم (أميركا وروسيا) ثم أغلب دول أوروبا الغربية تقودها ديبلوماسية الفاتيكان فضلاً عن جميع دول أميركا اللاتينية، وذلك نتيجة للقناعة التي كانت تراود المسؤولين من أن التدويل يعني سيطرة الإدارة الكاثوليكية. رغم ذلك فإن الحكومة الإسرائيلية أعلنت تحديها الشكلي والموضوعي. فرئيس الحكومة لا يتردد في أن

يعلن في الكنيست: «لن نأخذ بالاعتبار أي محاولة من جانب الأمم المتحدة لتفرض علينا أن تخرج القدس من دولة إسرائيل أو أن تتدخل في السلطة الإسرائيلية في المدينة الخالدة...» واتجاه الأمم المتحدة لأن تجعل القدس مدينة تخضع لحياد كامل ومنزوعة السلاح لم تأخذه السلطات الإسرائيلية موضع الجدية أو الاحترام. أقامت بالقدس حاكماً عسكرياً وأخفت الجزء الذي كانت تحتله لتحركاتها ولتنظيماتها العسكرية. والأمر الذي يدعو للتساؤل هو أن الحكومة الإسرائيلية قبل اتخاذ هذا القرار كانت تناقش بجدية موضوع اختيار عاصمة للدولة الجديدة. بل اختلفت الآراء: بن جوريون اقترح مستوطنة كورنوب في النقب وجولدا مائير فضلت حيفا وأخيراً فإن الإدارة القومية اتخذت قرارها في ١٣ مايو/ أيار ذلك العام باتخاذ إحدى ضواحي تل أبيب عاصمة لإسرائيل. فلماذا هذا القرار الآخر الذي جاء فجائياً وغير متوقع؟ طبقاً لتحليلات بريشير الذي قدر له أن يتابع عن كثب ومن خلال تحليل ميداني ظروف ذلك القرار تفسيره محدد وهو أن القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة هو الذي دفع بن جوريون إلى الإسراع بقراره باعتبار القدس عاصمة للحكومة.

وقد سارت الحكومة الإسرائيلية منذ ذلك التاريخ في سياسة أساسها مبدآن كل منهما يكمل الآخر: مقاومة الضغوط الأجنبية سواء للتدويل أو للعودة في قرارات التوحيد والتهويد

التي بدأتها بصفة خاصة عقب ١٩٦٧؛ تأكيد دعوى السيادة المطلقة على القدس والتذكير دائماً بأن أي مشكلة ممكن أن تكون موضوع تفاوض إلا السيادة الإسرائيلية على القدس العاصمة الأبدية للدولة العبرية.

المرحلة الثالثة وعقب حرب ١٩٦٧ عندما أعلنت إسرائيل توحيد القدس بقرارها المشهور في ١٨/٦/١٩٦٧، مما لا شك فيه أن ما شجع الحكومة الإسرائيلية على سياستها التوسعية والتي سوف نرى كيف أنها أضحت عنيفة صريحة عقب حرب الأيام الستة هو ضعف رد الفعل أزاء قرار الحكومة الإسرائيلية باعتبار القدس عاصمة لها منذ عام ١٩٤٩ والاستمرار في ممارسة سياسة واقعية أساسها ذلك المبدأ. والواقع لو عدنا لردود الفعل لوجدنا أنها: لفظية أكثر منها حركية؛ إنها كانت عشوائية ولم تكن ثابتة ودائمة؛ كذلك فلم تكن أساسية بالنسبة لأغلب أطراف التعامل الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بل وفي دولة الفاتيكان. حتى فرنسا التي اعتبرت التدويل يمسها ذاتياً بحكم كونها تعتبر نفسها حامية الأقليات المسيحية في المنطقة لم تثر موضوع القدس إلا في مناسبات متباعدة وبصدد مشاكل أخرى حيث جعلت من هذا الموضوع أحد عناصر عملية مساومة تفاوضية متعددة الأبعاد. بل خلال فترة تحالفها الواقعي مع إسرائيل غيرت كلية من موقفها.

هذا الموقف ثم الهزيمة العربية شجعا إسرائيل على اتخاذ القرار الثاني في ١٨/ ٦/ ١٩٦٧ وعقب حرب الأيام الستة بإعلان ضم المنطقة العربية وتوحيد القدس وإخضاعها بجميع أجزائها لإدارة واحدة. وقد تذرعت الحكومة الإسرائيلية في هذا بهجوم الجيش الأردني في ٥ يونيه/ حزيران على «إسرائيل» واستيلاء الجيش اليهودي على باقي أجزاء المدينة خلال اليومين التاليين للقتال. ومنذ ذلك التاريخ سارت في سياسة استيطانية توسعية أساسها المبادئ التالية:

أولاً: توسيع المدينة بحيث تبلغ مساحتها ٣٢٤ ميلاً مربعاً لتمتد ما بين رام الله في الشمال وبيت لحم في الجنوب ولتصير بهذا المعنى مساحتها أربعة أمثال مساحتها التقليدية على الأقل.

ثانياً: إقامة توسع هلالي من المستوطنات والضواحي يحيط بالمدينة من جميع الجهات ولا يترك لها سوى منفذ واحد أساسي باتجاه الساحل. ولذلك فمن بين عناصر الخطة الحكومية إنشاء طريقين يربطان القدس بشواطئ البحر المتوسط وتقام على جانبيهما المستوطنات.

ثالثاً: العمل على تفريغ المنطقة من سكانها العرب وهي لذلك تلجأ إلى عدة إجراءات أولها منع إقامة أي مؤسسات دينية أو علمية أو ثقافية أو مدارس غير يهودية. وثانيها ضم الأراضي والضواحي العربية بإغلاقها أو اعتبارها مناطق عسكرية إن لم

تفلح في شرائها وطرد أصحابها منها. وهي في كثير من الأحيان تلجأ إلى المصادرة الصريحة كما حدث في منطقة تمتد بين جبل سكوبس وحي الشيخ جراح عندما استولت على ستمائة بناية عربية يسكنها حوالي ستة آلاف عربي وهدمتها من أجل إعادة تخطيط الحي اليهودي. كذلك في الحي المغربي قامت بتفجير مائة وخمسة وثلاثين منزلاً وسوتها بالأرض عقب عدة ساعات من إخطار أهلها العرب في المنطقة المحيطة بالمسجد الأقصى.

رابعاً: تهويد المنطقة بكاملها وبصفة خاصة الأماكن المقدسة الأمر الذي أثار بعض المؤسسات الدولية ولكن الموقف انتهى كالعادة بقرارات لم تكن لها أية نتيجة عملية.

مستقبل القدس:

وهكذا نصل إلى الخاتمة. ولعل الاستفهام الذي لا بد وأن يشغل ذهن كل قارئ لهذه الملاحظات العامة الموجزة لا بد وأن يتبلور حول التساؤل التالي: والمستقبل؟ أي محلل لا يستطيع أن يغامر بأي إجابة بهذا الخصوص. ولكن مجموعة من الحقائق يمكن تجميعها لتحدد في النهاية نوعاً من الإجابة على هذا الاستفهام المشروع:

أولاً: مشكلة القدس مرتبطة بمشكلة الشرق الأوسط بحيث لا يمكن تجزئة أي منهما عن الأخرى.

ثانياً: رغم ذلك فإن مشكلة القدس غير قابلة للتفاوض. الطرف الإسرائيلي يعلن ذلك بصراحة. ولا يوجد حزب واحد صهيوني يشكك في ذلك المبدأ. وكما سبق وذكرنا فإنه حتى الحزب الشيوعي الإسرائيلي يؤجل الموضوع الذي هو في حكم التسليم بالأمر الواقع.

ثالثاً: مشكلة القدس تتكون في الواقع من عناصر ثلاثة: (١) من الذي من حقه أن يحكم أي يدير القدس؟ وهذا يعني التنظيم المحلي بما في ذلك القضائي للمدينة ويرتبط بذلك هل سوف تظل المدينة موحدة كما كانت قبل ١٩٤٨ وكما هي بعد ١٩٦٧ أم أنها سوف تخضع للتجزئة كما عاشت خلال الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧؟ (٢) ما هو التنظيم الذي سوف يوضع للاعتراف بأهمية المدينة للأديان الثلاثة بما يعنيه ذلك من حماية للأماكن المقدسة مع تمكين الوصول إلى تلك الأماكن دون عوائق. (٣) هل سوف يكون هناك في المدينة تواجد دولي؟ وما هي حدوده وكيفية تنظيمه؟ وهل سوف يقتصر على حماية الوصول إلى الأماكن المقدسة؟ أم سوف توكل إليه مهام أخرى أكثر أهمية وأكثر خطورة؟

أسئلة جميعها مطروحة ولكن لا يجوز أن تنسينا التصور الصهيوني وما يعنيه ذلك من نتائج. كل شيء يمكن أن يطرح على مائدة المفاوضات إلا ما له صلة بمدينة القدس. مبدأ أعلنه بن جوريون أمام الكنيست في نهاية ١٩٤٩ ولم تتغير بخصوصه

العقيدة الصهيونية بأي معنى من المعاني بل النجاح العسكري الدبلوماسي زادها بذلك الخصوص تصلباً على تصلب.

إجراءات التهويد: (استعراض تاريخي ـ بتصرف ـ يستند إلى أمين القدس الشرقية)

تتواصل المؤامرات الصهيونية التي استهدفت وتستهدف القدس بشكل خاص، وفلسطين بشكل عام، أما الغاية البعيدة المدى فكانت ولا تزال احتلال فلسطين كلها، والأقطار المجاورة لها لإقامة دولة يهودية عليها تحمل اسم «إسرائيل الكبرى» وتكون عاصمتها القدس. ومع أن المشروع الصهيوني شهد بعض التعديل الجزئي والموقت من خلال استبدال إسرائيل الكبرى جغرافياً، بإسرائيل العظمى.. أي تحويل الدولة العبرية إلى قوة اقتصادية وعسكرية مسيطرة على ما حولها وتحويلها إلى دول تابعة، أو أطراف تلتحق بها كمركز إقليمي للعولمة الأميركية. إلا أن الخيار الحاسم لم يؤخذ بعد، والسجال الدائر بين حزب العمل الذي يعطي الشرق أوسطية اسماً مموهاً لإسرائيل العظمى، وبين الليكود المتمسك بإسرائيل الكبرى، يصب في هذا الاتجاه.. ولا يعني أن أحد الحزبين أقل صهيونية من الآخر، وإنما لأن هناك اعتقاداً بأن الصهيونية كأيديولوجيا تحريضية قامت بدورها لإقامة الدولة العبرية.. ولم تعد كافية لإقامة المستقبل وفي كل الحالات يرفع الحزبان شعار العاصمة الأبدية، كلما ورد اسم القدس، أو طرحت قضيتها.

والقدس كما أرادها هرتزل ـ واضع قواعد الصهيونية ـ هي كما قال بكل بساطة «إذا حصلنا يوماً على القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي دور، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً عند اليهود، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون».

وفي حرب ١٩٤٨، ورغم الكميات الكبيرة من الأسلحة التي خلفها الانتداب البريطاني لليهود، ورغم تسهيل مسؤولي الانتداب لرجال المنظمات اليهودية باحتلال معظم قطاعات المدينة خارج الأسوار قبل الجلاء نهائياً يوم ١٤/ ٥/ ١٩٤٨، رغم كل ذلك، فقد استطاع أهل القدس المدنيون، وبالتعاون مع أعداد قليلة من المتطوعين العرب، الدفاع عن القليل الباقي من الأحياء العربية، خارج السور، حتى جاء الجيش الأردني، وتمكن بالتعاون مع المتطوعين العرب من صد الهجمات المتكررة أولاً، وإرغام العصابات الصهيونية على الانكفاء. وإلى درجة القيام بهجوم معاكس كاد يتوج بتحرير كامل القدس، لولا التآمر البريطاني.. والتواطؤ الأردني وإعلان الهدنة الأولى التي مكنت العصابات الصهيونية، من تقوية مواقفها وتعديل مواقعها، الأمر الذي رجح كفتها ومكنها من الثبات لشن هجمات جديدة وتحقيق مكاسب ميدانية توقفت مع الهدنة الثانية في ١٥/ ٧/ ١٩٤٨. فتوقف القتال وصدر قرار مجلس الأمن الدولي في ٤/ ١١/ ١٩٤٨ الذي قضى بسحب

القوات، وإقامة خطوط الهدنة، وتلا ذلك اتفاقية جبل سكوبس بين الأردن، والكيان الصهيوني ومن ثم وقعت اتفاقيات رودس بين دول الطوق العربية، على انفراد، مع دولة الاغتصاب الجديدة. وكان من نتيجة تلك الاتفاقية بينها وبين الأردن، سلخ منطقة المثلث وقراها في قضاء طولكرم وضمها بسكانها إلى العدو الصهيوني. كما كان من جرائها تكريس تقسيم القدس واحتفاظ حكومة العدو بما يقارب من ٨٠٪ من مساحتها.

المؤامرات الإسرائيلية ضد القدس بين ١٩٤٨ و١٩٦٧:

والحديث عن مؤامرات إسرائيل ضد القدس ما بين ١٩٦٥ و١٩٩٣ يفرض على المتحدث استعراض ولو بإيجاز، الأحداث التي سبقت، إلى ما بين ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٥، وهي الفترة التي استغلتها إسرائيل لتنفيذ مخططاتها لتحويل المدينة المقدسة إلى مدينة يهودية تكون عاصمة لإسرائيل الكبرى، واستطاعت خلالها وبمواصلة الدعم الأميركي من جهة، وبالتعويضات المالية والعينية الألمانية الغربية السخية من جهة أخرى، وبسكوت الأمم المتحدة من جهة ثالثة، استطاعت أن تنفذ عدداً من الإجراءات ضد المدينة المقدسة سكاناً وأرضاً وعقارات وحضارة ومقدسات وتنظيماً، كما سبقت الإشارة. كان أبرزها مع شيء من التفصيل:

- **إعلان القدس عاصمة لإسرائيل** بتاريخ ١١/١٢/١٩٤٨

ونقل مقر حكومتها من تل أبيب إليها، وتبع ذلك تغاضي الأمم المتحدة وسكوتها، ثم تقديم سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا أوراق اعتمادهم لرئيس حكومتها فيها في شهر تشرين الأول ١٩٥٤، ثم نقل سفارات بعض دول أميركا اللاتينية إليها. كل هذه الإجراءات عززت التحدي الإسرائيلي لقرارات الأمم المتحدة وشجعتها على الاسترسال في تنفيذ المزيد من المؤامرات.

- **إصدار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٣١/ ٣/ ١٩٥٠ قانوناً اسمه (قانون أموال الغائبين لسنة ١٩٥٠)** خولت بموجبه لنفسها سلطة وضع اليد على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها أي مواطن عربي أو فلسطيني كان يقطن المناطق المحتلة وغادرها بعد ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧، بالنسبة لمواطني البلاد العربية وبعد ١/ ٩/ ١٩٤٨ بالنسبة للمواطن الفلسطيني. وبموجب هذا القانون وضعت سلطات إسرائيل أيديها على جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة التي كان يملكها جميع اللاجئين من عرب القدس وكانوا يبلغون آنذاك حوالي سبعين ألفاً، وتقدر العقارات والأراضي الخاصة بهم بحوالي ٨٠٪ من القسم المحتل آنذاك.

- **إصرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على منع اللاجئين من حق العودة**، رغم القرار رقم (١٩٤) - فقرة (٣) الصادر عن

الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ والذي يتضمن ثلاثة مبادئ، هي:

أ ـ إعادة اللاجئين إلى بلادهم. ب ـ ورد ممتلكاتهم إليهم. جـ ـ أو تعويضهم. هناك أكثر من مائة ألف عربي من أهل القدس يعيشون خارج بلدهم وخارج فلسطين المحتلة، سبعون ألفاً منهم كانوا ضحايا النكبة الأولى سنة ١٩٤٨ وحوالي أربعين ألفاً من مواليدها منذ ١٩٤٨ ولغاية اليوم، وهؤلاء جميعاً تحرمهم قوانين وأنظمة الاحتلال الإسرائيلي من حرية العودة إلى بلدهم، بينما هي تسمح بالدخول إلى فلسطين المحتلة وإلى القدس منها بالذات، لأي يهودي من يهود العالم ومن أي قطر يكون أو أية جنسية.

ـ فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيها الأمر الذي رفع عدد سكان اليهود في القدس نفسها من حوالي ماية ألف سنة ١٩٤٨ إلى ما لا يقل عن ماية وتسعين ألفاً في حزيران ١٩٦٧ وما يقارب (٢٥٠) ألفاً سنة ١٩٨٠ وإلى ما لا يزيد عن ٣٥٠ ألفاً في العام ٢٠٠١.

ـ نقل وزارة الخارجية والبرلمان ـ الكنيست ـ الإسرائيلي بصفة مؤقتة سنة ١٩٥٢ للقدس وبناء عمارة خاصة له وافتتاحها في ٣٠/ ٨/ ١٩٦٦ كعملية تعزيز للكيان الإسرائيلي في المدينة المقدسة وكجزء من مخطط لنقل جميع الوزارات والمصالح

الحكومية لها فيما بعد وتكريساً للمدينة كعاصمة لإسرائيل ومواصلة لتحدي قرار الأمم المتحدة.

- **الإعداد عسكرياً لاحتلال القسم الباقي من القدس**، يذكر بالمناسبة أن أحد قناصل الدول الأجنبية سجل بتوقيعه في ربيع ١٩٦٦ ملاحظتين هامتين الأولى منها كانت خلاصة ما سمعه عن جلسة لبلدية القدس المحتلة آنذاك ومضمونه أن بعض أعضاء المجلس البلدي الإسرائيلي تقدم باقتراح لبناء دار جديدة لبلديتهم، لكن رئيسهم، وهو عمالي، ويدعى تيدي كوليك - وهو صهر أول رئيس للدولة العبرية دافيد بن غوريون - عارض الاقتراح وقال لأصحاب الاقتراح (نؤجل الموضوع قليلاً حتى نحتل القسم الثاني من القدس، وعندها نشيد داراً لائقة لعاصمة إسرائيل). والملاحظة الثانية، تقول إنه (أي القنصل الأجنبي) كان يرى جموع طلبة المدارس الإسرائيلية تقاد إلى الحد الفاصل لشقي القدس وتلقن تاريخ إسرائيل من وراء الأسلاك الشائكة يتوخون من ورائها إثارة عواطفهم ودفعهم لبذل التضحيات في سبيل استرداد القسم الباقي من القدس وفلسطين وإسرائيل الكبرى.

القدس بعد ١٩٦٧:

لقد كان احتلال إسرائيل للقسم الثاني من القدس حلم الأجيال اليهودية، ولم يكد يتم صباح ١٩٦٧/٦/٧، حتى بدأ

عرب القدس يفاجأون بما أعد لهم ولمدينتهم من مؤامرات ومآس استهدفت ولا تزال تصفيتهم تدريجياً، ومصادرة أراضيهم وعقاراتهم وطمس حضارة أجدادهم والاعتداء على مقدساتهم وإذابة اقتصادهم وتغيير معالم البناء التي اشتهرت بها مدينتهم واستبدال كل ذلك بالإنسان الإسرائيلي والملكية والحضارة والمقدسات والتنظيم الإسرائيلي وبالاختصار تهويد المدينة بأقصى ما يمكن من السرعة متحدين بذلك جميع المواثيق الإنسانية، غير عابئين بالشكاوى العربية أو بالقرارات الدولية ولسان وقلب كل فرد منهم وكل هيئة بينهم دينياً كان أو علمانياً أو عسكرياً يردد قول هرتزل: «إذا حصلنا يوماً على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قرون» وكان أبرز ما كشفوه ونفذوه من هذه المؤامرات خلال السنوات الماضية ما يلي:

ـ **استعمال الإرهاب كوسيلة لطرد السكان**: لجأت القوات الإسرائيلية في اليوم الأول من الحرب والأيام التي تلته وبرغم انسحاب القوات العربية منذ اليوم الثاني من القتال، إلى إمطار المدينة وسكانها، خارج السور وداخله بوابل من القصف المتواصل بالقنابل المحرقة جواً وأرضاً، وبموجات من رصاص الرشاشات، مما أدى إلى استشهاد حوالي (٣٠٠) مدني كان من بينهم عائلات بكاملها داخل منازلهم وبعضهم بالطرقات

والأزقة، أثناء فزعهم وهروبهم من جحيم النيران المسلطة عليهم. وقد دمرت القنابل وأحرقت مئات من العقارات السكنية والتجارية خارج السور وداخله، وألحقت أضراراً فادحة بعدد من الكنائس والمساجد والمستشفيات ومن بينها كنيسة القديسة حنة داخل السور (وكانت تعج بأكثر من ثلاثماية من اللاجئين الوافدين إليها من خارج السور) وكنيسة كلية شميدت خارج باب العمود، والواجهة الأمامية للمسجد الأقصى ومئذنة باب الرحمة ومستشفى أوغستا فكتوريا على جبل الزيتون (وكان مكتظاً بالجرحى والمرضى). ولقد تسببت هذه الموجات من الجرائم والإرهاب الوحشي آنذاك بنزوح حوالي خمسة آلاف من السكان المدنيين معظمهم من اللاجئين سابقاً.

ـ استعمال النسف والهدم كوسيلة ثانية لطرد أعداد أخرى من السكان: وكان الإجراء الثاني، سلسلة من أعمال الهدم والنسف لأملاك عربية داخل السور وخارجه، بدأت في ١١/ ٦/ ١٩٦٧، أي بعد أربعة أيام من الاحتلال وفي أقل من أسبوع أزيل من الوجود العربي في المدينة ما يلي: ١٣٥ داراً للسكن في حي المغاربة الملاصق للمسجد الأقصى يسكنها ٦٥٠ شخصاً، مسجدان أحدهما مسجد البراق الشريف والآخر ملاصق له، مصنع للبلاستيك قرب حي الأرمن داخل السور يعمل فيه مئتا عاملة وعامل عربي، مئتا منزل ومخزن في المناطق الحرام. وكان من نتيجة عمليات الهدم والنسف الأولية

هذه، تشريد ما يقارب من أحد عشر ألف عربي آخر من أهل القدس وسكانها.

- **ضم القدس إدارياً وسياسياً لإسرائيل**: وبتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٧، وخلال اليومين التاليين، أصدرت سلطات إسرائيل المحتلة، ببرلمانها وحكومتها وقوات دفاعها، ثلاثة قرارات استهدفت بالتتابع تهويد السيادة والإدارة والبلدية (الأمانة) العربية.

في ٢٧/٦/١٩٦٧، أصدر البرلمان الإسرائيلي، قراراً على شكل إضافة فقرة إلى قانون إسرائيلي اسمه (قانون الإدارة والنظام لسنة ١٩٤٨) وقد خولت تلك الفقرة حكومة إسرائيل تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى حكومة إسرائيل ضمها إلى أرض إسرائيل.

وبتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٧ أصدر سكرتير حكومة إسرائيل، أمراً، أطلق عليه (أمر القانون والنظام رقم واحد لسنة ١٩٦٧) أعلن فيه أن مساحة أرض إسرائيل المشمولة في الجدول الملحق بالأمر، هي خاضعة لقانون قضاء وإدارة الدولة الإسرائيلية. ويضم هذا الجدول منطقة تنظيم أمانة مدينة القدس أي بلدية القدس، التي تقع تحت الحكم الأردني العربي وهي تقع ما بين المطار وقرية قلنديا شمالاً، وبيت حنينا غرباً، وقرى صور باهر وبيت صفافا جنوباً، وقرى الطور والعيزرية وعناتا

والرام شرقاً، ويقطنها حوالي المائة ألف من السكان العرب. أصبحوا بموجب هذا الأمر وبدون موافقتهم أصبحوا خاضعين وتابعين للقانون وللسيادة الإسرائيلية مباشرة.

وبتاريخ ٢٩/٦/١٩٦٧، أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي، أمراً يقضي بحل مجلس أمانة القدس أي بلدية القدس العربية المنتخب من سكان القدس، وبطرد أمين القدس (أي رئيس بلديتها) من عمله وبإلحاق موظفي وعمال أمانة القدس ببلدية القسم المحتل من المدينة. وقد نفذت السلطات العسكرية الإسرائيلية المحتلة هذه القرارات والأوامر بشدة، فاستولت على جميع ممتلكات وأجهزة وسجلات الحكومة الأردنية ودوائرها ومحاكمها واستولت كذلك على جميع ممتلكات وأجهزة وأثاث وسجلات أمانة القدس العربية وألحقتها بدوائرها ومحاكمها وبلديتها الإسرائيلية، ثم ألغت جميع القوانين والأنظمة الأردنية واستعاضت عنها بالقوانين والأنظمة الإسرائيلية وفرضت بالقوة جهازاً عسكرياً إسرائيلياً، وأخضعت جميع السكان العرب لحكمه وجبروته. (ويضيف أمين القدس سنة ١٩٦٧):

تهويد الاقتصاد الفلسطيني:

ولإحكام عملية الضم الإداري والسياسي، أقامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومنذ الأيام الأولى لاحتلال المدينة، عدداً من مراكز الحدود الجمركية على الطرق والمنافذ التي تربط

القدس بالمدن والقرى العربية الملاصقة والمجاورة، واعتبرت القدس منطقة أجنبية بالنسبة لهذه المدن والقرى، اقتضى في بادئ الأمر الحصول على تصريح عسكري للداخل إليها أو الخارج منها، ثم ألغي فيما بعد، ثم أتبعت ذلك بسلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تصفية الاقتصاد العربي وإذابته تدريجياً في بوتقة الاقتصاد الإسرائيلي، فأغلقت البنوك العربية القائمة، وهي: العربي، والقاهرة ـ عمان، والعقاري، والأردن، والأهلي، وأنترا، وصادرت أموالها كما أغلقت لفترة معينة البنكين الغربيين الآخرين العثماني والبريطاني، واستبدلت العملة الأردنية بالعملة الإسرائيلية ومنعت إدخال أي إنتاج زراعي أو صناعي أو أية سلعة من القرى والمدن العربية المحيطة بالقدس، والضفة الغربية، إلى أسواق القدس بينما أباحت في الوقت نفسه إدخال جميع أنواع البضائع والمنتجات الإسرائيلية إليها.

ولقد أدى هذا المنع، إلى حرمان سكان القدس العرب من استهلاك الإنتاج العربي، حتى ولو كان هذا الإنتاج من مزارعهم أو مصانعهم الخاصة واضطرارهم إلى شراء حاجياتهم الضرورية من السلع الإسرائيلية والإنتاج الإسرائيلي، وفتح باب التعامل الإجباري بين بعض التجار العرب وبين بعض التجار الإسرائيليين، كما حرم المنتج العربي المجاور من أسواق كانت تستهلك قسماً كبيراً من إنتاجه. وأدى هذا الحرمان إلى تقليص

بعض هذا الإنتاج وبالتالي تخفيض الأيدي العاملة فيه وإضافتها إما إلى طائفة العاطلين عن العمل أو التحاق بعضهم أمام ضغط الحياة للعمل لدى السلطات المحتلة أو إحدى مؤسساتها أو أماكن العمل فيها.

وشجع هذا المنع، فريقاً من المنتجين الزراعيين والصناعيين في الضفة الغربية لمراجعة السلطات المحتلة لتسهيل نقل إنتاجهم أو بعضه إلى أسواق الضفة الشرقية من الأردن، وكأنما جرى ذلك ضمن تخطيط إسرائيلي واسع يقصد به التفريج الجزئي عن هذا الإنتاج مقابل تثبيت المنع عن القدس ومقابل تأكيد فصلها عن الضفة الغربية وإكراه المواطنين من جهة والجانب الأردني من جهة أخرى على استساغة هذه الإجراءات وقبول الأمر الواقع.

ـ إجراء إحصاء لسكان القدس بعد الاحتلال ومصادرة أملاك الغائبين منهم: وفي ٢٥/ ٧/ ١٩٦٧ أجرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إحصاء عاماً لسكان القدس سجلت بموجبه أسماء جميع الموجودين فيها من مواطنين وأجبرتهم خلال ثلاثة أشهر، على الحصول على بطاقات هوية إسرائيلية (وهذه الهويات لا تفرض على حامليها الجنسية الإسرائيلية). واعتبرت جميع أبناء القدس الغائبين بحكم العمل أو طلب العلم أو الزيارة أو النازحين بسبب الحرب، اعتبرتهم جميعاً غائبين وحرمتهم من حق العودة لبلدهم.

وبعد اكتمال عمليتي ضم القدس وإجراء الإحصاء السكاني فيها سارعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تطبيق قانون أموال الغائبين على جميع الغائبين العرب عن القسم المحتل الجديد، وفتحت مكاتب حكومية بالقدس وباشرت بتسجيل جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تخص أولئك الغائبين. وكنتيجة لهذه الإجراءات وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أيديها على مساحات واسعة مما تبقى لعرب القدس من أراض وعلى قسم كبير مما تبقى من عقارات، كما حجزت وما زالت تحجز ما يصل إلى علمها من أموال منقولة وأسهم شركات تخص أولئك الغائبين، وتحول الجميع إلى أملاك يهودية أو واقعة تحت تصرف إسرائيل، لتهويدها تدريجياً، كما فعلت بأملاك العرب الذين طردوا أو كانوا غائبين في المناطق الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨.

ـ **نهب ومصادرة أملاك المقيمين**: وكجزء من المخطط الإسرائيلي لتهويد القدس، فإن سلطاتها لم تكتف بما وضعت أيديها عليه من أراضي وعقارات الغائبين سنة ١٩٤٨ أولاً، وما تلاها بعد حرب سنة ١٩٦٧ ثانياً، وتشكلان معاً حوالي ٨٤٪ من أملاك عرب القدس حتى سارعت لاغتصاب ما تبقى من أراض وأملاك، قطعة بعد قطعة، مستندة في كل عملية منها إلى قانون من القوانين التي وضعتها هي أو التي وضعتها حكومة الانتداب قبلها، وكلها غير شرعية ومخالفة للقوانين والقرارات

الدولية ولميثاق حقوق الإنسان، واستناداً إلى قانون وضعته حكومة الانتداب سنة ١٩٤٣ اسمه (قانون الأراضي ـ استملاك للمصلحة العامة ـ لسنة ١٩٤٣) بدأت سلطات الاحتلال منذ ١٩٦٨ باغتصاب مساحات كبيرة من الأراضي وأعداد كبيرة من العقارات العربية بحجة لزومها للغايات أو للخدمات العامة في المدينة. والغايات العامة، كما يفسرها القانون الذي استندوا إليه، هي ما كانت ستستعمل لخدمات السكان كالمستشفيات والمدارس والملاعب والحدائق العامة وخزانات المياه وغيرها، وهذه لا تكون مساحتها في بلد مثل القدس أو ما حولها لتزيد عن بضع مئات من الدونمات على أكثر تقدير وليست بالآلاف كما نهبت واغتصبت وما زالت تنهب وتغتصب ولغايات الاستيطان واستناداً إلى هذا القانون وتلك الغايات، قامت خلال سنوات ١٩٦٨ و١٩٧٤ بعمليات النهب التالية:

أ ـ في سنة ١٩٦٨ صادرت ما يقارب من أربعة آلاف دونم خارج أسواق القدس و(٥٩٥) عقاراً تضم ١٠٤٨ شقة سكن و٤٣٧ مخزناً ومكان عمل وأربع مدارس وزاويتين إسلاميتين ومواقع مسجدين بعد هدمهما، وكلها تقع داخل السور وتشكل بمجموعها أربعة أحياء عربية هي: القسم الجنوبي من باب السلسلة وحي المغاربة وحي الشرف وسوقي الباشورة والحصر.

ب ـ في سنة ١٩٧٠ صادرت حوالي اثني عشر ألف دونم، قسم منها يقع في أراضي القدس والباقي وهو الأكبر انتزع من عشر قرى عربية تحيط بالقدس وهي قرى الرام وقلنديا وبيت حنينا شمالاً، والنبي صموئيل وبيت أكسا غرباً، وقرى بيت صفافا والشرفة وصور باهر جنوباً وأزالوا ما عليها من مساكن عربية وشردوا أهلها.

جـ ـ وفي سنة ١٩٧٢ صادرت خمسة آلاف دونم من أراضي قرى عناتا والعيزرية وتقع شرقي القدس.

د ـ وها هي تعلن أنها وضعت اليد مؤخراً، على سبعين ألف دونم من أراضي الخان الأحمر الواقعة ما بين القدس وأريحا شرقاً لإنشاء مدينة صناعية عليها.

وهم في كل عملية نهب للأراضي العربية، يختار الإسرائيليون المحتلون المواقع التي تخدم استراتيجيتهم بحيث جاءت مواقع الأراضي المصادرة، مطوقة لمن تبقى من عرب القدس وقراها غرباً وشمالاً وشرقاً وجنوباً، وجعلوهم محصورين ضمن رقعة صغيرة يطوقها السكان الإسرائيليون بثلاثة أطواق، الأول يطوق منطقة الحرم الشريف، والثاني يطوق من تبقى من عرب القدس والثالث يطوق القرى العربية المحيطة بالقدس، الأمر الذي يهدد الوجود العربي بالتقلص وبالتصفية.

الحفريات المشبوهة :

توسل الإحتلال الحفريات كوسيلة لتصديع وهدم العقارات العربية فوقها أو المجاورة لها داخل السور: بحجة الكشف على التاريخ اليهودي وهيكل سليمان بالقدس، بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حفريات في أماكن متعددة من داخل الأحياء العربية المصادرة داخل السور والمناطق الملاصقة للحائطين الجنوبي والغربي من الحرم الشريف، واتخذت من هذه الحفريات وسيلة لتصديع ما فوقها من أبنية سكنية وتجارية ودينية وحضارية، والتسبب في انهيارها ثم هدمها وإجلاء سكانها.

وقد استطاعت خلال العقود الماضية من التغلغل مسافة ٢٣٠ متراً أسفل العقارات الوقفية الإسلامية الملاصقة للحائط الغربي للحرم الشريف وبعمق ما بين (٩ ـ ١٠) أمتار وبعرض ستة أمتار وقد تسببت في تصدع الزاوية الفخرية (مقر مفتي الشافعية)، وأربعة عشر عقاراً ملاصقاً لها وتلاصق المسجد الأقصى من الغرب ثم هدمها في حزيران ١٩٦٩، كما صدعت زاوية أخرى تسمى رباط الكرد ومدرسة قديمة اسمها المدرسة الجوهرية سنة ١٩٧٢ و١٩٧٤، وكلا العقارين يقع في منتصف العقارات الملاصقة للحائط الغربي للحرم الشريف، ويهدد انهيارها بتصديع وانهيار ما يقرب من ثلاثماية عقار ملاصقة

ومجاورة ومن بينها أربعة جوامع وأقدم سوق عربية في القدس تسمى سوق القطانين ومئذنة قايتباي ـ أكبر مئذنة في الحرم ـ ويسكن في هذه المجموعة من العقارات حوالي ثلاثة آلاف عربي مهددون، إذا استمرت الحفريات بالجلاء وبالتشرد وهو ما تهدف إليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وتوغلت الحفريات الجنوبية في اختراق الحائط الجنوبي للحرم الشريف والأروقة السفلية للمسجد الأقصى المبارك في أربعة مواقع، الأول أسفل محراب المسجد الأقصى المبارك والثاني أسفل جامع عمر ـ الجناح الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى والثالث تحت الأبواب الثلاثة للأروقة الملاصقة للمسجد الأقصى وهنا توغلت عشرين متراً في داخل الحرم، والرابع تحت الأروقة الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى، وأصبحت هذه الحفريات كما يقول المهندسون التابعون للوقف الإسلامي والمشرفون على إعمار المسجد الأقصى، أصبحت تهدد المسجد الأقصى وسور الحرم الجنوبي بالتصدع والانهيار.

لم يخف زعماء إسرائيل هدفهم من هذه الحفريات، فقد سبق أن كشف وزير الأديان الإسرائيلي السابق في ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٠ بحديث لمراسل جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية اليومية ونشرته في عددها الصادر بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٠ جاء فيه ما يلي: «إن وزارة الأديان الإسرائيلية تسعى بواسطة عمليات الحفريات التي تجريها الكشف الكامل عن حائط المبكى،

بهدف إعادة هذه الدرة الثمينة إلى سابق عهدها». وأضاف «إن هذه العمليات هي عمليات تاريخية ومقدسة تهدف للكشف عن الحائط وهدم وإزالة المباني الملاصقة له رغم العراقيل التي كانت تقف في الطريق».

كما نقلت جريدة دافار الإسرائيلية اليومية الأخرى في عددها الصادر بتاريخ ٢/٨/ ١٩٧١ حديثاً للجنرال دايان ـ يوم كان وزيراً للدفاع الإسرائيلي جاء فيه: «يجب العمل على كشف وإعادة ترميم كافة ما يتعلق بأيام الهيكل الثاني. وأفضل أن أرى السور كما كان في عهد الهيكل الثاني، ويمكن تصوير بقية الآثار وتخليدها وإزالتها لأنها تخفي وتمنع عنا رؤية الصورة كاملة كما كانت في حينها».

لقد أثارت هذه الحفريات علماء الآثار الأجانب وفي مقدمتهم الدكتورة كاتلين كنيون، رئيسة مدرسة الآثار البريطانية في القدس وأستاذة علم الآثار في جامعة أوكسفورد فكتبت رسالة نشرت في جريدة التايمس اللندنية بتاريخ ١٧/٨/ ١٩٧٢ قالت فيها ما يلي: «في حزيران ١٩٧٢ كتب في عدة صحف أن السلطات الإسرائيلية الدينية قامت بحفريات بجانب السور الغربي للحرم الشريف بالقدس، ولقد عدت لتوي من القدس وأستطيع التأكيد بأن التقارير لم تبالغ بما كتب.

وهناك إشاعات بأن الحفريات ستستمر على طول سور

الحرم حيث تنتشر أروع الأبنية الإسلامية التي بنيت في القرون الوسطى. إن إتلاف مثل هذه الأبنية يعتبر جريمة كبرى. ولا يعقل أن يتم تشويه الآثار القديمة بمثل هذه الحفريات في عام ١٩٧٢. كانت الحفريات في عام ١٩٦٠ الطريقة الوحيدة لاكتشاف القدس، والآن يعتبر هذا النوع من الحفريات أسلوباً بالياً في بلد يضم نخبة من علماء الآثار. على الرأي العام العالمي تقديم كل دعم لإيقاف مثل هذه الأعمال البربرية».

ومؤخراً أدانت منظمة اليونسكو بشدة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استمرارها في هذه الحفريات وطالبتها بالتوقف عنها فوراً، وقررت كعقوبة إيقاف جميع مساعداتها الثقافية والفنية والمالية. وكان جواب إسرائيل على هذه الإدانة، تصريحات متلاحقة من حكومتها وزعمائها تعلن تصميمهم على استمرار الحفريات، كما سارعت الولايات المتحدة بإظهار عدم رضاها عن هذه الإدانة واتخاذ قرار بوقف مساعدتها المالية لليونسكو وتقدر بستة عشر مليوناً من الدولارات، وسيزيد مثل هذا الموقف المستنكر، اندفاع إسرائيل واسترسالها لاستكمال اعتداءاتها الإجرامية ضد الحضارة العربية وضد سكان القدس العرب وضد المقدسات الإسلامية.

ـ إجلاء السكان العرب عن الأراضي والعقارات المصادرة بالقوة: وهذا فصل آخر من مؤامرات السلطات الإسرائيلية ضد القدس وأهلها وسكانها العرب يكشف عن ناحية من مأساتهم

وما يتعرضون له من إجلاء عن مساكنهم وأماكن عملهم تمهيداً لإجلائهم عن مدينتهم، خلافاً للمادة (٤٩) من اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢/٨/١٩٤٩ وتحدياً لقرارات هيئة الأمم ومجلس الأمن الدولي المتعاقبة حول مدينة القدس.

فقد بادرت سلطات الاحتلال في أعقاب إصدارها لأوامر المصادرة واستملاك للأراضي وللعقارات العربية، بادرت بإصدار إنذارات تدعوهم بموجبها للتفاوض على تعويض لما يملكون، كما كانت في نفس الوقت ترسل إنذارات أخرى لسكان تلك العقارات أو العاملين فيها أو الذين يستغلونها ـ إذ كانت أراضي ـ تطلب منهم التفاوض على الإخلاء خلال مدة معينة، وكانت في الحالتين، تنذر الفريقين باتخاذ الإجراءات القانونية في حالة التخلف.

ولقد عارض المهددون بالإخلاء من عرب القدس كما عارض أصحاب العقارات ومعظمهم من سلالات عرب القدس لأجيال تمتد بعضها لثمانية قرون وبعضها لأكثر من اثني عشر قرناً، عارضوا هذه الإجراءات ورفضوا التخلي عن أملاكهم أو مساكنهم أو محلات عملهم أو الأراضي التي يعيشون من زراعتها وأرسلوا للسلطات المحتلة بمذكرات خطية استنكروا فيها هذه الإجراءات وأعلنوا عن معارضتهم لها، كما أرسلوا نسخاً منها في حينها للهيئات الدولية، وأعلنوا أن هذه العقارات

والأراضي، هي جزء من وطنهم، وأن التفريط فيه خيانة، وأنهم يرفضون أية مساومة كما يرفضون التخلية.

ولقد رفعت الحكومة الأردنية وبعدها منظمة التحرير الفلسطينية الشكوى تلو الشكوى في المحافل الدولية ضد هذه الاعتداءات وصدر عن مجلس الأمن الدولي القرار تلو القرار وكلها تعتبر هذه الإجراءات باطلة وغير قانونية وتطالب سلطات الاحتلال الإسرائيلية بإلغائها والتوقف عن الاستمرار بها.

ورغم كل ذلك، فقد واصلت تلك السلطات إخلاء هذه العقارات والأراضي بالقوة، وتمكنت حتى اليوم من إجلاء ما يقارب من خمسة آلاف عربي من مساكنهم وأماكن عملهم داخل الأسوار، وما يقرب من ألف من السكان خارج الأسواق، وحرمت لا أقل من ألف آخر من العمل في عمليات الزراعة في الأراضي المصادرة خارج الأسوار ويعيلون لا أقل من خمسة آلاف شخص، وهي بالإضافة إلى ذلك جادة، كما نشرت صحف القدس مؤخراً، في ملاحقة الباقين منهم ويقدرون بحوالي الألف بالجلاء وبالتشرد.

ولم تقف هذه السلطات المغتصبة عند هذا الحد، فقد كشفت بعض صحفهم مؤخراً عن مؤامرة جديدة تستهدف إجلاء حوالي ثمانية عشر ألفاً من سكان الأحياء العربية داخل أسوار المدينة وخاصة الملاصقة والمجاورة لمنطقة الحرم الشريف من

الجهتين الغربية والشمالية، فقد أوردت جريدة دافار الإسرائيلية اليومية في عددها الصادر بتاريخ ٢٥/٦/ ١٩٧٤ تفاصيل هذه المؤامرة التي تقرر تنفيذها تباعاً وعلى مدى ٥ سنوات وتتضمن ما يلي:

أ ـ القيام بحملة إعلامية محلية وخارجية تزعم أن المستوى الصحي للعقارات العربية الواقعة في أحياء الواد والسعدية وباب حطة والقرمي، هي دون المستوى الصحي المطلوب وأن معظم العقارات القائمة فيها هي بحالة غير صالحة للسكن.

ب ـ توجيه إنذارات من بلدية الاحتلال لسكان هذه الأحياء ويقدرون بثمانية عشر ألفاً، لتخلية أماكن سكناهم وعملهم من هذه الأحياء.

جـ ـ بناء ٧٥٠ وحدة سكن على بعض الأراضي المصادرة شرقي قرية العيزرية ونقلهم إليها.

د ـ وقد باشرت بلدية الاحتلال الإسرائيلية بتنفيذ هذه المؤامرة وذلك بإرسالها إنذارات لقسم من سكان حي القرمي، يبلغ عددهم حوالي (٣٠٠) تنذرهم فيها بإخلاء مساكنهم خلال مدة محددة وإن لم يستجيبوا فستنقلهم بالقوة كما فعلت مع الآلاف السابقين من إخوانهم.

إن عقارات هذه الأحياء العربية التي تضلل أجهزة السلطة

المحتلة الإسرائيلية بعدم لياقتها السكنية والصحية، هي بعكس ما يدعون، فجميعها متصلة بالمجاري العامة، والغالبية الكبرى منها مزودة بالمياه وبالكهرباء، وفي كل منها أكثر من مرحاض وحمام، وأكثر من ٨٠٪ منها جرت عليه صيانات وهو بحالة جيدة وحوالي ١٠٪ أعيد بناؤه والقليل القليل ربما يحتاج إلى بعض الصيانة، وليس الهدم، وليس هدم الكل كما يريد صهيون وآل صهيون، فكل عقار من هذه العقارات، هو جزء من التاريخ العربي والإسلامي من المدينة المقدسة، وهي جزء من أروع الأبنية الإسلامية التي بنيت في القرون الوسطى، وإن إتلاف مثل هذه الأبنية يعتبر جريمة كبرى ـ كما وصفتها الدكتورة كاترين كنيون، أستاذة علم الآثار في جامعة أوكسفورد ورئيسة مدرسة الآثار البريطانية في القدس في الرسالة التي نشرت في جريدة التايمس اللندنية بتاريخ ١٧/ ٨/ ١٩٧٢ والتي سبقت الإشارة إليها.

ـ الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي والأحياء العربية المصادرة في القدس وما حولها: «تهدف إلى جعل القدس مدينة يهودية» وهذا ما أعلنه وزير للإسكان الإسرائيلي في مؤتمر صحفي عقده في القدس يوم ١٥/ ٢/ ١٩٧١ وكشف فيه النقاب عن مؤامرة الاستيطان التي باشروها منذ ١٩٦٨ خارج أسوار القدس وداخلها وما حولها وتستهدف بناء (٣٥) وحدة سكن وتتسع لإسكان (١٢٢) ألف إسرائيلي جديد كمرحلة أولى.

ولقد نفذت سلطات إسرائيل رغم الاحتجاجات

والشكاوى العربية المتواصلة ورغم القرارات الدولية المتعاقبة بإدانة إسرائيل ومطالبتها بالتوقف، نفذت سلطات إسرائيل هذا البرنامج خلال العقود الماضية، وتم لها إنشاء ستة عشر حياً أو مستعمرة جديدة على أنقاض ما هدم من أحياء وقرى عربية، وعلى ما صودر أو اغتصب من أراض عربية داخل أسوار المدينة وخارجها وحول المنطقة التنظيمية منها، مطوقة من تبقى من عرب القدس ضمن قلاع من الأبنية السكنية والصناعية والعسكرية وحصرهم في منطقة ضيقة، مهددين باستمرار في أمنهم وما تبقى من مصادر رزقهم وممتلكاتهم ومقدساتهم.

وتضم هذه الأحياء منطقتين صناعيتين، وواحدة عسكرية، وأخرى جامعية واثنتي عشرة وحدة سكنية منها واحدة داخل السور فوق أنقاض أربعة أحياء عربية أعدت لتضم خمسة آلاف إسرائيلي كبديل للستة آلاف عربي الذين كانوا يسكنونها.

إحراق المسجد الأقصى:

لم يكن حريق المسجد الأقصى المبارك في ٢١/٨/١٩٦٩ إلا حلقة من سلسلة حلقات المخطط الصهيوني لتهويد القدس، وهدفه القضاء على الحرم الشريف، وعلى مسجد الصخرة المشرفة المجاور، والاستيلاء عليهما.. تمهيداً لتشييد الهيكل الكبير على أنقاضهما ومجابهة العالم كله بالأمر الواقع.. وفي المرحلة الثانية ينتقل المخطط الصهيوني إلى

استهداف أماكن العبادة المسيحية والكنائس القديمة في المدينة، بعدما منع قيام كنائس جديدة، ووضع اليد على مساحات واسعة من الأوقاف العائدة للطوائف المسيحية.

وكانت سلطات إسرائيل قد مهدت لهذا الحريق بعدد من الإجراءات والتحريضات ومنها: أ ـ استملاكات ومصادرات وهدم ونسف العقارات الوقفية الملاصقة للمسجد الأقصى من الغرب والجنوب. ب ـ احتلال باب المغاربة، أحد أبواب الحرم الشريف الملاصق للمسجد الأقصى من الغرب، وإقامة مركز عسكري إسرائيلي فيه، وإباحة الدخول إليه من قبل جميع الزوار الإسرائيليين دون رقابة موظفي الوقف الإسلامي عليهم. جـ ـ إقامة مظاهرات وصلوات يهودية داخل ساحات الحرم الشريف من قبل رجال الجيش الإسرائيلي ومنظمات إسرائيلية متطرفة وهيئات دينية. د ـ إجراء حفريات عميقة خلفه. هـ ـ تصريح لوزير الأديان الإسرائيلي زيراح فيرهافتيغ بتاريخ ١٢/ ٨/ ١٩٦٧ في مؤتمر ديني يهودي عقد في القدس جاء فيه: «إن تحرير القدس قد وضع جميع المقدسات المسيحية، وقسماً من المقدسات الإسلامية تحت سلطة إسرائيل، وأعاد إلى اليهود جميع كنسهم فيها، لكن لإسرائيل مقدسات أخرى في شرقي الأردن، وفي الحرم القدسي الشريف، وهذا الأخير هو قدس الأقداس بالنسبة لليهود». وتصريح لبن غوريون، أول رئيس

وزارة لإسرائيل، قال فيه: «لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل» ويعني موقع الحرم الشريف.

حاولت سلطات إسرائيل، في بادئ الأمر، إلصاق تهمة الحريق بشركة كهرباء القدس، إلا أن مبادرة الشركة بإرسال مهندسيها وبقطع التيار الكهربائي عن الموقع فور كشف الحريق، والقيام بإجراء تحقيق فني بسرعة، والإعلان عن سلامة الشبكة الكهربائية الموزعة والموصلة، ونفي وجود أي علاقة بين الكهرباء والحريق، فوتت على تلك السلطات محاولة إلصاق تهمة الحريق بها، وقد أقلقها هذا ودفعها إلى إلصاق التهمة بشاب أسترالي، وجعلت من قضيته، قضية تشابه المتهم بمصرع قاتل الرئيس كيندي، فألفت له محكمة صورية، ولفقت أدلة جنونية، وانتهت الرواية بوضع المتهم في مستشفى للأمراض العقلية لفترة من الزمن، ثم أخلت بعد ذلك سبيله وأعلنت عن عودته لأستراليا.

وقد تأكد بشكل حاسم: أ ـ أن الحريق مفتعل، وغير طبيعي، وليس من جراء التيار الكهربائي. ب ـ أن مياه البلدية لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد قطعت عن منطقة الحرم الشريف فور ظهور الحريق. جـ ـ أن سيارات الأطفائية التابعة لبلدية سلطات الاحتلال الإسرائيلي، قد تأخر وصولها ومباشرتها عملية الإطفاء. د ـ أن الذي ساهم وساعد على إخماد الحريق أطفائيات بلديتي رام الله والخليل.

ولقد كشف المهندسون العرب الذين انتدبتهم الهيئة الإسلامية في القدس، أن الحريق قد شب في موقعين وليس في موضع واحد، وكان الأول عند منبر نور الدين الفني والتاريخي فأتى عليه برمته، وكان الثاني عند السطح الشرقي الجنوبي للمسجد فأتى على سقف ثلاثة أروقة وعلى جزء كبير من هذا القسم من المسجد.

ولئن سلم القسم الأكبر من المسجد من هذا الحريق، فإن الخوف عليه من أي اعتداء إسرائيلي ما زال قائماً طالما هو والقدس والديار المقدسة في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

هذا فيما يتعلق بالحريق، وأما ما يتعلق باعتداءات السلطات والهيئات الدينية والأفراد الإسرائيليين على الأماكن الدينية الإسلامية في القدس، فإنها لم تنقطع ومنها: أ ـ استمرار احتفاظ سلطات الجيش الإسرائيلي بمفاتيح باب المغاربة، أحد أبواب الحرم الشريف وأقرب باب للمسجد الأقصى واستمرار إباحتهم للزوار الإسرائيليين بالدخول منه للحرم الشريف دون رقابة إسلامية. ب ـ استمرار إقامة مظاهرات وصلوات دينية يهودية في ساحات الحرم الشريف وأمام مداخل المسجدين الأقصى المبارك والصخرة المشرفة والتحريض على إزالتهما وطمس معالمهما، جـ ـ التمهيد لوضع اليد الإسرائيلية على مقبرتي باب الرحمة واليوسفية الملاصقتين للحرم القدسي الشريف من الجهة الشرقية وضمهما لمنتزه إسرائيل الوطني.

وقد مهد لذلك على مرحلتين:

الأولى: إقرار لجنة التنظيم المركزية الإسرائيلية لتخطيط منطقة القدس في ١٩/ ٨/ ١٩٧٠ على مخطط تصميم للبلدة القديمة بالقدس ولضواحيها، ومصادقتها على خطة المنتزه حول أسوار المدينة ويسمونه بالمنتزه الوطني الإسرائيلي.

والثانية: إصدار وزير الداخلية الإسرائيلي أمراً نشر في جريدة القدس بتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٧٤، اعتبر بموجبه المنطقة المحيطة بسور البلدة القديمة من القدس، حديقة عامة.

والمقبرتان المشمولتان بهذه المؤامرة الجديدة، هما أقدم المقابر الإسلامية في القدس، وتعتبران جزءاً حياً من تاريخ الإسلام بالقدس، وذلك بما تضمانه من كبار رجال الفتح الإسلامي والمجاهدين الأوائل ورجال الحكم والقضاء والعلم على مدى أجيال، وفي مقدمتهم الصحابيان الجليلان عبادة بن الصامت البدري المتوفي سنة ٦٥٣م وشداد بن أوس الأنصاري المتوفي سنة ٦٧٧م. وبالإضافة إلى الأهمية التاريخية، فإن مجرد ملاصقتهما للحرم الشريف شرقاً، ووضع اليد الإسرائيلية عليهما، يزيد من تطويق الحرم بالحفريات جنوباً وغرباً، ويعرض الحرم بكامله لأخطار مقلقة.

ـ الاعتداءات على الأماكن المسيحية الدينية والمقدسة:

تميزت الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المسيحية الدينية والمقدسة وعلى الطوائف المسيحية بالاتجاهات التالية:

الأول: الإزعاج والتحقير للمقدسات. **والثاني**: الضغوط الشديدة المتوالية على رجالات الطوائف المسيحية الكبيرة لإجبارها على التنازل عن مساحات من أراضيها وعقاراتها في القدس سواء بالبيع المباشر أو الأجارة الطويلة الأجل. **والثالث**: الإرهاب لرجال الدين والأفراد وحمل الكثيرين منهم على النزوح.

أ ـ فعلى صعيد الإزعاج والتحقير للمقدسات فقد تعرضت كنيسة القيامة، وهي أكبر وأقدم كنيسة مسيحية في القدس وفي العالم، تعرضت خلال السنوات السبع الأخيرة للحوادث التالية: ١ ـ سرق تاج السيدة العذراء في أواخر سنة ١٩٦٧ من قبل بعض الإسرائيليين. ٢ ـ تحطيم قناديل الزيت والشموع التي فوق القبر المقدس في مدخل الكنيسة بتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٧١ من قبل إسرائيلي أميركي. ٣ ـ محاولة سرقة إكليل مرصع بالماس قائم قرب صليب الجلجلة داخل كنيسة القيامة من قبل ثلاثة إسرائيليين ليلاً واعتدائهم على راهب فرنسسكاني والتسبب بإلحاق أضرار بالغة به. وتعرض دير الأقباط ليلة عيد الميلاد المجيد في ٢٥/ ١٢/ ١٩٧٠ إلى اعتداء على ممتلكاته ورهبانه من قبل عدد كبير من رجال البوليس الإسرائيلي. وأحرق موتورون من الإسرائيليين المتعصبين في ٦/ ٢/ ١٩٧٣ المركز

الدولي للكتاب المقدس على جبل الزيتون. كما أحرقت أربع مراكز مسيحية في القدس في ١١/ ٢/ ١٩٧٤. وتوالت الاعتداءات حتى العام ١٩٩٣ ولم تتوقف إلا بعد البراءة البابوية.

ب ـ وعلى صعيد استملاك الأديرة المسيحية، فقد خسرت المسيحية في القدس وهي التي كانت طيلة الأجيال السابقة، تسعى لضم المزيد لأملاكها في المدينة المقدسة، فقدت بفعل الضغوط الشديدة والمتواصلة على رجالها، المواقع الهامة التالية:

١ ـ أراضي إحياء المصلبة والقطمون وكرم الرهبان الواقع بين محطة سكة الحديد وفندق الملك داود بالقدس، وتضم مساحات واسعة من أراضي غرب القدس وكلها أجرتها بطركية الروم الأرثوذكس للسلطات الإسرائيلية، كرهاً، لمدة ٩٩ سنة، وقد أقيمت على هذه الأراضي أحياء يهودية متعددة.

٢ ـ مدرسة شنلر الألمانية والمعروفة باسم مدرسة الأيتام السورية، ومعها مساحة واسعة من الأرض وعدد كبير من الأبنية وتقع شمال القدس، كانت تملكها جمعية خيرية ألمانية، اضطرت لبيعها لسلطات الاحتلال الإسرائيلية تحت التهديد، والضغط، وبثمن بخس.

٣ ـ أراضي وأبنية الكنيسة الروسية البيضاء والمعروفة

(بالمسكوبية) وتقع في وسط القدس وتضم مساحة واسعة من الأرض وعدداً من العمارات الضخمة والتي منها المستشفى الحكومي وعمارات المحاكم النظامية وقيادة البوليس والسجن المركزي، وجميعها تنازلت عنها الكنيسة الروسية البيضاء للسلطات الإسرائيلية تحت التهديد.

٤ ـ أراضي وعقارات متعددة ومن بينها عمارة فندق فاست في وسط القدس.

جـ ـ وعلى صعيد الإرهاب لرجال الدين المسيحي والأفراد فقد تعرض الكثيرون منهم، داخل الكنائس والأديرة وفي فترات متعددة، لاعتداءات كان أبرزها التالي:

١ ـ الاعتداء بالضرب الشديد على المطران فاسيلوس، الرجل الثاني في البطركية الأرثوذكسية للروم بالقدس، من قبل إسرائيليين يوم ٦/ ٢/ ١٩٧٣.

٢ ـ الاعتداء على رهبان دير الأقباط بالضرب ليلة عيد الميلاد المجيد في ٢٥/ ١٢/ ١٩٧٠ من قبل فوج من رجال البوليس الإسرائيلي.

٣ ـ تضييق الخناق على المواطنين المسيحيين بالقدس مما اضطر الآلاف منهم للخروج والهجرة إلى الخارج بعدما قدمت لهم كافة التسهيلات للمغادرة باتجاه أميركا وأستراليا.

ولقد أثارت هذه الاعتداءات والنتائج كبار رجال الدين المسيحي وفي مقدمتهم القاصد الرسولي في القدس رئيس الأساقفة لاغي الذي صرح أن نزوح السكان المسيحيين العرب من القدس، سيؤدي إلى نزوح المسيحية فيها معهم. وقال رئيس أساقفة ألاسكا الكاثوليكي الأميركي جوزيف ريان، عند زيارته القدس سنة ١٩٧٢، إنه إذا استمر نزوح هؤلاء المسيحيين العرب من القدس فلن يبقى فيها سوى المطارنة والقسيسين يقيمون ضمن كنائس تاريخية تتحول مع الزمن إلى متاحف.

مسلسل التهويد

تاريخ تهويد المدينة المقدسة مسلسل طويل مرير، سطره اليهود بالغش والخداع، وقابله العرب في كثير من الأحيان بالغفلة والضعف والخنوع، فكان تاريخاً أليماً وواقعاً زائفاً ابتدأ بوعد بلفور ولم تنته فصوله بعد، وفيما يلي موجز مسلسل التهويد على سبيل التلخيص:

- بدأ اليهود بوضع خطة الاستيلاء على المدينة المقدسة ضمن المخطط العام لاحتلال فلسطين ما بين عامي (١٩٤٧ ـ ١٩٦٧م)، بوعد بلفور ابتداء، ثم بتدويل قضية القدس، ثم بتسهيل احتلال معظم قطاعات المدينة قبل انتهاء الانتداب البريطاني رسمياً، وكانت مذبحة دير ياسين إحدى الخطوات التي فرضت الهجرة العربية.. وإحدى وسائل الإرهاب الذي مارسته إسرائيل لترويع أصحاب الأرض الأصليين..
- استندت إسرائيل إلى قانون أموال الغائبين (٣١/ ٣/ ١٩٥٠م) الذي صادرت بموجبه كل أملاك اللاجئين الفلسطينيين وتهجيرهم.
- حرمت السلطات الإسرائيلية اللاجئين من حق العودة طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم (١٩٤)، في حين فتحت باب الهجرة اليهودية.

- أوكلت الحكومة الإسرائيلية إلى لجنة خاصة بشؤون القدس، وعمدت بحجة توحيد المدينة إلى هدم السور الجديد الذي كان يفصل بين شطري المدينة، واستمرت في استكمال نقل الوزارات العاملة في تل أبيب مع موظفيها إليها، وتغيير أسماء الشوارع والأحياء.
- صادق الكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون يقضي بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ١٩٤٨ وبهذا منحت سلطات الاحتلال لنفسها حق ضم ما تراه من أرض إسرائيل بمجرد إطار مرسوم بذلك، فوسعت سلطتها، وضمت القدس القديمة بأكملها ومناطق واسعة محيطة بها.
- أصدرت السلطات الإسرائيلية ما سمي بقانون القدس الذي أقره الكنيست في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٠م والذي نص على أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل، وأن القدس هي مقر الرئيس والكنيست والحكومة، والمحكمة العليا. . . الخ.
- بعد أن تحولت إسرائيل إلى كيان ودولة بالقوة، أصبح الاستيطان شغلها الشاغل وأخذ زعماؤها يخططون لتحقيق التوسع الديمغرافي حيث تمسكت إسرائيل بمبدأ عدم العودة إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو وامتزجت الحجج الأمنية بادعاءات اقتصادية ودينية، ولتثبيت التوسع الإقليمي شرعت في خلق حقائق استيطانية بشكل مكثف.

- شرعت إسرائيل بتنفيذ المخطط المعماري الجديد في القدس، بهدف هدم قسم كبير من المساكن والعقارات العربية داخل السور بحجة أنها مكتظة بالسكان وغير صحية، وإزالة المباني القديمة والأحياء العربية الإسلامية الفقيرة، والعمل على إنشاء مركز تجاري في وسط المدينة.
- مصادرة هويات المقدسيين بهدف إخلاء القدس من السكان العرب.
- تكرار المحاولات التي استهدفت إزالة المسجد الأقصى ومحاولات إحراقه مراراً وتكراراً.

الفصل الرابع

القدس في القانون الدولي

تعتمد هذه الدراسة على ما كتبه الخبيران في القانون الدولي توماس وسالي ماليسون. وهي على أهميتها لا تخفي الموقع الحيادي الذي تنطلق منه الدراسة. ومع أنها لا تتبنى الموقف العربي تماماً. إلا أنها تكشف الخطر الصهيوني الذي يتهدد المدينة المقدسة.

القدس في ظل الانتداب:

عند نهاية الحرب العالمية الأولى أرسل الرئيس الأميركي ويلسون لجنة كينغ ـ كراين إلى الشرق الأوسط للوقوف على ما يحدث في هذه المنطقة. وبعد إنجاز المهمة أشار التقرير الذي وضعته اللجنة إلى توصيات رفعت إلى مؤتمر السلام في فرساي، والذي تبلغ أن المندوبين قد بدآ عملهما مع الشعور بميل شديد نحو المصلحة الصهيونية. ويظهر أن تجربتهما في الشرق الأوسط قد لفتت الانتباه إلى المشاعر القومية والوطنية. وذكر التقرير أن اللجنة الثنائية في فلسطين تعتقد أنه يقتضي وجود قوة لا تقل عن ١٥٠ ألف جندي لبدء حماية المشاريع

الصهيونية، التي تحتاج إلى التنفيذ العاجل والضروري، لكن يجب أن لا ينتج عنها أبداً مظالم كبيرة.

وصف ميثاق عصبة الأمم نظام الانتداب «للشعوب غير القادرة بعد على الوقوف على قدميها تحت وطأة الظروف القاسية في العالم المعاصر. . .» واعتبر الميثاق أيضاً بعض «الشعوب التي كانت تنتمي سابقاً إلى الأمبراطورية العثمانية» مستقلة مؤقتاً؛ وفسر هذا بأنه يطال فلسطين من غير شك. وأصبحت هذه الشعوب تحت انتداب من فئة «أ» تنال فيه استقلالها في مدة أقصر من الشعوب التي هي تحت انتداب من فئة «ب» أو «ج» والتي هي أقل تطوراً وتمدناً. ونص الميثاق أيضاً على أن رغبات هذه الشعوب «يجب أن تكون موضع الاهتمام الأساسي حين تختار المنتدب»، إلا أن هذا الشرط لم يستوف عندما اختيرت بريطانيا العظمى لانتداب فلسطين.

تورد مقدمة انتداب عصبة الأمم على فلسطين أن «القوى الحليفة الرئيسية» قد وافقت أيضاً على أن يكون المنتدب (بريطانيا العظمى) مسؤولاً عن تنفيذ وعد بلفور الصادر في الثاني من نوفمبر سنة ١٩١٧ والذي ورد على شكل بيان: لمصلحة إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، مع العلم بكل وضوح بأنه لن يقع أي أمر من شأنه إلحاق الضرر بالحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية الموجودة في

فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر.

لقد اعتمد أسلوب التعبير المتوسل للفقرة السابقة من الإعلان الأصلي لوعد بلفور، بما في ذلك حاجته إلى الإلزام، مع أن المعنى يبقى نفسه. ومن الأهمية بمكان أن البندين الوقائيين قد أعيد ذكرهما تماماً كما ظهرا في الإعلان الأصلي. وقد أدرج البندان الوقائيان في الإعلان عند إلحاح أدوين مونتاغيو، العضو اليهودي الوحيد في الوزارة البريطانية عند صدور الإعلان.

إن الهدف من البند الأول من هذين البندين الوقائيين هو حماية حقوق الأغلبية العظمى من الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين، أما البند الوقائي الثاني فهو يهدف إلى حماية حقوق اليهود في أي بلد آخر غير فلسطين وذلك لحفظ وضعهم القومي القانوني وللحيلولة دون احتوائهم الإجباري ضمن كيان «الشعب اليهودي» الذي يدعيه الصهاينة. وعارض الدكتور حاييم وايزمان، المفاوض الصهيوني الرئيسي، بشدة البندين الوقائيين السابقين، ولكن محاولاته لحذفهما أو على الأقل تخفيفهما باءت بالفشل. وصف وايزمان وعد بلفور بأنه «تراجع مؤلم عما كانت الحكومة نفسها مستعدة أن تعطي» للصهاينة قبل تدخل مونتاغيو وغيره من اليهود المعادين للصهيونية. وأدرج وعد بلفور في نظام الانتداب لأنه يوفر لعصبة الأمم سلطة حفظ

الحقوق المذكورة في البندين الوقائيين. وعند صدوره نص وعد بلفور على سياسة الحكومة البريطانية فقط، ولكنه حين أدرج في نظام الانتداب على فلسطين أصبح فرضاً قانونياً دولياً.

ظهر التفسير الرسمي للحكومة البريطانية للانتداب ولوعد بلفور في بيان وزير المستعمرات في ١ يوليو/تموز ١٩٢٢ المعروف بـ «كتاب تشرشل الأبيض». أشار البيان إلى أن الوعد «لم يفكر ملياً في أن كل فلسطين سوف تتحول إلى وطن قومي لليهود، بل إنه يجب إقامة وطن كهذا في فلسطين». ولقد وافق الدكتور حاييم وايزمان في رده بالنيابة عن المنظمة الصهيونية على شروط هذه الوثيقة البيضاء وأضاف: أوضحت المنظمة الصهيونية مراراً، قولاً وفعلاً، أن أبعد ما يكون عن أهدافها هو إلحاق أي إجحاف بالحقوق المدنية والدينية أو المصالح المادية للسكان غير اليهود.

اعتقد كل من اليهود المعادين للصهيونية والحكومة البريطانية التي رضخت لضغوطهم أثناء سير المفاوضات التي أدت إلى صدور وعد بلفور في نصه الأصلي، أن حماية حقوق الفلسطينيين آنئذ هي أساسية وكان المقصود من كلمة «المدنية» التي كانت تستعمل بعكس كلمة «الدينية»، احتواء الحقوق المدنية بمعناها الأوسع بما في ذلك الحقوق السياسية. أما الحدود الإقليمية فإنها وضعت مع تطبيق وعد بلفور. فوفقاً للمادة ٢٥ من قانون الانتداب اشترطت الحكومة البريطانية أن لا

يطبق وعد بلفور والمقررات الأخرى المتعلقة بالانتداب على فلسطين في الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والحدود الشرقية لفلسطين. وهكذا نرى أن الأراضي التي أصبحت فيما بعد المملكة الأردنية الهاشمية كانت مستثناة من عملية الانتداب.

ومن الأهمية بمكان ومن أجل غرضنا الحالي، أن نجد القدس غير مذكورة على وجه الخصوص في وثيقة الانتداب على فلسطين مما يعني قانونياً أن هذه المدينة تعتبر جزءاً متمماً لفلسطين. وكان المفروض أن يلقى سكان القدس، مثل باقي الفلسطينيين، ضمانة البند الوقائي الأول في وعد بلفور. ونصت وثيقة الانتداب على فلسطين أيضاً على جنسية فلسطينية واحدة من غير تمييز فيما يتعلق بالهوية الدينية. فضلاً عن ذلك شمل نظام الانتداب شروطاً تتعلق بمسؤولية المنتدب في حماية الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة والتي يقع أكثرها في القدس. وتنص المادة السادسة على تسهيل الهجرة اليهودية «في نفس الوقت الذي تحفظ فيه حقوق الطوائف الأخرى من السكان». والكل يعلم أن أعداداً هائلة من المهاجرين الصهاينة قد جاؤوا فلسطين وحصلت انتهاكات دائمة لشروط الانتداب المتعددة التي من شأنها حفظ حقوق السكان الأصليين للبلاد بمن فيهم سكان القدس. وكانت النتيجة أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين إما هربوا أو طردوا من منازلهم وممتلكاتهم في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨.

قرارات بالجملة:

نص القرار رقم ١٨١ (٢) لتقسيم فلسطين الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، على إقامة دولتين في فلسطين وبذلك يكون قد أقر الحقوق القومية الإسرائيلية والفلسطينية. وكانت حكومة الولايات المتحدة الأميركية هي النصير والحامي الرئيسي لخطة تقرير المصير هذه في دولتين. ويعتبر قرار التقسيم أول تصريح للجمعية العامة تعلن فيه مبادئ تتعلق بوضع دولي منفصل لمدينة القدس. وجاء في هذا القرار «إن انتداب فلسطين سينتهي بأسرع ما يمكن ولكن في أية حال ليس قبل الأول من أغسطس ١٩٤٨»، وعندئذ يصبح وضع **الكيان المستقل** للقدس ساري المفعول. وفي الحقيقة كانت إحدى نتائج الحرب الشديدة في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨، أن قسمت القدس بين إسرائيل والأردن على أساس **الأمر الواقع**.

«**أ ـ قرارات الجمعية العامة**: يتعلق القسم الثالث من القرار رقم ١٨١، قرار التقسيم والاتحاد الاقتصادي، بالقدس وينص على ما يلي في هذا المجال:

«١ ـ نظام خاص: ستقام مدينة القدس ككيان مستقل يتبع نظاماً دولياً خالصاً تحت إدارة الأمم المتحدة. وسيؤلف مجلس وصاية يؤدي مهام السلطة الإدارية بالنيابة عن الأمم المتحدة.

٢ ـ حدود المدينة: ستضم مدينة القدس بلدية القدس الحالية بالإضافة إلى القرى والمدن المحيطة بها...».

ولكن شروط قرار التقسيم المتعلقة بالقدس لم تنفذ وعندئذ تبنت الجمعية العامة القرار رقم ١٩٤ الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ والذي نص في البند الثامن على أن الجمعية العامة:

«تجمع على... أن منطقة القدس... يجب أن تلقى معاملة خاصة ومنفصلة عن بقية فلسطين ويجب أن توضع تحت السلطة الفعلية للأمم المتحدة».

إن التوافق الأساسي بين هذا القرار وقرار تقسيم فلسطين هو أن كلا القرارين يعلنان وضعاً منفصلاً لمدينة القدس ويخضعانها لسلطة الأمم المتحدة. هناك إشارة في البند الأول من مقدمة القرار رقم ٣٠٣ الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٤٩، إلى القرارين رقم ١٨١ ورقم ١٩٤. وينص البند الأول من القرار على أن الجمعية العامة قد قررت ما يلي فيما يتعلق بالقدس:

«أن تعلن مرة أخرى نيتها في وضع القدس تحت نظام دولي دائم من شأنه توفير الضمانات المناسبة لحماية الأماكن المقدسة، داخل المدينة وخارجها، وأن تؤكد بشكل خاص على الشروط التالية لقرار الجمعية العامة رقم

١٨١(٢): (١) أن مدينة القدس كيان مستقل يتبع نظاماً دولياً خاصاً بإدارة الأمم المتحدة، (٢) أن هدف مجلس الوصاية هو تأدية مهمات السلطة الإدارية... و(٣) تضم مدينة القدس بلدية القدس الحالية بالإضافة إلى القرى والمدن المحيطة بها...».

يطلب البند الثاني من القرار أن يتم مجلس الوصاية تحضير تشريع للقدس يأخذ بعين الاعتبار «المبادئ الأساسية للنظام الدولي للقدس المعلن عنه في قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (٢) و«المباشرة فوراً بتنفيذه». ولكن لم يتم تنفيذ التشريع المصدق عليه من قبل مجلس الوصاية في ٤ أبريل/ نيسان من سنة ١٩٥٠، والذي يضمن حماية الأماكن المقدسة والحقوق الإنسانية والحريات الأساسية للجميع في المدينة. ومع ذلك، فلم يطرأ أي تغيير على الوضع الأساسي الدولي والقانوني الذي يطرح للقدس في القرارات الثلاثة للجمعية العامة والمذكورة آنفاً.

نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ ولأهداف محلية وإدارية، ضمت الحكومة الإسرائيلية ذلك القسم من القدس الذي كان تابعاً للأردن سابقاً. وفي ٤ يوليو من عام ١٩٦٧ تبنت الجمعية العامة القرار رقم ٢٢٥٣ الذي نص على أن الجمعية العامة:

«قلقة جداً من الوضع السائد في القدس نتيجة

للإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل لتغيير وضع المدينة، ولذلك: ١ ـ تعتبر هذه الإجراءات باطلة، ٢ ـ تدعو إسرائيل إلى إلغاء كل الإجراءات التي قد اتخذتها، والكف فوراً عن القيام بأي عمل من شأنه تغيير وضع القدس.

وبعد عشرة أيام تبنت الجمعية العامة القرار رقم ٢٢٥٤ الذي نص بعد تذكيره وملاحظته بعدم الامتثال للقرار رقم ٢٢٥٣ على أن الجمعية العامة:

«١ ـ تستنكر فشل إسرائيل في تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ (Es-V)؛ ٢ ـ تكرر دعوتها لإسرائيل في ذلك القرار إلى إلغاء كل الإجراءات المتخذة والتوقف فوراً عن القيام بأي عمل من شأنه تغيير وضع القدس».

وهناك التباس ظاهر في هذين القرارين. فمقدمة القرار رقم ٢٢٥٣ تشير إلى «وضع المدينة»، في حين أن البند الثاني في كل من القرارين يشير إلى «وضع القدس». ويمكن تفسير هذه التعابير على أنها إما تشير إلى الوضع القانوني للقدس **ككيان مستقل**، أو أنها تشير إلى **الوضع الراهن** لهذه المدينة أبان الحكم الجزئي الأردني والإسرائيلي قبل حرب يونيو ١٩٦٧ وذلك لأن القرارات التي صدرت قبل هذه الحرب لم تأت على ذكر القرارات رقم ١٨١، ١٩٤ و٣٠٣. ويمكن تفسير عبارة «كل الإجراءات المتخذة». التي تظهر في البند الثاني في كل من

القرارين السابقين، أنها تعني دعوة دولة إسرائيل إلى إلغاء كل الإجراءات الإسرائيلية الواجب إلغاؤها تشمل تلك التي اتخذت بعد الاستيلاء على القسم الغربي للقدس كما كانت أبان الحكم الجزئي لكل من الأردن وإسرائيل قبل حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧. ولم يأت في هذه القرارات التي سبقت عام ١٩٦٧ أي ذكر للقرارين ١٨١ و١٩٤.

اجتمعت الجمعية العامة خلال صيف ١٩٨٠ في دورتها الطارئة السابعة طبقاً لقرار «الإتحاد من أجل السلام» الصادر عن الجمعية في عام ١٩٥٠ والمقترح والمتبنى من قبل الولايات المتحدة حين عجز مجلس الأمن عن القيام بأي عمل خلال الحرب الكورية وذلك بسبب الفيتو السوفياتي، وتبنت هذه الدورة القرار رقم ٧/٢ ـ Es. ويشرح البند الافتتاحي التالي الظروف التي اجتمعت في خلالها الجمعية العامة: **مع الإشارة بكل أسف وقلق** إلى أن مجلس الأمن في اجتماعه رقم ٢٢٢٠ المنعقد في ٣٠ أبريل/ نيسان ١٩٨٠، ونتيجة للفيتو الأميركي، قد فشل في اتخاذ قرار حسب توصيات اللجنة والمتعلق بممارسة الحقوق الأصلية للشعب الفلسطيني، والذي وافقت عليه الجمعية العامة في قراراتها ٣١/ ٢٠ في ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦، و٣٢/ ٤٠ أ في ٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٧، و٣٣/ ٢٨ أ في ٧ ديسمبر ١٩٧٨، و٣٤/ ٦٥ في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٩.

أعلنت الجمعية العامة في البند السابع أنها:

«تدعو إسرائيل إلى الانسحاب الكلي وغير المشروط من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، بما فيها القدس، ومن غير انتقاص للممتلكات والخدمات، وهي تشدد على أن يبدأ هذا الانسحاب من الأراضي المحتلة قبل ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٠».

ويمكن تفسير هذا الشرط للانسحاب الإسرائيلي من القدس والأراضي الأخرى المحتلة في عام ١٩٦٧، على أنه خطوة أولى لا تضر بفاعلية مفهوم الكيان المستقل على المدى الطويل.

ب ـ **قرارات مجلس الأمن**: لا تذكر القدس بالاسم في القرار الشهير لمجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧ والذي يشار إليه أحياناً كأساس مقبول للسلام في فلسطين والشرق الأوسط. ولكن هناك بنداً تمهيدياً أساسياً يؤكد على «رفض ضم الأراضي بواسطة الحرب...» ويسري مفعول هذا المبدأ الأساسي على القدس كما على أي جزء آخر من فلسطين. ويعلن البند الأولى من هذا القرار المبادئ الأساسية الواجب تطبيقها من أجل إقامة «سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط». وينص المبدأ الأول منها على «انسحاب القوى

المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير. . . ».

لم يتم تبني القرارات الرئيسية لمجلس الأمن والمتعلقة بالقدس خاصة حتى عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩. وينص قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ الصادر في ٢١ مايو/ أيار ١٩٦٨ في بنوده الثلاثة الأولى، وبعد تذكيره بقرارات الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ ورقم ٢٢٥٤، أن مجلس الأمن:

١ ـ يستنكر عدم امتثال إسرائيل لقرارات الجمعية العامة المذكورة آنفاً؛

٢ ـ يعتبر أن كل الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، بما فيها انتزاع الأرض والممتلكات، والتي من شأنها أن تغير الوضع القانوني للقدس، إنما هي باطلة وعاجزة عن تغيير هذا الوضع؛

٣ ـ يدعو إسرائيل فوراً إلى إلغاء كل هذه الإجراءات المتخذة وأن تتوقف فوراً عن القيام بأي عمل آخر من شأنه تغيير وضع القدس».

يظهر لنا من خلال الفقرة الأولى المذكورة سابقاً موافقة مجلس الأمن على الخطوط العريضة لقرارات الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ و٢٢٥٤. وتشير الفقرة الثانية إلى بطلان «كل الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل»

من غير تحديد الوقت. أما الميزة الخاصة للفقرة الثانية فهي تكمن في إعلانها عن «الوضع القانوني للقدس» مقياساً وفي اشتراطها بطلان الأمور التي من شأنها تغييره. إن الوضع القانوني الوحيد الذي طرح للقدس هو ذلك الذي يثبتها ككيان مستقل.

لم تمتثل إسرائيل لبنود القرار ٢٥٢ وعليه ففي ٣ يوليو/ تموز ١٩٦٩ تبنى مجلس الأمن القرار رقم ٢٦٧ الذي يذكر بالقرار رقم ٢٥٢ وقرارات الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ و٢٢٥٤. وتنص البنود الخمسة الأولى من هذا القرار على أن مجلس الأمن.

> **«١ ـ يعود فيؤكد قراره رقم ٢٥٢ (١٩٦٨)؛ ٢ ـ يستنكر عدم رغبة إسرائيل في إظهار أي اعتبار لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المذكورة آنفاً؛ ٣ ـ يستنكر بشدة كل الإجراءات المتخذة من أجل تغيير وضع مدينة القدس، ٤ ـ يؤكد أن كل الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية المتخذة من قبل إسرائيل التي من شأنها تغيير وضع القدس، بما فيها انتزاع الأراضي والممتلكات، هي باطلة وعاجزة عن تغيير هذا الوضع؛ ٥ ـ يدعو إسرائيل مجدداً وفوراً إلى إلغاء كل الإجراءات المتخذة التي من شأنها تغيير وضع مدينة القدس، والامتناع عن القيام بأي عمل قد يكون له نفس النتائج في المستقبل».**

يؤكد البند الأول السابق الذكر القرار ٢٥٢ الذي يضم أنموذجاً «للوضع القانوني للقدس» والذي هو **الكيان المستقل**. أما البند الرابع فهو يؤكد مجدداً بطلان «كل» الإجراءات والأعمال الإسرائيلية «التي من شأنها تغيير وضع القدس» وذلك من دون تحديد زمني.

بالرغم من أن القرارين ٢٥٢ و٢٦٧ يتشابهان من حيث المبادئ القانونية، إلا أن الأخير صيغ بلهجة تعنيفية. فمثلاً، يدعو البند الثالث للقرار ٢٥٢ دولة إسرائيل إلى «إلغاء كل هذه الإجراءات المتخذة سابقاً» فقط، في حين أن البند الخامس للقرار ٢٦٧ ينص بكل وضوح على أن هذا الإلغاء يجب أن يتم «فوراً». وفضلاً على ذلك، فإن البند الخامس للقرار ٢٦٧ يدعو إسرائيل ليس فقط إلى إلغاء الإجراءات التي من شأنها تغيير الوضع بل أن تمتنع كذلك بشكل كلي «عن كل الأعمال التي قد يكون لها نفس النتائج».

وفي ١٩٧١/٩/٢٥ تبنى مجلس الأمن القرار رقم ٢٩٨. ويعيد البند التمهيدي الأول إلى الذاكرة قرارات مجلس الأمن رقم ٢٥٢ و٢٦٧ بالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ و٢٢٥٤ ويصفها على أنها «تتعلق بالإجراءات والأعمال الإسرائيلية الهادفة إلى تغيير وضع القسم المحتل من القدس». ويظهر أن مجلس الأمن يهدف من خلال هذه الصياغة إلى حصر مجال القرارات المذكورة بالوضع السائد قبل يونيو/

حزيران ١٩٦٧. وبالرغم من أن سلطة المجلس تطال تفسير قراراته إلا أنه لا يستطيع فرض قيود على معاني قرارات الجمعية العامة. ويؤكد البند الثالث من القرار ٢٩٨ على «أن مبدأ ضم الأراضي بواسطة الغزو العسكري أمر مرفوض» وليس هناك تحديد زمني معين لتطبيق هذا المبدأ.

تنص البنود الأربعة الأولى للقرار ٢٩٨ على أن مجلس الأمن:

١ ـ يؤكد قراراته رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) و٢٦٧ (١٩٦٩).

٢ ـ يستنكر عدم امتثال إسرائيل لاحترام القرارات السابقة التي تبنتها الأمم المتحدة والمتعلقة بالإجراءات والأعمال التي تقوم بها إسرائيل والتي تؤدي إلى تغيير وضع مدينة القدس.

٣ ـ يؤكد بشكل واضح على أن كل الإجراءات التشريعية والإدارية التي تقوم بها إسرائيل من أجل تغيير وضع مدينة القدس، بما فيها انتزاع الأراضي والممتلكات وتهجير السكان وسن القوانين التي تهدف إلى ضم القسم المحتل، تعتبر باطلة جملة وتفصيلاً وتعجز عن تغيير ذلك الوضع.

٤ ـ يدعو إسرائيل فوراً إلى إلغاء كل الإجراءات والأعمال السابقة وعدم القيام بأية خطوات أخرى في الجزء المحتل

من القدس لتغيير وضع المدينة أو إلحاق الضرر بحقوق السكان ومصالح المجتمع الدولي في وجود سلام عادل ودائم.

يستنكر البند الثاني عدم امتثال إسرائيل لاحترام القرارات السابقة للأمم المتحدة بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويشير كل من البندين الثاني والرابع إلى «وضع المدينة». وينص البند الثالث بمعناه الشامل، على أن «كل الإجراءات التشريعية والإدارية المتخذة من قبل إسرائيل» والهادفة «إلى ضم الجزء المحتل» هي «باطلة جملة وتفصيلاً» وغير مجدية في تغيير وضع المدينة. ويدعو البند الرابع إسرائيل إلى إلغاء «كل الإجراءات والأعمال السابقة» وعدم القيام بخطوات أخرى «في الجزء المحتل من القدس» من أجل تغيير وضع المدينة وإلحاق الضرر بالمصالح المهمة. ويبدو أن الإشارة في هذه البنود وفي البندين الأول والأخير من مقدمة القرار إلى «الجزء المحتل» تعني ذلك الجزء من القدس الذي احتلته إسرائيل بعد حرب يونيو ١٩٦٧. وهذا يدعو إلى الاعتقاد بأن مجلس الأمن أيضاً يشير إلى وجود جزء محتل من القدس. ومع ذلك وبالرغم من الإشارة فإن البند الأول للقرار ٢٩٨ يؤكد القرار ٢٥٢ ويعتبر مقياس هذا القرار «للوضع القانوني للقدس»، أي أن تمثل القدس **كياناً مستقلاً**.

في ١٥/٩/١٩٦٩ تم تبني قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١

وذلك نتيجة للضرر الذي ألحقه الحريق المتعمد للمسجد الأقصى في القدس في ٢١/ ٨/ ١٩٦٩. وأكد البند الأول من القرار على كل من القرارين ٢٥٢ (١٩٦٨) و٢٦٧ (١٩٦٩). وينص البند الثالث من القرار على أن مجلس الأمن:

«يقرر أن العمل الشنيع لانتهاك حرمة المسجد الأقصى يؤكد الضرورة الملحة لإيقاف إسرائيل عن خرق القرارات السابقة الذكر والإلغاء الفوري لكل الإجراءات والأعمال التي تقوم بها والتي من شأنها تغيير وضع القدس...».

وفي البند السادس تلميح إلى إجراء آخر سيأخذه مجلس الأمن:

«يؤكد مجدداً عزم البند السابع من القرار ٢٦٧ (١٩٦٩) على أنه في حال وجود تجاوب سلبي أو عدم التجاوب فإن مجلس الأمن سيلتئم من غير تأخير للنظر في أمر إجراءات أخرى يجب اتخاذها في هذا الموضوع...».

وفي بنده الثالث ينص قرار مجلس الأمن رقم ٢٩٨ الصادر في ٢٥/ ٩/ ١٩٧١ أن المجلس:

«يؤكد بشكل واضح أن كل الإجراءات التشريعية والإدارية المتخذة من قبل إسرائيل لتغيير وضع مدينة

القدس بما فيها انتزاع الأراضي والممتلكات وتهجير السكان وسن القوانين من أجل ضم الأجزاء المحتلة هي باطلة كلياً وعاجزة عن تغيير هذا الوضع...».

إن أسلوب الصياغة هنا قاس بسبب احتوائه عبارة «باطلة كلياً». ومع ذلك، فلم يتخذ أي إجراء إلزامي في وجه استمرار عدم امتثال الحكومة الإسرائيلية للقرارات.

في ١١/ ١١/ ١٩٧٦ صدر عن مجلس الأمن بيان تمت الموافقة عليه بالإجماع. وفي حين أن بياناً كهذا يعكس وجهة نظر المجلس فإن أهميته القانونية هي أقل بكثير من القرار. وصدر هذا البيان في فترة زمنية تلت مباشرة انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٧٦ حين انتخبت إدارة كارتر وكانت إدارة فورد لا تزال تدير الأعمال، وكانت النتيجة أن أية إدارة من الإدارتين لا تعتبر مسؤولة وحدها عن أية نتائج سياسية داخلية معادية. وأكد البند الرابع المواقف السابقة لمجلس الأمن المتعلقة بعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية «التي تحاول تغيير الوضع القانوني للقدس». وكان البند الثالث مهماً بشكل خاص لأنه «استنكر بشدة» الإجراءات الإسرائيلية التي تغير «التركيب السكاني» للأراضي المحتلة. ويشمل هذا طرد العرب بالقوة من القدس وتوطين اليهود الصهاينة مكانهم.

في قراره رقم ٤٤٦ الصادر في ٢٤/ ٣/ ١٩٧٩، شكل

مجلس الأمن لجنة ثلاثية من أعضاء المجلس لدراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما فيها القدس. ورفضت حكومة إسرائيل التعاون مع هذه اللجنة. وفي القرار رقم ٤٦٥ الذي تمت عليه الموافقة بالإجماع والصادر في ١/ ٣/ ١٩٨٠ أثنى مجلس الأمن على العمل الذي قامت به اللجنة ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى التعاون معها. وصرح مجلس الأمن في البند الخامس على أنه:

«يقرر أن كل الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل لتغيير الأوضاع الجغرافية والتركيب السكاني وهيكلية المؤسسات أو وضع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما فيها القدس أو أي جزء منها، ليس لها أي اعتبار قانوني، وأن سياسة إسرائيل وممارساتها في توطين قسم من سكانها والمهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل خرقاً كبيراً لمؤتمر جنيف الرابع المتعلق بحماية المدنيين خلال سير الحرب وتشكل عائقاً هاماً في طريق تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط».

هذا الشرط الأساسي، وكل الشروط الأخرى للقرار ٤٦٥، مطابقة كلياً للمواقف السابقة لحكومة الولايات المتحدة الأميركية التي ظهرت داخل وخارج حرم الأمم المتحدة. وعقب تصريح كارتر الذي صدر بعد أكثر من ثمان وأربعين

ساعة من صدور القرار، والذي أظهر أن التصويت الإيجابي للولايات المتحدة كان خطأ ناجماً عن «سوء فهم» وكان يفترض أن يكون امتناعاً عن التصويت، بعد كل هذا عرضت وزارة الخارجية أربعين وثيقة رسمية للجنة مندوبي الشؤون الخارجية تشير إلى توافق القرار ٤٦٥ مع المواقف السابقة للحكومة. وحتى لو كانت الولايات المتحدة قد امتنعت عن التصويت على القرار ٤٦٥ فإن النتيجة القانونية في مجلس الأمن لم تكن لتتغير. وكان بإمكان الولايات المتحدة أن تصوت بالنفي وأن تعيق صدور القرار إلا أنها لم تعط ذلك أهمية.

المبادئ الدولية المتعلقة بالقدس:

وهكذا، فإن هناك غموضاً ظاهراً في قرارات كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن لما بعد العام ١٩٦٧، بالنسبة إلى كون وضع القدس المشار إليه في بعض الأحيان الخاصة هو إما الوضع القانوني **للكيان المستقل** المطروح في قرارات الجمعية العامة رقم ١٨١، و١٩٤ و٣٠٣ وفي الإشارة بالتحديد إلى «الوضع القانوني» في قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢، أو أنه الوضع الراهن للمدينة قبل تقسيمها في يونيو/ حزيران ١٩٦٧. مع ذلك، إذا دققنا النظر في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، يظهر لنا أن هناك على الأقل نية للمحافظة على مبدأ «الكيان المستقل» حتى إذا كانت هذه القرارات التي تلت حرب

يونيو/ حزيران ١٩٦٧ قد أولت اهتماماً خاصاً بالإجراءات الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧.

يظهر في قرارات الأمم المتحدة التي تعرضنا لها مبدآن قضائيان بارزان أولهما بطلان قرار ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل عام ١٩٦٧، وثانيهما هو مبدأ **الكيان المستقل**. وينص المبدآن على تحديدات قانونية ترتكز إلى إجماع واسع متزايد للمجتمع الدولي يظهر من خلال الأجهزة الفعالة في الأمم المتحدة. وكلما تم إجماع على قرارات الجمعية العامة يعني ذلك إحراز أكثر من ثلثي الأصوات المطلوبة للمسائل المهمة كما يقر ميثاق الأمم المتحدة. وبالرغم من أن مجلس الأمن، على نقيض الجمعية العامة، لا يمثل دول العالم مباشرة فمن المهم أن نعلم أنه ليس بإمكان هذا المجلس تبني أي قرار في وجه صوت معارض واحد أو أكثر من الأصوات الخمسة للدول الكبرى التي تحتل فيه مقاعد دائمة. ولذلك فإن قرار مجلس الأمن يعكس عادة إجماع الدول الكبرى. وتشير هذه القرارات الإجماعية إلى بداية البحث عن حل لقضية القدس.

من المناسب هنا الإشارة إلى العمل البناء للجنة التابعة للجمعية العامة، منذ تأسيسها عام ١٩٧٦، والتي تعالج ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الشرعية. ولهذه اللجنة توصيات تشمل القدس الشرقية وافقت عليها الجمعية العامة لتحقيق حق العودة للأفراد الفلسطينيين وحق تقرير المصير للشعب

الفلسطيني من غير التعرض للمصالح القانونية والقومية الإسرائيلية.

الحلول المطروحة: (سابقاً)

قبل الانتقال إلى حل مقبول لقضية القدس نجد أن من المفيد القيام بدراسة موجزة لبعض الحلول الرئيسية البديلة التي طرحت حتى الآن.

أ ـ دراسة الحلول البديلة الرئيسية:

١ ـ الوضع الراهن منذ عام ١٩٦٧: يشمل هذا الحل استمرار السيطرة الإسرائيلية السياسية والعسكرية الشاملة على القدس منذ حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧. وهو يخالف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ويعتبر خرقاً مباشراً للمبدأ الأساسي الذي يؤكد «رفض ضم الأراضي بواسطة الحرب» كما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والموافق عليه بغالبية كبرى. إنه نوع من «الحل المفروض» ولكنه فرض من جانب واحد هو الحكومة الإسرائيلية، وليس من خلال إجماع الأعضاء المنتدبين في الأسرة الدولية. إن النتيجة العملية لهذه الخطة للقدس تكمن في زيادة نقمة الفلسطينيين والآخرين الذين لهم حق قانوني في المدينة. إن استمرار هذه الحالة الراهنة في القدس سيجعل حل قضية فلسطين أكثر صعوبة إن لم نقل مستحيلاً.

٢ ـ عودة إلى وضع ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ : تنطوي هذه الخطة على إعادة تقسيم القدس فعلياً على طول الخطوط الموجودة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧، بحيث يبقى القسم الغربي تابعاً للسلطة الإسرائيلية ويعاد القسم الشرقي إلى السلطة العربية. ويمكن إعادة القدس الشرقية إلى السلطة العربية مباشرة أو من خلال نظام مؤقت تابع للأمم المتحدة يعمل وصياً على الفلسطينيين ريثما يتمّ التنفيذ الكامل لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وستكون هناك حاجة إلى تقويم بعض الممارسات غير المرغوب فيها التي رافقت التقسيم الحاصل بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ بين الأردن وإسرائيل. منها حقيقة تعذر وصول اليهود الإسرائيليين إلى حائط المبكى وانتهاك الجيش الإسرائيلي لحرمة كنيسة القديس الشفيع الأرمنية على جبل صهيون. وكما في كل الخطط الممكن تطبيقها يجب توفير الحماية للأماكن المقدسة وسبل الوصول إليها. بالإضافة إلى ذلك يجب إجراء تغيير للشكل السابق للتقسيم بواسطة الأسلاك الشائكة والتحصينات المسلحة. وليس هناك أدنى شك بأن الحدود المسالمة تستلزم ترتيبات إدارية مفصلة وقسطاً وافراً من حسن النية من كلا الطرفين. ولكن حين نعلم أهمية النتائج المرجو تحقيقها من هكذا خطة تصبح الجهود المطلوبة تستحق البذل. وسيستفيد الإسرائيليون من هذه الخطة لأنها سوف توفر وللمرة الأولى حجة قانونية دولية لوجودهم في القدس الغربية.

٣ ـ سلطة عربية ـ إسرائيلية مشتركة: تعالج هذه الخطة موضوع سلطة عربية إسرائيلية مشتركة تتبع لها المدينة كلها وتجري ترتيبات استشارية مع الفئات الدينية الثلاث الأساسية من أجل الحصول على الحماية المقبولة تماماً للأماكن المقدسة الخاصة بكل دين وسبل الوصول إليها. وإذا نفذت هذه الخطة بنجاح فإنها تحمل أوجهاً إيجابية عديدة منها إمكانية تعاون عربي يهودي هام في المستقبل. ولكن لسوء الحظ، تبدو هذه الخطة غير عملية الآن أو في المستقبل القريب على الإطلاق وذلك بسبب فقدان ثقة كل طرف بنوايا الطرف الآخر. ولن ينجح أي حكم مشترك إن لم يكن هناك في بادئ الأمر قسط وافر من حسن النية والاستقامة عند الطرفين، يعني استعداداً وتصميماً فعلياً للعمل سوية من أجل المصلحة المشتركة.

٤ ـ الكيان المستقل: جاءت خطة تدويل مدينة القدس كلها في قرار الجمعية العامة رقم ١٨١، وأشير إليها فيما بعد في عبارات الجمعية العامة ومجلس الأمن على أنها «الوضع القانوني للمدينة». وحسب هذه الخطة، فإن سلطة تابعة للأمم المتحدة ستتولى إدارة المدينة وحمايتها، وستعطي المدينة وضعاً دولياً منفصلاً عن دولة إسرائيل بالإضافة إلى توصيات الجمعية العامة فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية، ولن تكون القدس عاصمة إسرائيل أو عاصمة الدولة الفلسطينية.

من فوائد هذه الخطة توفيرها مدينة موحدة ومفتوحة

وحماية دولية ناجعة للأماكن المقدسة للأديان الثلاثة، وهي تقوم على أساس إدارة مركزية تابعة للأمم المتحدة وليس على أساس إدارة عربية إسرائيلية. أما سيئة هذه الخطة فهي في كون الإدارة الدولية المشار إليها، قد برهنت في ممارسات سابقة في مدن أخرى على أنها معقدة نظرياً وصعبة عملياً.

٥ ـ **تدويل جزئي**: اقترح السيد إيفان ويلسون، الذي كان القنصل العام السابق للولايات المتحدة في القدس، خطة التدويل الجزئي أو المحدود لمدينة القدس، وتوصي خطة السيد ويلسون بتقسيم القدس كما كانت قبل عام ١٩٦٧ ما بين السلطات العربية والإسرائيلية، في حين تبقى هناك منطقة دولية صغيرة تتألف من المدينة القديمة المسورة وبعض النقاط المحددة خارج السور. وستخضع هذه المنطقة لسلطة إدارة تابعة للأمم المتحدة بمساعدة من مجلس استشاري. وستشمل الخطة نزع السلاح من المدينة وتأمين إجراءات تضمن حماية الأماكن الدينية وسبل الوصول إليها. وسيكون للإدارة التابعة للأمم المتحدة سلطة بوليسية نافذة تؤمن قدسية الأماكن الدينية. وتكمن فائدة هذه الخطة، كما أشار السيد ويلسون، في أنها تحمل نتائج إيجابية من كلا المنظورين العربي والإسرائيلي، وفي كونها تضمن منطقة محدودة النطاق مما يساعد الإدارة على أن تكون أكثر فاعلية. أما من وجهة النظر الإسرائيلية فإنها ستؤمن لهم حجة قانونية ودولية لوجودهم في القدس الغربية.

وهكذا يمكن نقل السفارات الأجنبية التي لا تزال حتى اليوم في تل أبيب ـ خلافاً للرغبة التي عبرت عنها إسرائيل مراراً ـ إلى القدس الغربية من دون إثارة متاعب. وبالطريقة نفسها يمكن إقامة عاصمة الدولة الفلسطينية المقترحة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى قطاع غزة في القدس الشرقية. وستؤمن الحماية وسهولة الوصول إلى الأماكن المقدسة في المدينة المسورة لكل من اليهود والمسيحيين والمسلمين من غير تمييز بالنسبة لجنسياتهم. وستساعد هذه الخطة على إقامة العدالة والسلام في بقية أنحاء فلسطين بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. (مع أن المفاوضات والاتفاقات التي تلت جعلت هذه الخطة بحكم المنسية).

٦ ـ **اقتراحات أخرى**: من الاقتراحات الأخرى المطروحة على بساط البحث اقتراح عملي لتدويل الأماكن المقدسة مما سيشمل سلطة وحماية دوليتين للأماكن المقدسة فقط. وتعتبر خطة كهذه صعبة التنفيذ من الناحية العملية وذلك لأن كل قسم من قسمي القدس يخضع لسيادة دولة معينة. أما من الناحية النظرية فإن فائدة هذه الخطة تكمن في القدرة على إدارة الأماكن المقدسة من غير أن تكون خاضعة لمصالح وسلطات سياسية وقومية. وكما هو معلوم حتى اليوم فإن أية خطة مفصلة لتدويل عملي للقدس لم يتم تحضيرها مما يدل حتماً على الصعوبات التي تواجهها.

ومن الاقتراحات الأخرى خطة تشتمل على مزايا الخطط الأخرى التي طرحت سابقاً. فمثلاً، يمكن تدويل القدس بوضع القسم الشرقي تحت الوصاية وبإدارة الدولة الفلسطينية في حال قيامها مستقبلاً، ويخضع القسم الغربي للوصاية الإسرائيلية. ويبدو هذا الاقتراح وأمثاله فضفاضاً ويفتقر إلى التفاصيل المحدودة مع أن «إسرائيل» تتحدث عن قدس موحدة وعاصمة أبدية لها.

إن اقتراح تقرير المصير لمدينة القدس وحدها، الذي طرح أيضاً، لن يكون عادلاً وذلك بسبب ممارسات إسرائيل في تهجيرها للسكان العرب وتوطين اليهود الصهاينة مكانهم. وكما أعلن في دراسة أعدها قسم الأبحاث في مكتبة الكونغرس في واشنطن: أظهر الإحصاء الإسرائيلي الذي أجري بعد الحرب أن عدد السكان العرب هو ٧٠,٠٠٠ نسمة، مما يعني أن حوالي ٦٠,٠٠٠ عربي قد تركوا منطقة القدس أما خلال الحرب أو بعدها مباشرة.

ومنذ العام ١٩٦٧ استمرت التغييرات السكانية في القدس نتيجة للعقيدة الصهيونية وممارسات الحكومة الإسرائيلية.

ب ـ سياسة الخطوة ـ خطوة الموصى بها:

في توصية سياسة الخطوة ـ خطوة نود أن نوضح إلى أننا نعني بأن تلك خطوات مستقبلية وليست متعلقة «بنتائج

مفاوضات كمب دايفيد للحكم الذاتي» التي تعتبر في أحسن الأحوال خطوات تراوح مكانها إن لم تكن غالباً خطوات إلى الوراء. إن أي حل يتخذ لقضية القدس لا يمكن أن يتم بمعزل عن حل شامل لقضية فلسطين ككل. ومن الضروري في البداية أن يرتكز أي حل عملي إلى أساس حل وسط بين الطرفين، وهذا يتمثل في إجماع الأسرة الدولية من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن. ووصف الدكتور سيث تيلمان هذا بدقة على أنه «إجماع المعتدلين». وينطوي هذا الإجماع على كل القرارات المعلنة من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن بما فيها المستلزمات الضرورية للانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ ولحق تقرير المصير للفلسطينيين في بقية فلسطين المنتدبة (والتي تقدر بحوالي ربع المساحة الإجمالية). وبالإضافة إلى التأييد الكبير من المجتمع الدولي، فإن هذه الخطة تلقى أيضاً موافقة ضمنية من منظمة التحرير الفلسطينية ودعماً من أقلية لا بأس بها في إسرائيل. وبما أن هذه الخطة تشكل حلاً وسطاً بين قوميتين فإنها تحمل رفضاً لكل من الادعاء الإسرائيلي الذي يسميه الصهاينة «أرض الله الموعودة» والمطلب الفلسطيني بتأسيس «دولة ديمقراطية علمانية» في كل أنحاء فلسطين وتطوير هذا الشعار لإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس.. أو اعتبارها عاصمة لدولتين. ومع أن هذه المواقف المتطرفة مرفوضة، إلا أن الإجماع الدولي يقبل الادعاءات

القومية الشرعية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن الضروري التأكيد على أن الأمم المتحدة قد وافقت على الشرعية القانونية لدولة إسرائيل ضمن حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ وعلى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بما في ذلك استقلال بقية أرجاء فلسطين. وفي هذا الإجماع تكمن العدالة التي يتطلبها الحل الوسط وهو أشبه بالسلام الذي أحرز من خلال مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، حيث ووفق على الادعاءات القومية الشرعية في حين رفضت كافة المواقف المتطرفة. وفي كل الأحوال، تبقى الأمم المتحدة حامية لمصالح إسرائيل القومية والشرعية أكثر من الحكومة الإسرائيلية نفسها لأنه لا يمكن لإسرائيل أن تحمي نفسها حتى النهاية في نفس الوقت الذي تحاول فيه قمع الوطنية الفلسطينية بلا هوادة ومن المؤكد أن الولايات المتحدة سوف تيأس من دورها كنصير مطلق للقومية الصهيونية وسوف تعود إلى مناصرتها لمبدأ حق تقرير المصير لكل الشعوب بما فيها الشعب الفلسطيني. ومن مصلحة إسرائيل المغتصبة الملحة أن تعجل في التوصل إلى تقرير مصير الفلسطينيين خلال وقت قريب وليس بعد زمن مما يسبب إراقة أكثر للدماء ويحدث خسائر أفدح. وهذا الاستنتاج ليس بجديد، فلقد توصلت إليه منذ سنة نشرة لمركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب وأكدته الانتفاضات الفلسطينية.

للحقوق الوطنية الفلسطينية أهمية كبرى في قرار الجمعية

العامة رقم ٣٢٣٦ الصادر في ٢٢/ ١١/ ١٩٧٤ الذي أكد مراراً وبانتظام وبأغلبية متزايدة. وتعترف مقدمة هذا القرار «أن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره وفقاً لميثاق الأمم المتحدة». ويؤكد البند الأول من القرار «الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في فلسطين». ويحدد على أن تقرير المصير الفلسطيني يضم «حق الاستقلال الوطني والسيادة». أما القرارات الأخرى للجمعية العامة ومجلس الأمن فإنها تقر على الأقل باعتراف **الأمر الواقع** بالنسبة لحدود دولة إسرائيل كما كانت قبل يونيو ١٩٦٧. وبنتيجة ذلك، فإن الدولة الفلسطينية يجب أن تقام في فلسطين ولكن خارج حدود **الأمر الواقع** ليونيو/حزيران ١٩٦٧ لدولة إسرائيل. وتزيد هذه الحدود بنسبة لا بأس بها عن الحدود المعطاة لدولة إسرائيل في قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧.

إن الخطوة الأولى المقترحة لحل قضية القدس هي في العودة إلى تقسيم ما قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧ للقدس بين السلطتين العربية والإسرائيلية. وهناك فرق أساسي بين هذا الحل المطروح والوضع السائد قبل يونيو/ حزيران ١٩٦٧، فعوضاً عن أن تعاد القدس الشرقية إلى الأردن (أو إلى سلطة الحكم الذاتي) فإنها تعاد إلى الأمم المتحدة لتقوم بدور الوصي المؤقت للمصالح الفلسطينية والعربية الأخرى ريثما يتم التوصل إلى حل دائم. من شأن هذه الخطوة البسيطة أن تمنع صهينة

القدس الشرقية التي تجري قدماً وبلا هوادة. وستقف في وجه كل من مجيء المستوطنين الصهاينة وإجلاء الفلسطينيين عن القدس الشرقية الذي يعتبر خرقاً آخر لمعاهدة جنيف للمدنيين لعام ١٩٤٩. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الحل خطوة أولى نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بإطاحته بقسم من مبدأ «ضم إسرائيل للأراضي بواسطة الحرب». أما الفائدة الهامة والعاجلة لهذا الحل فإنها تكمن في تجدد الثقة لدى أصحاب النوايا الحسنة في كل العالم بالأمم المتحدة كأداة للأسرة الدولية في الحصول على العدالة والسلام بواسطة القانون. وسيجدد هذا الحل الثقة والأمل لدى الذين يعيشون في دولة إسرائيل وفي الأراضي المحتلة والذين يلتزمون بحل للقدس ولفلسطين ينسجم مع السلام والعدالة.

بالإضافة إلى الفوائد المباشرة لهذا الحل، فإنه يعطي الأمم المتحدة ـ ممثلة الأسرة الدولية ـ فرصة لتخطيط وتنفيذ خطوة ثانية تكون حلاً دائماً لقضية القدس ضمن حل دائم لفلسطين. وسيكون الحل الدائم، المنسجم مع إجماع الأمم المتحدة، أما **الكيان المستقل** لكل القدس أو لجزء منها، أن يكون تقسيماً دائماً للمدينة ما بين الدولة الفلسطينية ودولة إسرائيل، شرط حماية المصالح الدينية والشرعية للجميع.

في هذا العرض للخطوة الأولى المتواضعة نحو الحل، شعور بالرضى حيال الحكمة القديمة التي تقول، إن رحلة

الألف ميل يجب أن تبدأ بخطوة واحدة. واعتراف أيضاً أن الخطوة الأولى على طريق حل قضية القدس قد تأخرت كثيراً.

قضية القدس: الحاجة الملحة إلى عقوبات وضغوط لحفظ النظام القانوني في العالم (ماليسون).

غالباً ما اعتبرت قضية القدس صعبة الحل بحيث أنه صار إلى تأجيلها لتصبح جزءاً من تسوية شاملة. والواقع أن التأخير يجعل الحل أصعب. فإن كان المجتمع الدولي قد تصرف بحزم في عام ١٩٦٧ باستعماله العقوبات الاقتصادية والعسكرية المتوفرة في ميثاق الأمم المتحدة، لكان حل قضية القدس أسهل ومن شأنه أيضاً تسهيل حل القضية الفلسطينية ككل. أما إذا أرجئ حل قضية القدس لأسبوع آخر، أو لسنة أخرى أو لعقد آخر، فسيكون ذلك أصعب بكثير من اليوم. ولا يمكن الآن استعادة السنين المهدورة حيث كانت كل النوايا حسنة، بما فيها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي بنيت على أسس صحيحة وعادلة ولكنها لم تستعمل الضغوط عند التنفيذ.

إن المحافظة على الأمن العام هي من الأمور الأساسية لأي نظام شرعي محلياً كان أم دولياً. إن مسؤولية النظام المحلي هي فرض السيطرة الجماعية الفعالة على العنف الفردي. وكذلك، فإن مسؤولية نظام شرعي دولي هي فرض السيطرة الجماعية الفعالة على العنف واستعمال الضغوط

بواسطة الدول. ومن واجب النظام الشرعي الدولي، على الأقل، أن يحمي الأفراد والدول من الإرهاب والعنف. وهذا النظام الذي يوفر الحد الأدنى من النظام يوصي به ميثاق الأمم المتحدة لمنع «التهديد أو استعمال القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو أي أسلوب آخر لا يتفق مع أهداف الأمم المتحدة». وفي الميثاق أيضاً شرط تكميلي يسمح باستعمال القوة لأهداف دفاعية فقط. إن أفضل نظام قانوني يضم عناصر الحد الأدنى من النظام ويوفر مناخاً يسعى من خلاله الأفراد والدول إلى تحقيق أهدافهم الأخلاقية ضمن بيئة مسالمة لا وجود للتمييز فيها. ويمكن الوصول إلى أفضل نظام عندما يشدد على تنفيذ شروط الحد الأدنى للنظام، كما جاء في الميثاق، وعندما تتحقق الشروط الاقتصادية والاجتماعية. بما فيها الشروط الأساسية لحقوق الإنسان. ومن الواضح أن الفلسطينيين الذين هم ضحايا الإرهاب الصهيوني المنظم منذ وعد بلفور والذين اضطهدوا من قبل حكومة الاغتصاب القائمة على الرعب من عام ١٩٤٨، لم يحظوا بفوائد الحد الأدنى لهذا النظام الدولي. وكذلك الأمر بالنسبة لأولئك الذين كانوا ضحايا الحروب الدورية والذين لم ينتفعوا من نظام كهذا. إن الفرصة الكبرى التي تقدمها حلول قضيتي القدس وفلسطين للمجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، هي توفير الحد الأدنى من النظام للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء (ماليسون)، ومن

ثم الفوائد المتعددة للنظام الأفضل. وفي عصر الأسلحة المدمرة هذا، حيث يكون وقعها على العادل والظالم سواء، تضم إحدى الخيارات المعقولة لتحقيق حد أدنى من النظام على الأقل حرباً مدمرة أخرى في الشرق الأوسط وجحيماً عالمياً من الدمار الجماعي المشترك.

لدولة إسرائيل كغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التزامات نحو الميثاق. زد على ذلك، أن إسرائيل عندما كانت تسعى للانضمام إلى الأمم المتحدة، أخذت على نفسها، من خلال مندوبها أبا إيبان، تعهدات إيجابية فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين والوضع الدولي للقدس. حيث أفاد أبا إيبان ضمن ما قاله:

لا أعتقد أن المادة الثانية من البند السابع للميثاق والتي تتعلق بحق إقامة القانون الداخلي، يمكن أن تؤثر على قضية القدس بما أن الوضع القانوني للقدس مختلف عن الوضع القانوني للأرض التي تسيطر عليها إسرائيل. . .

وكان قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ (٣) الصادر في ١١/ ٥/ ١٩٤٩ الذي قبل بعضوية إسرائيل قد أشار إلى أن:

زيادة على ذلك إعلان دولة إسرائيل على أنها «تقبل بدون تحفظ التزامات ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد باحترامه ابتداء من اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة».

ولسوء الحظ لم تحترم هذه الالتزامات.

«ومن الأمور التي توضحت مراراً من خلال معاملات الأمم المتحدة مع دولة إسرائيل والحركة الصهيونية في مدة تتجاوز عدة عقود، أنه لن يكون هناك حل لقضيتي القدس وفلسطين ما لم يتم تطبيق عقوبات نافذة على حكومة إسرائيل. ويبدو أن العقوبات الاقتصادية ستكون مجدية، ذلك لأن هناك أزمات اقتصادية دائمة في إسرائيل، ومردها في أغلب الأحيان إلى السياسة العسكرية التي تغلب على سياسة الكيان الخارجية والمجتمع الداخلي. هذه العقوبات ستبعث فوراً أملاً جديداً في قلوب المواطنين الإسرائيليين الميالين إلى السلام على قلّتهم والمثقفين الذين يحثون حكومتهم دوماً على الدخول في تسوية مبنية على القانون والعدالة. وفي حال فشل العقوبات الاقتصادية، فإن العقوبات العسكرية متوفرة في ميثاق الأمم المتحدة». (ماليسون)

لا غنى اليوم عن تطبيق العقوبات لإرغام إسرائيل على تنفيذ ما أجمع عليه الأعضاء المنتدبون إلى الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية القدس. ولا يمكن لمجتمع منظم، محلياً كان أم دولياً، تحقيق حد أدنى من النظام القانوني إن لم يكن عنده القدرة والإرادة لاستعمال القوة الضرورية والضغوط لتأمين ذلك النظام. والمهم أن تكون القوة في أيد مسؤولة وليس في أيدي دولة عسكرية توسعية، نازية كانت أم صهيونية، أو أية عقيدة

مماثلة. تعرض ج. و. فولبرايت لهذه الفكرة الأساسية منذ زمن حين قال «إن الحد الفاصل ليس بين الإكراه والطوعية ولكن بين القوة القائمة على أساس صحيح والمطبقة من خلال القانون كملجأ أخير وبين الإكراه التعسفي للضعيف من قبل القوي».

من الاعتراضات التي ستواجه هذه التوصية لتطبيق العقوبات اللازمة هو موقف الولايات المتحدة، المعلن عنه مراراً في مخالفته «لتسوية مفروضة». يجب أن يفهم هذا الاعتراض بوضوح بمعناه المعلن والآخر المضمر. إن المعنى المعلن هو مخالفة «تسوية مفروضة» من قبل المجتمع الدولي بواسطة القانون. أما المعنى الضمني فهو أن التسوية الحالية المفروضة بقوة السلاح من قبل حكومة إسرائيل العسكرية والمدعومة من الولايات المتحدة، يجب أن نغض النظر عنها، أو على الأقل أن تستمر في المستقبل البعيد. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن موقف الولايات المتحدة ينطبق على الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني فقط. فهي تتناسى النجاح الهائل للتسوية التي فرضتها الولايات المتحدة على اليابان في السنوات التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية. وهي تهمل أيضاً ذكر مشاركة الولايات المتحدة في التسوية المفروضة في أوروبا عند نهاية الحرب العالمية الثانية. ولا يكتمل ذكر التسويات إلا بإشارتنا إلى السلام الذي فرضه مؤتمر فيينا على فرنسا عام ١٨١٥. لقد أفضت العدالة التي ضمتها هذه التسوية، بما فيها

الاعتراف بالمصالح القومية والشرعية الفرنسية، إلى استعمال أقل للقوة مما كان مفروضاً. إن العدالة والقوة ضروريتان عادة في التسويات السلمية وحين يقل استعمال العدالة يكثر استعمال القوة. إن الحاجة إلى عدالة حقيقية في التسوية العسكرية المفروضة على القدس وفلسطين من جهة واحدة ستؤدي إلى استعمال أكبر ومتزايد للقوة.

لقد برز وضع مشابه للذي ساد القدس وفلسطين منذ عام ١٩٦٧ وذلك في عام ١٩٥٧ بعد العدوان الإنكليزي - الفرنسي - الإسرائيلي على مصر. وطبقاً لقرارات الجمعية العامة، انسحبت القوات الإنكليزية والفرنسية المسلحة من الأراضي المحتلة في الحرب. وكما هي الحال اليوم فإن الحكومة الإسرائيلية رفضت الانسحاب. وكان رئيس الولايات المتحدة آنئذ فرانكلين د .روزفلت، مثل باقي مؤسسي الأمم المتحدة، ملتزماً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالحفاظ على نظامها القانوني.

في ٢٠/ ٢/ ١٩٥٧، ومع تحدي إسرائيل المستمر للأمم المتحدة، صرح الرئيس دوايت د .ايزنهاور في خطاب أذيع على نطاق عالمي:

«إننا ندنو من لحظة بالغة الأهمية حيث علينا إما الاعتراف بعجز الأمم المتحدة عن إعادة السلام إلى هذه

المنطقة أو على الأمم المتحدة أن تجدد بعزم متزايد جهودها من أجل الحصول على انسحاب إسرائيلي».

إن هذا ليثير سؤالاً هاماً من حيث المبدأ. فهل من حق دولة تهاجم وتحتل أراضي أجنبية من غير رضى الأمم المتحدة أن يسمح لها بفرض شروط لانسحابها؟ إذا وافقنا على أن الهجوم المسلح يحقق أهداف المعتدي، فيخشى عندئذ أن نكون قد قلبنا النظام الدولي. ونكون، بالتالي قد وافقنا على استعمال القوة كوسيلة لتسوية الخلافات الدولية وكسب المصالح القومية.

«على الأمم المتحدة أن لا تفشل. أعتقد أنه ـ ومن مصلحة السلام ـ لا خيار للأمم المتحدة سوى أن تمارس الضغط على إسرائيل كي تمتثل لقرارات الانسحاب. وبالطبع، فإننا لا نزال نتأمل أن تقتنع الحكومة الإسرائيلية أن مصلحتها الفضلى والدائمة تكمن في إذعانها للأمم المتحدة وفي وضعها الثقة في قرارات الأمم المتحدة وفي إعلان الولايات المتحدة بالنسبة إلى المستقبل. ومعروف لدى الجميع، الانسحاب الإسرائيلي الذي تلا ذلك». (ماليسون)

إن الكاتبين، كمواطنين أميركيين، ينظران بترقب إلى الوقت الذي ستعود فيه حكومتهما إلى السياسة والممارسة المبدئية المقترنة باسمي روزفلت وايزنهاور. وحتى ذلك اليوم،

يحتفظ الأعضاء الآخرون للأمم المتحدة بالتزاماتهم وبأمل تثبيت النظام الشرعي للأمم المتحدة. وعندما يتصرف مندوبو أوروبا الغربية في الأمم المتحدة بدون تردد من أجل أداء التزاماتهم نحو الميثاق، عندئذ سيكون وقع ذلك هاماً وحاسماً على حكومة الولايات المتحدة. ومع أن التطورات التي أعقبت اتفاقات أوسلو، والرعاية الأميركية المباشرة (والروسية الخجولة وغير المؤثرة)، بالإضافة إلى اتفاقيات الصلح المنفرد بين الكيان الصهيوني وكل من مصر، والأردن ومن ثم مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، تجاوزت اقتراحات الخبيرين القانونيين، إلا أن وجهة نظرهما كأميركيين، ومن منطلق قانوني، سجلت نوعاً من السبق، والتوقع المحسوب.. وكل ذلك يسجَّل لهما ولا شك.

الفصل الخامس

القدس.. والأمم المتحدة

تتمتع القدس بصفة فريدة بين مدن العالم، تكمن في ارتباطها بالديانات الموحدة الثلاث، وتقوم الأماكن المقدسة لهذه الديانات على أرضها. وفي النتيجة فإن القدس ذات أهمية دينية وروحية بالغة لدى أكثر من ألف وخمسماية مليون من المسيحيين وألف ومايتي مليون مسلم، وأربعة عشر مليون يهودي وقد حكم أبناء الديانات الثلاث المدينة بين وقت وآخر فقد حكمها المسلمون والمسيحيون واليهود، وهؤلاء الأخيرون سيطروا على القدس لمدة تقرب من «خمسة قرون» بحسب التقويم العبري (أي حوالي سبعين سنة ـ تقريباً)، وخضعت بعد ذلك لحكم المسلمين لمدة اثني عشر قرناً متواصلة (٦٣٨ ـ ١٩٢٢) باستثناء تلك الفترة التي كانت فيها القدس عاصمة للدولة اللاتينية (الصليبية).

وفي العهد العثماني، تمتعت القدس بوضع إداري خاص، حيث حظيت المدينة وضواحيها بموجب الإجراءات الإدارية التي طبقت في الفترة من (١٨٧٧ ـ ١٨٨٨) بحكم ذاتي أو استقلالي، إلا أن ذلك لم يكن يعني حكماً ذاتياً حقيقياً،

حيث بقيت القدس مرتبطة بصورة مباشرة «بالآستانة» عاصمة الأمبراطورية العثمانية ولم تلحق بالوالي الإقليمي (في بلاد الشام).

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، استولت القوات البريطانية على القدس، باسم الحلفاء، وبموجب التسوية السلمية التي أنهت الحرب العالمية الأولى، قامت الحكومة البريطانية بفصل فلسطين عن الأمبراطورية العثمانية، مستندة في تصرفها هذا إلى قرار الانتداب الذي منحتها إياه عصبة الأمم، وقد ظلت القدس خلال فترة الانتداب البريطاني (١٩٢٢ ـ ١٩٤٨) عاصمة فلسطين.

وقبل انتهاء الانتداب في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، تبنت الجمعية العامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، قراراً يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، كما قضى ذلك القرار بتدويل مدينة القدس، ومع انتهاء الانتداب أعلن اليهود عن قيام دولة يهودية باسم إسرائيل، لكن لم تظهر في المقابل دولة عربية، لأن العرب عارضوا تقسيم فلسطين.

وقد تجاهل العرب واليهود مسألة تدويل القدس خلال الحرب التي نشبت بعد ذلك بين الدول العربية وإسرائيل وقامت القوات الإسرائيلية والأردنية باقتسام السيطرة على المدينة

المقدسة، ففي حين احتل الإسرائيليون القدس الجديدة، «سيطر» الأردنيون على المدينة القديمة، وقد استمر هذا الوضع حتى حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حين قامت إسرائيل باحتلال المدينة القديمة أيضاً.

وبالرغم من حقيقة كون إسرائيل قوة احتلال عسكري فإنها تصرفت في القدس كدولة ذات سيادة، فقامت بضم قطاعي المدينة الجديد والقديم إليها، وأدخلت تغييراً على ديموغرافيتها، وملامحها الطبيعية، وخصائصها التاريخية، وطبقت فيها إجراءات عديدة، منتهكة بذلك الوضع القانوني للمدينة كما هو وارد في القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وقد بلغت هذه ذروتها، في القانون الصادر في ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٨٠، والذي أعلن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، وقد ترتب على هذا الإجراء، الذي أدانه مجلس الأمن الدولي في قراره رقم ٤٧٨ والصادر في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٨٠، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في اجتماعها بمدينة فاس (المغربية) في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، والرأي العام العالمي.. ترتب عليه قيام حالة شديدة التفجير أخذت تهدد السلام والأمن العالميين ولا تزال.

لذلك.. فإن من المناسب، تفحص الوضع القانوني لمدينة القدس، في ظل القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة

ولتقرير ما إذا كانت تصرفات إسرائيل قد أدخلت تغييراً على وضع المدينة المقدسة.

ونرى لزاماً علينا هنا، أن نأخذ الحقائق الثلاث التالية بعين الاعتبار، وهي: حق السيادة للشعب الفلسطيني على القدس ـ تدويل القدس من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ ـ واحتلال وضم جزء من المدينة إلى (إسرائيل) في عام ١٩٤٨ والمدينة بكاملها عام ١٩٦٧.

حق السيادة على القدس:

قبل احتلالها من قبل بريطانيا في عام ١٩١٧، كانت فلسطين جزءاً من الأمبراطورية العثمانية، وقد تمتع الفلسطينيون كغيرهم من العرب ـ في تلك الأمبراطورية ـ بحقوق متساوية مع الأتراك العثمانيين، وشاركوهم حق السيادة على جميع أقاليم الأمبراطورية سواء بسواء.

ولقد جاء التصور الجديد لوضع الأقطار العربية ـ والتي كانت ما تزال حتى ذلك الحين جزءاً من تركيا العثمانية ـ في معاهدة السلام التي أنهت الحرب العالمية الأولى على أساس الاعتراف باستقلال هذه الأقطار، فقد نصت الفقرة الرابعة المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم: على أن شعوباً معينة، كانت تنتمي سابقاً إلى الأمبراطورية العثمانية، قد وصلت مرحلة من

التطور، بحيث أن وجودها كأمم مستقلة، يمكن الاعتراف به مؤقتاً، بشرط أن تمد بالمشورة والمعونة الإدارية من قبل دولة منتدبة (بفتح الدال) إلى أن تصبح قادرة على حكم ذاتها بذاتها (الوقوف لوحدها). كما يتوجب أخذ رغبات هذه الشعوب في اختيار الدولة المنتدبة (بكسر الدال) بعين الاعتبار.

ونتيجة لذلك، ظهرت إلى الوجود خمس دول جديدة هي العراق ولبنان وفلسطين وسوريا وشرق الأردن (وهذه الأخيرة أصبحت تعرف فيما بعد بالمملكة الأردنية الهاشمية).

وتنفيذاً للمادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، فإن العصبة وضعت الدول الخمس المذكورة تحت الانتداب: سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني، لكن العراق، ثار مع ذلك ضد الانتداب، وأعلن استقلاله وبموجب القانون الدولي، فإن الأثر القانوني لفصل فلسطين عن الدولة العثمانية والاعتراف بشعب فلسطين كشعب مستقل، انسجاماً مع المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، إنما كان يرمي إلى إنشاء دولة فلسطينية، أنيط بشعبها حق السيادة على عموم البلاد، وفي الحقيقة فإن وضع فلسطين تحت الانتداب (البريطاني) لم يؤثر على صفتها كدولة، كما لم يسلب شعبها سيادته على بلاده.

ثم إن فكرة الانتداب، هي إجراء مؤقت، تتضمن بين

أهدافها ـ كما جاء في المادة (٢٢) من ميثاق العصبة ـ منح الاستقلال للشعب الخاضع للانتداب، حال تمكنه من حكم نفسه بنفسه، وإنه لمن الجلي، أن الانتداب لم يكتسب حقاً شرعياً بالسيادة على القطر المنتدب عليه، كما أن الوضع القانوني لفلسطين، كإحدى الأقطار الواقعة تحت الانتداب، أسبغ عليها صفة الدولة المحمية، وقد حازت فلسطين على شخصية دولية، كانت متميزة عن شخصية الدولة المنتدبة (بفتح الدال)، مما أكسبها وضعاً متميزاً عن إقليم جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) على سبيل المثال. ومن ناحية ثانية، فإن الانتداب لم يسلب الشعب الفلسطيني سيادته على بلاده، وقد كان «البروفسور بك» Professor Pic (فرنسي) في طليعة الكتاب الذين أعلنوا أن السيادة (كمبدأ) إنما تكمن في أهالي القطر الواقع تحت الانتداب، كما أن «ستويانوفسكي» Stoyanovsky، قد شدد عن حق، على أن شعب القطر الخاضع للانتداب ليس مجرداً من السيادة، لكنه ممنوع من ممارسة هذا الحق بصورة مؤقتة. (القانوني الدولي هنري كتن)

أما بيليشيه Pélichet فكانت وجهة نظره، أن الشعوب الرازحة تحت الانتداب، تتمتع بسيادة واقعية وليس فقط بسيادة حقيقية.

وتأسيساً على ذلك، فما من شك، في أن السيادة على

القدس كجزء لا يتجزأ من فلسطين، كانت في جميع الأوقات، مناطة بالشعب الفلسطيني، سواء في ذلك خلال العهد العثماني، حين كان الفلسطينيون مواطنين في بلد يتمتع بالسيادة والاستقلال، أو بعد فصل فلسطين عن الأمبراطورية العثمانية.

ومع ذلك، فلا بد من الإيضاح، بأن حرب عام ١٩٤٨، ثم الاحتلال العسكري للقدس الغربية (من قبل إسرائيل)، قد منعا الفلسطينيين من ممارسة سيادتهم بشكل فعال مع مشارفة الانتداب على نهايته، إلا أن تلك السيادة لم تضع كما سنرى، سواء بسبب القرار الدولي بتدويل القدس، أو كنتيجة لاحتلالها وضمها (إلى الكيان الصهيوني).

وفي ضوء استمرار حق السيادة للشعب الفلسطيني على بلاده فإن أحداً لا يستطيع إلا أن يشعر بالدهشة أزاء تفاهة اتفاقية كامب ديفيد (أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٨)، تلك الاتفاقية التي رمت إلى تأمين نوع من الحكم الذاتي تمنحه قوة الاحتلال للشعب الفلسطيني بمن فيهم المواطنون العرب في القدس، في حين أن جوهر القضية، لا يكمن في اكتساب الفلسطينيين للحكم الذاتي، أو حتى لحق السيادة، الذي كان لهم في جميع العهود السابقة، ولكنه يكمن ببساطة في العودة إلى ممارسة هذا الحق من قبل أصحاب البلاد الشرعيين.

تدويل القدس:

بموجب القرار رقم (١٨١) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أوصت بأن يجعل لمدينة القدس كيان منفصل Corpus Sepratum خاضع لنظام دولي خاص، ويقوم مجلس الوصاية The Trustee Ship Coumcil بأعمال السلطة الإدارية في المدينة نيابة عن الأمم المتحدة.

وبهذا الربط لحدود الكيان المنفصل للقدس، يصبح من الضروري تصحيح خطأ ارتكبه بعض (الباحثين) ومن هؤلاء على سبيل المثال البروفسور روسو Rousseau الذي يقرر أن قرار تدويل القدس الصادر في عام ١٩٤٧، إنما كان محدداً بجزء من المدينة، بحيث يشمل هذا الجزء الأماكن المقدسة فقط. (هـ. كتن)

أما بالنسبة لتصور القرار (١٨١) للإدارة الحكومية في القدس، فهو يقوم على تعيين مجلس الوصاية حاكماً للمدينة، ويمثل الحاكم الأمم المتحدة في المدينة المقدسة، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية، بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية، تعاونه في ذلك مجموعة من الموظفين الإداريين، يعتبر أعضاؤها موظفين دوليين، ويختارون قدر الإمكان، من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين (دون أي تمييز عنصري)،

كما يتوجب أن يكون للوحدات القائمة حالياً، ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (والقرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي، ويتوجب تجريد مدينة القدس من السلاح، ويعلن حيادها، ويحافظ عليه، كما أن المجلس التشريعي المنتخب من قبل سكان المدينة، سوف يتمتع بالسلطة التشريعية والضرائبية.

وبالنسبة لحقوق المواطنين وحرياتهم في شؤون العقيدة والدين، وحق التملك، وحريات الأقليات (. . الخ) فقد أوضحت أحكام القرار (١٨١)، أنها ستكون جميعها مضمونة من قبل الأمم المتحدة، ولن يدخل عليها أي تعديل بدون موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونشير إلى أن النظام الخاص للقدس، تضمن فقرة خاصة بنظام المدينة الأساسي، وقد نصت هذه الفقرة، على أن يقوم مجلس الوصاية، بوضع وإقرار دستور مفصل للمدينة المقدسة، ومع ذلك، فإن هذا النظام الأساسي ـ متأثراً بالتطورات على الأرض ـ انحرف عن القرار رقم (١٨١) وتم تجاهله من قبل الجمعية العامة بناء لذلك، لكن هذه عادت فعبرت عن تصميمها في قرارها رقم (٣٠٣) الصادر في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، على أنه يتوجب وضع القدس في ظل نظام دولي دائم، وطلبت من مجلس الوصاية أن يتم إعداد النظام الأساسي للقدس (حاذفاً الأحكام الجديدة غير القابلة للتطبيق) وإقرار هذا النظام والشروع

في تطبيقه فوراً، على أن يصرف المجلس النظر عن أية أعمال تقوم بها أية حكومة أو حكومات مهتمة بالأمر لتحويله عن تبني النظام الأساسي للقدس وتنفيذه.

وبالفعل فإن مجلس الوصاية وافق في ٤ نيسان (أبريل) ١٩٥٠ على النظام الأساسي وأقره، لكن هذا النظام خالف نصوص القرار (١٨١)، بأن قام على نظام الانتخابات الطائفية للمجلس التشريعي للمسلمين والمسيحيين واليهود، بدلاً من الاقتراع العام لجميع السكان، واعتماد مبدأ الاقتراع النسبي.

لكن بسبب عدم قابليته للتنفيذ لمعارضة الأردن وإسرائيل للتدويل، فقد قام مجلس الوصاية بتحويل النظام الأساسي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد بذلت عدة محاولات بعد ذلك، خلال مناقشة جرت في الجمعية العامة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠ لإدخال تعديل على مجال وطبيعة تدويل القدس، لكن أياً من الاقتراحات التي قدمت آنذاك، لم يحظ بموافقة الجمعية العامة.

وفي الواقع، فإن فعالية القرار رقم (١٨١)، إنما تكمن في منح القدس تشريعاً دولياً ينسجم مع أهميتها التاريخية والدينية بالنسبة للعالم كله.

إنما السؤال الذي يواجهنا هنا، هو فيما إذا كان تدويل القدس بحسب القرار (١٨١)، قد منح حق السيادة للأمم

المتحدة أو لمجلس الوصاية، أو فيما إذا كان التدويل قد أثر على حق السيادة على القدس بالنسبة للشعب الفلسطيني؟

ونجيب على ذلك بالنفي، فالقرار الدولي المعني، لم يمنح حق السيادة على القدس لا للأمم المتحدة، ولا لمجلس الوصاية، وما يقال عن أن القرار رقم (١٨١) يعطي مجلس الوصاية السلطة الإدارية في القدس بالنيابة عن الأمم المتحدة، لا يؤثر وبالتالي لا ينسحب على مسألة السيادة، فالسلطة الإدارية على إقليم ما، وحق السيادة على هذا الإقليم، هما أمران مختلفان تماماً، ومثال ذلك تخويل الحكومة البريطانية بالسلطة التشريعية والإدارية الكاملة على فلسطين (خلال فترة الانتداب) من قبل عصبة الأمم، لكن ذلك لم يكسبها حق السيادة على فلسطين، والشيء نفسه ينطبق هنا على مجلس الوصاية الذي أعطي سلطة إدارية فقط على القدس، وليس سلطة تشريعية وضرائبية يكتسب بواسطتها حق السيادة على المدينة.

ومع ذلك فهناك من يقول: إن قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة شكّل بداية التقسيم الجغرافي للقدس، وتلا ذلك إعلان إسرائيل في العام ١٩٥٠ القدس عاصمة لها، وفي ٢٨/ ٦/ ١٩٦٨ قررت الحكومة الإسرائيلية ضم «القدس الشرقية»، وفي ٣٠/ ٧/ ١٩٨٠ اتخذت

الكنيست الإسرائيلية إجراء جديداً تمثل في إقرار قانوني أساسي جعل القدس عاصمة أبدية لإسرائيل.

وقد استندت هذه السياسة بإزاء القدس إلى طابع المحافظة على الوحدة الجغرافية للمدينة عبر تكريس عدد من المبادئ من أهمها مبدأ القيام بنشاط مكثّف وزيادة عدد السكان اليهود في القدس من أجل ضمان أكثرية يهودية ثابتة فيها. وتوازى ذلك مع تطبيق مبدأ توسيع حدود المدينة وتكريس ما سمي بـ«القدس الكبرى» عبر تكثيف الاستيطان.

وينبغي الإشارة إلى أن سياسة إخلال التوازن الديموغرافي في القدس مرت منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٩٧ بأربعة مراحل. ففي المرحلة الأولى التي أعقبت حرب ١٩٦٧ مباشرة تمّ تقويض حي المغاربة وطرد سكانه الفلسطينيين تحت زعم إنشاء ساحة واسعة للمصلين اليهود أمام الحائط الغربي للحرم الشريف ـ أي أمام حائط المبكى ـ وقد بلغ عدد المنازل التي هدمت في حي المغاربة في ١١/٦/١٩٦٧ نحو ١٣٥ منزلاً، وبلغ عدد الفلسطينيين المطرودين منه ٦٥٠ فلسطينياً. المرحلة الثانية بدأت في ١٨/٤/١٩٦٨، أصدر وزير المالية الإسرائيلية آنذاك بنحاس سابير أمراً باستملاك ١١٦ دونماً من القسم الجنوبي من مدينة القدس القديمة للأغراض العامة. واستتبع ذلك باستملاك الحكومة الإسرائيلية الممتلكات الفلسطينية والإسلامية في الأحياء الواقعة بين حارة الأرمن وحي المغاربة،

وأحلت يهودا محل الفلسطينيين المقدسيين، واستمرت عمليات الاستملاك حتى أواخر عقد السبعينات.

وفي المرحلة الثالثة، تمّ تعزيز الوجود الإسرائيلي في «القدس الشرقية» خصوصاً على مقربة من الحرم الشريف، واستمرت عملية التكريس هذه حتى العام ١٩٨٧. وتمخضت المراحل الثلاث السابقة عن ثبات الاختلال في الميزان الديموغرافي لمصلحة اليهود بنسب شبه ثابتة، ففي العام ١٩٦٧ كان مجموع سكان القدس هو ٢٦٧,٨٠٠ نسمة، شكل الفلسطينيون ٢٦,٧ في المئة منهم واليهود ٧٣,٣ في المئة. وفي العام ١٩٧٢ ارتفع عدد سكان القدس إلى ٣١٣,٨٠٠ نسمة لكن نسبة اليهود إلى غير اليهود من سكان المدينة بقيت ثابتة، لكنها اختلفت قليلاً عام ١٩٨٠، إذ أصبحت نسبة اليهود ٧١,٨ في المئة من سكان القدس في مقابل ٢٨,٢ في المئة للفلسطينيين من أصل المجموع الكلي لسكان القدس البالغ آنذاك ٤٠٧,١٠٠ نسمة. وقد ارتفع هذا الرقم بحلول العام ١٩٨٤ إلى ٤٤٦٥٠٠ نسمة، شكّل الفلسطينيون نسبة ٢٨,٤ في المئة منهم واليهود نسبة ٧١,٦ في المئة.

وباختصار كان الهدف الرئيسي للسياسة الديموغرافية الإسرائيلية متمثّلاً بالحفاظ على نسبة ٧ يهود إلى ٣ من غير اليهود في القدس، وتمّ التأكيد على هذا الهدف في المرحلة الرابعة لسياسة الإخلال وتعميق الفجوة في الميزان الديموغرافي

بين الفلسطينيين واليهود، من بداية هذه المرحلة عام ١٩٨٧ وتحديداً منذ إعلان وزير البناء والإسكان (آنذاك) آرييل شارون احتلال مبنى مهم في أحد الأحياء الإسلامية في القدس تعبيراً عن دعم الحكومة الإسرائيلية مطالب المستوطنين ومنظماتهم من طراز: عطيرت كوهانيم وعطر ليوشنا وتوراة كوهانيم، وحركة إسرائيل الفتاة، ويشيفاشوفوبانيم وكان حصاد هذه المرحلة وجود أكثرية يهودية في «القدس الشرقية» وذلك لأول مرة منذ العام ١٩٦٧ ، إذ بلغ عدد المستوطنين اليهود في القدس الشرقية في شهر تموز ١٩٣٣ ما مجموعه ١٦٠ ألف شخص يهودي، يتوزّعون على ثمانية أحياء استيطانية في مقابل ١٥٥ ألف فلسطيني يعيشون داخل أسوار القدس القديمة.

الدخول والخروج إلى أين؟!

لقد استندت مختلف السياسات الإسرائيلية التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على السلطة منذ العام ١٩٦٧ حتى ١٩٩٧ ، والتي أشرف على تنفيذها كل من رئيس بلدية القدس السابق تيدي كوليك وبعده أيهود أولمرت إلى سلسلة من القوانين المنظمة للوجود الديموغرافي السكاني في القدس. وكان من أهم تلك القوانين: القانون الذي صدر عن الحكومة الإسرائيلية بعد ١٨ يوماً فقط من احتلال القدس الشرقية، والذي يسري بموجبه ما يسمى بـ«قانون الدولة وقضاؤها

وإدارتها على القدس». وتبعه قانون آخر يشرع إلحاقها بمنطقة صلاحية مجلس بلدية «القدس اليهودية»، وأيضاً، ولعله الأهم، القانون الشهير المتعلّق بالتوزع الديموغرافي في القدس الذي صدر للمرة الأولى عام ١٩٥٢ وتم تعديله عام ١٩٧٤، والذي يسمى قانون «الهجرة والدخول والخروج» من إسرائيل والقاضي بسحب إقامة أي مقدسي «يغير مكان إقامته إلى خارج القدس». وتنص تعديلات هذا القانون على أن الفلسطينيين الذين يحملون حق الإقامة الدائمة ويعيشون خارج حدود القدس الموحدة لأكثر من سبع سنوات، إذا طالبوا بالحصول على جنسية أو إقامة في دولة أخرى يخسرون حقهم في الإقامة بالقدس. وهذا القانون هو القانون الذي تستند إليه السلطات الإسرائيلية في عملية سحبها هويات الفلسطينيين المقدسيين راهناً. ويشار إلى أن سياسة سحب البطاقات الشخصية لفلسطينيي القدس تزامنت منذ مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١ مع ارتفاع عدد طلبات الفلسطينيين للحصول على الجنسية الإسرائيلية حيث تمّ تقديم ٨ آلاف طلب من مواطنين فلسطينيين في المدينة وخارجها على خلفية خشيتهم من فقدان هوياتهم المقدسية نتيجة لسياسة وزارة الداخلية الإسرائيلية. وما زالت اللجان المختصة في هذه الوزارة تدرس تلك الطلبات بدقة وتشديد وتجري فحصاً شاملاً لكل طلب على حدة.

وبإزاء عملية سحب هويات المقدسيين وعملية طلب

الجنسية الإسرائيلية اختلفت ردود الفعل الفلسطينية، ففي حين صدرت عن دار الفتوى في القدس في ٢٨/ ١/ ١٩٩٧ فتوى تقضي بتحريم تجنس المقدسيين بالجنسية الإسرائيلية لأنه يعني تكريساً للاحتلال الإسرائيلي للقدس وإضفاء للشرعية على الحكم الاحتلالي للقدس بحسب قول الشيخ عكرمة صبري رئيس دار الفتوى في القدس. أعلن عضو الكنيست عن التجمع الوطني الديموقراطي عزمي بشارة أن الإجراء الإسرائيلي القاضي بإلغاء تصاريح إقامة ٦٠٠ فلسطيني مقدسي حالياً هو إجراء خطير وقد يتهدد آلاف المقدسيين الذين يعملون أو يواصلون تعليمهم خارج القدس.

واعتبر المرحوم فيصل الحسيني في حينه تلك الإجراءات مجرد «بداية للعمل الحقيقي المتمثل بإنهاء عملية سحب الهويات المقدسية التي لا تستند إلى أي قانون أو تشريع دولي، وعلى عكس ذلك فهي تشكل خرقاً لكل القوانين بما في ذلك اتفاق إعلان المبادئ الإسرائيلي ـ الفلسطيني في أوسلو».

وفي دراسة أعدها «بيت الشرق» قبل احتلاله بقرار من شارون ورد أن وزارة الداخلية الإسرائيلية بمواصلتها ابتكار مختلف الأساليب لسحب الهويات من المقدسيين، وتحديداً المواطنين المغتربين تمارس نوعاً من سياسة التطهير العرقي. ووصف مدير المركز ذاته، عزمي أبو السعود، الإجراءات الإسرائيلية ذاتها بأنها «غير قانونية ومخالفة للقانون الدولي

والقانون الإسرائيلي واتفاق أوسلو. وتأتي في محاولة من الجانب الإسرائيلي لإفراغ المدينة من سكانها الشرعيين وتحويلهم أقلية قبل الوصول إلى اتفاق حول التسوية الدائمة التي ستناقش الوضع النهائي للقدس». وكذلك كان موقف مؤسسة «الراعي» الإنسانية الفلسطينية.

وشرع ما يسمى بـ«اللوبي» من أجل حقوق النساء الفلسطينيات في القدس في معالجة قضايا أصحاب الهويات المصادرة أو من رفضت طلبات جمع شمل عوائلهم من حملة هوية القدس. وآزره في عمله مركز القدس للنساء، والهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ومركز بات شالوم، ورابطة أطباء من أجل حقوق الإنسان. وترمي جهود هذه الهيئات إلى وقف إجراءات وزارة الداخلية الإسرائيلية بحق المقدسيين.

وإذا تم النظر إلى الوجه السياسي لقضية سحب هويات المقدسيين التي من المحتمل تصاعدها في المستقبل المنظور، فإنه يمكن اعتبار هذه القضية تنفيذاً إسرائيلياً لسياسة الترانسفير تحت حجج إدارية، توطئة لفرض التصور الإسرائيلي التقليدي لمآل وضع القدس في إطار مفاوضات المرحلة النهائية من التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية، وهو التصور القاضي «بأسرلة» القدس نهائياً بعد أن تم تهويدها ومحاصرتها بالأطواق الاستيطانية، أو التمهيد إلى تحويل فلسطينيي القدس مجرد أقلية في مدينتهم وتالياً فرض صيغة الأحياء أو الغيتوات التي ستقود

إلى ظهور «غيتو» فلسطيني في القدس يتمتّع بنصف حكم ذاتي في أحسن الأحوال.

شرعية الوضع الخاص:

ومن جانب آخر، فإن القرار رقم (١٨١) لم يجرد الفلسطينيين من سيادتهم على القدس، حيث احتفظ سكان القدس بالسلطات التشريعية، والقضائية والضرائبية، هذه صفات تعزى إلى حق السيادة، وأكثر من ذلك فإنه لم يكن بوسع واضع القرار (الجمعية العامة)، حتى لو كان هناك تصميم مسبق، انتزاع حق السيادة من الفلسطينيين على القدس، لأن أحداً لا يستطيع أن يبين كيف أن الأمم المتحدة تملك الجدارة لإلغاء السيادة الفلسطينية على المدينة.

ومع «احتلال» إسرائيل للقدس في عام ١٩٤٨ وسيطرة الأردن على قسم منها، فإن مسألة تدويل المدينة لم تلغ، بل إن الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعادت تأكيد التدويل في قراريها رقم (١٩٤) الذي أقرته في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، ورقم (٣٠٣) بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ وكأنها لم تعترف بوجود شطرين يخضع كل منهما لسيادة مختلفة عن الأخرى.

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن «الاحتلال» الثنائي للقدس لم يلغ القرار رقم (١٨١) برغم تقادم الزمن، تماماً كما لم تلغ

القرارات الدولية المختلفة التي دعت إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم، وإلى نقض وإبطال الإجراءات الإسرائيلية المتعارضة مع وضع القدس. ونشير كذلك هنا، إلى أنه لا يوجد في النظريات القانونية، مبدأ يدعم الرأي القائل (رأي إسرائيل. .) بأن قراراً صادراً عن الأمم المتحدة يمكن أن يلغى بسبب انتهاك حرمته أو خرقه، وفي هذا السياق نذكر أن الجمعية العامة ومجلس الأمن اتخذا قرارات عديدة حول الوضع القانوني للقدس، وأدانا فيها احتلال إسرائيل وضمها للمدينة، كما أن تلك القرارات أعلنت بطلان جميع التدابير (الإسرائيلية) التي انتهكت وضع القدس القانوني، وفي تلك القرارات، تحدثت الجمعية العامة ومجلس الأمن عن «وضع القدس»، («الواقع القانوني للقدس» ـ قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٢) الصادر في ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٨، وقرار الجمعية العامة رقم (٣٢/ ٥) الصادر في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٧٧ـ أو عن «الوضع المتميز للقدس» ـ قرار مجلس الأمن رقم (٤٥٢) الصادر في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٩، والقرار رقم (٤٦٥) الصادر في ١ آذار (مارس) ١٩٨٠، والقرار رقم (٤٧٦) الصادر في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٠ ـ و«الوضع الفريد» أو «الوضع القانوني» أو «الوضع المتميز» الذي تحظى به القدس، إنما جرى إرساؤه في القرار رقم (١٨١) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧.

ونُنوه أيضاً، بأن قرارات مجلس الأمن الدولي ومنها القرار رقم (٢٦٧) الصادر في ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩، والقرار رقم (٢٧١) الصادر في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩، والقرار رقم ٢٩٨ الصادر في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، وقرار الجمعية العامة رقم (٢٢٥٣) الصادر في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧، تنطبق جميعها على «وضع القدس».

وإن اعتماد الأمم المتحدة على «وضع القدس» لإبطال مفعول التدابير التي اتخذتها إسرائيل، لهو أمر مهم من ناحيتين:

أولاً: بالرغم من أن التدويل لم يطبق بشكل عملي على الأرض، فإن نتائجه القانونية قد جرى الاعتراف بها كما حظيت هذه النتائج بدعم كامل من أجل إلغاء التدابير التي اتخذتها إسرائيل في المدينة، والتي تتعارض أصلاً مع «وضع القدس».

ثانياً: يعني ذلك أن النتائج القانونية للتدويل تنطبق على «الكيان المنفصل أو المستقل» للمدينة، التي تتألف من الشطرين القديم والجديد، بكل ما في هذه العبارة من معنى، حيث لا يوجد اختلاف حقيقي أو قانوني بين شطري المدينة، بحيث يعامل أحد الشطرين بصورة مختلفة عن معاملة الشطر الآخر، ويترتب على ذلك بالتالي أن التواجد والأعمال الإسرائيلية غير المشروعة في القدس تعتبر كلاً لا يتجزأ (وكذلك إلغاؤها) وذلك اعتماداً من تاريخ اشتمال «الوضع القانوني الدولي» للقدس بشطريها القديم والجديد.

وأكثر من ذلك فإن إسرائيل لا تستطيع إنكار شرعية «الوضع الخاص» للقدس، لأنها قبلت القرار رقم (١٨١) بشكل واضح، كما استندت إليه للإعلان عن وضعية قيامها كدولة يهودية في عام ١٩٤٨. وقد اعترفت إسرائيل كذلك ـ وبصورة محددة ـ بالأثر القانوني لذلك القرار على المدينة المقدسة، من خلال التأكيدات التي قدمتها للجمعية العامة في عام ١٩٤٩، لدعم طلبها لنيل عضوية الأمم المتحدة.

وقد أعلن مندوب إسرائيل لدى المنظمة الدولية آنذاك «أبا إيبان» أمام الجمعية العامة «أن الوضع القانوني للقدس يختلف عن وضع بقية البلاد» التي لإسرائيل حق السيادة عليها.

وجدير بالذكر أن نضيف هنا، أن نتائج خرق إسرائيل «للوضع القانوني للقدس»، قد جرى تسجيله في عدد من القرارات الدولية التي تضمنت الملاحظات التالية:

أ ـ أظهرت عدم شرعية احتلال المدينة وضمها.

ب ـ دعت إلى جلاء إسرائيل عن المدينة.

ج ـ أكدت على بطلان جميع التدابير التشريعية والإدارية والديمغرافية والعقارية، التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بقصد تغيير وضع القدس.

ضم القدس بعد الاحتلال:

ويبقى مع ذلك أن نختبر فيما إذا كان احتلال القدس وضمها، قد أثر على الوضع القانوني للمدينة، وفي هذه النقطة يمكن تمييز فترتين: تمتد الأولى منهما من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧، فيما تستغرق الفترة الثانية المدة من عام ١٩٦٧ حتى وقتنا الحاضر.

ففي المرحلة الأولى، كان هناك «احتلال ثنائي» للقدس من قبل الإسرائيليين والأردنيين، حيث استولى الإسرائيليون على القدس الجديدة، فيما سيطر الأردنيون على القدس القديمة، وقام كل طرف بضم الشطر الذي استولى عليه وأخضعه لسلطته، لكن يجب ملاحظة أن ضم الأردن للقدس القديمة لا يتوازى في الواقع مع ضم إسرائيل للقدس الجديدة، فالإجراء الإسرائيلي كان خرقاً فاضحاً للقانون الدولي، لأنه تم على يد قوة احتلال، ضد رغبة السكان الأصليين، أما تصرف الأردن فلم يكن ضماً بالمعنى المحدد لهذه الكلمة (من جانب دولة محتلة)، وإنما كان في الواقع نتيجة لوحدة الأردن وفلسطين، تلك الوحدة التي أقرتها جمعية وطنية تشكلت من عدد متساو من الفلسطينيين والأردنيين في ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٥٠.

أما ضم القدس القديمة لإسرائيل، فقد جرى في أعقاب

احتلالها لها في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، حيث أصبحت المدينة بكاملها منذ ذلك التاريخ مدينة محتلة .

وأما الذريعة التي اعتمدتها إسرائيل في ضم المدينة إليها (بشطريها) فهي ما أسمته «بالحق التاريخي أو التوراتي لاستعادة عاصمة مملكة داود وسليمان» التي وجدت قبل حوالي ثلاثين قرناً. وهذا الادعاء ينطوي على عدد من المغالطات:

أولاً: إن يهود القرن العشرين، الذين هاجروا إلى فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني عليها، أو منذ قيام إسرائيل، ليسوا في حالات كثيرة من سلالة يهود التوراة (اليهود القدماء) بل هم متهودون استغلوا الدين لتحقيق أغراض سياسية أو قومية، وقد أوضح جوزيف ريناش Joseph Reinach ـ وهو سياسي فرنسي من أصل يهودي ـ أن عدداً محدوداً جداً من اليهود المعاصرين، لهم صلة بفلسطين، وإن الغالبية العظمى من اليهود الروس والبولونيين ـ الذين شكلوا بشكل عرضي الأغلبية بين اليهود المهاجرين إلى فلسطين خلال فترة الانتداب ـ ينحدرون من «الخزر» ـ وهم قوم من التتار الذين كانوا يقطنون جنوب روسيا، وقد تهودوا كجماعة في عهد الأمبراطور شارلمان وحتى الآن لا تزال «يهوديتهم» موضع التباس وتشكيك.

ثانياً: إن صلة قديمة، من نوع الصلة المدعاة من قبل

اليهود مع القدس في عصر التوراة ـ حتى لو افترض المرء أن يهود أيامنا هذه هم من سلالة الإسرائيليين القدماء ـ لا تعطيهم الحق في ظل القانون الدولي، بالمطالبة بالمدينة أو غيرها، ولقد حكم العرب إسبانيا لوقت أطول بكثير، وأقرب إلى زماننا، من ذلك الوقت الذي حكم فيه اليهود القدس، لكن هذا الواقع لم يعط العرب حق المطالبة بإسبانيا.

وقد لخصت لجنة كنغ ـ كراين، التي شكلت في عام ١٩١٩، بناء لاقتراح الرئيس ولسون (الأميركي) من أجل التحقق من رغبات عرب فلسطين، كما ورد سابقاً، وكما نصت على ذلك المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم، لخصت الموقف القانوني في القدس بالقول: إن من الصعب الأخذ بعين الاعتبار الادعاءات التي قدمها ممثلو الحركة الصهيونية، من أن حقهم في فلسطين مبني على احتلالها من قبل اليهود قبل ألفي عام. وإسرائيل لا تستطيع اليوم الادعاء بأنها الوريث لتلك الدولة التي أنشأها داود وسليمان في العصور الغابرة، لأن الوراثة في القانون الدولي تكون نتيجة لتنازل (عن حق السيادة من قبل السكان الأصليين) لا عن طريق الفتح أو التجزئة والتقسيم.

والتنازل إجراء سياسي أو قانوني، تتخلى بموجبه دولة ما عن سيادتها وحقوقها وامتيازاتها في إقليم معين، لصالح دولة أخرى، وذلك إما بمقتضى معاهدة صلح بينهما (تعقب هزيمة حربية تلحق بإحداهما) أو البيع، كتنازل إسبانيا عن بعض

مستعمراتها في أميركا الشمالية للولايات المتحدة، أو على سبيل المبادلة أو الهبة، أو لاستعادة ما سبق اغتصابه كإعادة منطقتي الألزاس واللورين إلى فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أو لاسترضاء دولة صديقة، كتنازل فرنسا عن لواء الإسكندرون السوري لتركيا في عام ١٩٣٩.

أما المملكة اليهودية التي أنشئت على يد داود قبل ثلاثين قرناً، فقد اختفت مع شعبها في خضم غبار التاريخ، ولا يوجد حكم في القانون الدولي، يعترف بحق الوراثة من قبل دولة، مثل إسرائيل، التي أقيمت في القرن العشرين، ولهذا السبب فإن إسرائيل لا تملك أساساً قانونياً لضمها للقدس، وإعلانها إياها عاصمة لها، وأما ادعاءات إسرائيل حول القدس على أساس الحق التوراتي، فهي لا تعدو كونها هراء في هراء.

ثالثاً: لقد كان الكنعانيون ـ أجداد الفلسطينيين ـ بنوا مدينة القدس وأسسوها وسكنوها لقرون طويلة، وهم آخر جماعة من البشر استوطنت القدس خلال القرون الماضية، وقد كانوا فيها حتى بعد استيلاء الملك اليهودي داود عليها.

ومن المهم أن نلاحظ، أنه بعد نفي اليهود من القدس على يد الرومان، في أعقاب تمردهم الثاني خلال الفترة من ١٣٢ ـ ١٣٥م، لم يبق أي يهودي في القدس، ومنذ ذلك الحين أصبحت القدس على وجه الحصر عربية بسكانها وشخصيتها

طيلة القرون التي سبقت القرن التاسع عشر، حين طرأ تغيير على ديموغرافيتها بعد ذلك نتيجة للانتداب البريطاني ووعد بلفور، اللذين فرضا على الشعب الفلسطيني بطريقة غير ديمقراطية.

وفي الواقع فإن احتلال إسرائيل للقدس وضمها إليها، لم يكونا فقط يفتقران إلى أسس قانونية، بل إن انعدام هذه الأسس ينسحب كذلك على خرق إسرائيل للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وحقوق الشعب الفلسطيني.

وقد كان احتلال إسرائيل للقدس، سواء في عام ١٩٤٨، أو في عام ١٩٦٧، عملاً عدوانياً، وخرقاً فاضحاً للقانون الدولي، وكانت الحجة التي اعتمدتها إسرائيل، لتبرير عدوانها وانتهاكاتها، أن قواتها احتلت القدس الجديدة خلال الحرب بينها وبين العرب في عام ١٩٤٨، وفي الواقع فإن هذا المبرر لا أساس له من الصحة على الإطلاق لأن القوات اليهودية استولت على الأحياء العربية في القدس الجديدة قبل انتهاء الانتداب البريطاني ونشوب الحرب في عام ١٩٤٨، بل وقبل دخول أي قوات عربية إلى فلسطين.

وقد تكرر ما حدث في عام ١٩٤٨، في عام ١٩٦٧، فقد احتلت إسرائيل المدينة القديمة، حيث سعت إلى إدخال فكرة قيامها بحرب دفاعية، في روع العالم، فيما كان ذلك العمل في

الحقيقة، عدواناً واضحاً من قبلها، لكن بصرف النظر عما إذا كانت إسرائيل قد استولت على القدس بطريق العدوان أو الحرب، فإن احتلالها لا يعطيها حق اغتصاب القدس وضمها إليها.

وأكثر من ذلك، فإن احتلال إسرائيل للقدس، وضمها إليها، يعتبران انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة التي وضعت نظاماً دولياً للمدينة، ولا تستطيع إسرائيل الادعاء بحيازة أية حقوق أو مكاسب إقليمية وسياسية عن طريق خرقها قراراً صادراً عن منظمة الأمم المتحدة ـ وبصورة خاصة ـ ذلك القرار الذي تدين بوجودها إليه.

وأخيراً وليس آخراً فإن احتلال إسرائيل للقدس وضمها إليها، يمثل انتهاكاً صارخاً للسيادة الفلسطينية، ومثل هذا الاحتلال والضم لا يؤثران ولا يملكان حق إلغاء أو تغيير حقوق الفلسطينيين في القدس. فالسيادة الفلسطينية على المدينة المقدسة ذات طبيعة غير قابلة قانونياً، للضياع أو الإلغاء، وقد نص الدستور الفرنسي (٣ أيلول ـ سبتمبر ١٧٩١) على أن السيادة كل لا يتجزأ؛ وغير قابلة للتأويل أو التحوير ولا تسري عليها قاعدة تقادم الزمن.

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن إسرائيل لم تكتسب بالاحتلال والضم حق السيادة على القدس، لأن وضعها في المدينة هو

وضع قوة احتلال عسكرية، وقد أشارت الأمم المتحدة وبشكل ثابت، إلى إسرائيل على أنها «الدولة المحتلة»، وهذا الوصف جرى تأكيده في القرارين الأخيرين اللذين صدرا عن مجلس الأمن الدولي، وهما القرار رقم (٤٧٦) الصادر في ٣٠ حزيران (يوليو) ١٩٨٠، والقرار رقم (٤٧٨) الصادر في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٨٠ أيضاً، واللذان شجبا تصرفات إسرائيل في القدس، وأوقعا عليها اللوم. وإنه لمبدأ راسخ في القانون الدولي، أن الدولة المحتلة لا تستطيع اكتساب حق السيادة على الإقليم الذي تحتله واحتلالها لا ينفي أو يلغي حق السيادة للسيد الأصلي والشرعي، كما أن الاحتلال عن طريق الحرب لا يؤدي إلى تحويل السيادة لمصلحة المحتل، الذي بالكاد يكتسب حق إدارة الإقليم المحتل لفترة مؤقتة. والقاعدة هنا يمكن بسطها على النحو التالي: إن الاستيلاء على بلد أو إقليم ما، لا يمنح المحتل صيغة شرعية لاكتساب هذا البلد أو الإقليم وذلك منذ الحظر العام على اللجوء إلى القوة (ميثاق باريس ١٩٢٨، وميثاق الأمم المتحدة ـ البند الثاني ـ الفقرة الرابعة).

وقاعدة أن الاستيلاء على بلد ما لا يلغي حق السيادة الشرعية للسكان الأصليين، ليست فكرة حديثة العهد تماماً، بل إنها بنيت على أساس مشروعية حق الملكية (بتسكين اللام) حيث استعيدت سيادات عديدة في عام ١٨١٥ في الفترة التي سبقت حروب نابليون في أوروبا، ومثال ذلك أن وضع الأمة

البولندية كان مصاناً خلال الفترة التي علقت خلالها سلطة الدولة فيما بين عام ١٧٩٥ ـ ١٩١٩، فقد استعادت بولندا سيادتها بالرغم من احتلال وضم أراضيها، وعلى نفس القاعدة، استعادت بلدان عديدة سيادتها بعد فترة الاحتلال والضم والأمثلة على ذلك عديدة: فقد استعادت أثيوبيا سيادتها بعد قيام إيطاليا بإخضاعها وضمها إليها في عام ١٩٣٦ وكذلك بولندا بعد احتلالها من قبل كل من روسيا وألمانيا في عام ١٩٣٩، والنمسا بعد إجبارها على الاتحاد مع ألمانيا في عام ١٩٣٨، وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا بعد الاستيلاء على أراضيهما وضمهما خلال الحرب العالمية الثانية.

وفي جميع هذه الحالات، فإن السيادة الشرعية احتفظ بها كسيادة باقية Residual Sovereignty وعليه فإن فكرة مشروعية حق الملكية هي في الواقع تطبيق عملي لمبدأ عدم القبول باكتساب الإقليم عن طريق الحرب وبالتالي فإن سيادة الفلسطينيين على القدس لم تلغ أو تفقد، ونشير هنا إلى ما لاحظه أوكينل D.P. O'Connell من أن الإقليم أو الأرض لا يمكن فقدانهما بدون توفر النية للتنازل عنهما، ومثله يلاحظ شوارزنبرغر G. Schwarzenberger أنه في عصرنا الحاضر، فالقانون الدولي في حد ذاته غير كاف لتحويل الاحتلال في زمن الحرب إلى نقل للسيادة وحتى في العلاقات بين دولتين متحاربتين، فهذا «الحق» يتطلب دعماً عن طريق اعتراف بصورة

إيجابية، أو موافقة أو على الأقل معرفة شخصية من صاحب السيادة السابق على الإقليم، وفي هذا النطاق نجد أن الفلسطينيين لم يتخلوا عن حقهم في القدس، كما لم يعترفوا باكتساب إسرائيل لأية حقوق في المدينة.

ومن جانب آخر ـ كما لاحظنا سابقاً ـ فإن تقادم الزمن لم يضف صفة الشرعية على احتلال إسرائيل للقدس وضمها إليها. ويلاحظ البروفسور جيرو Giraud في هذا المجال، أنه بالنظر إلى التباين في القانون الشخصي فإنه لا يمكن تصور أحكام في القانون الدولي تحيل أوضاعاً غير قانونية إلى أوضاع قانونية.

وفي ضوء أسبقية الاعتبارات، فإن احتلال إسرائيل وضمها للقدس لا يمنحها أية حقوق فيها، باعتبارها دولة محتلة، كما أنه من غير المسموح به تجزئة الوضع القانوني للمدينة، ذلك الوضع المصمم وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وكلاهما قابل للتطبيق العملي دون أي تناقض بينهما، لأن سيادة الدولة يمكن أن تتواجد جنباً إلى جنب مع تدويل مدينة أو إقليم ما في بعض المراحل، وهذا ما يشير إليه البروفسور تشارلز روسو Charles Rousseau بقوله إن التدويل لا يتطلب ممارسة فعلية للسيادة من قبل الهيئة الدولية، ويقدم لنا مثالاً على ذلك طنجة، التي بالرغم من تدويلها، فقد بقيت تحت سيادة المغرب. وهذا الوضع يقودنا إلى القول إن تدويل القدس من قبل الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، والقرارات

المختلفة التي تبنتها منذ ذلك الوقت ـ والمتعلقة بوضع المدينة ـ لا تتنافى مع أن تمنع سيادة الشعب الفلسطيني على القدس. وهذه القرارات تنقسم في الواقع إلى نوعين:

١ ـ تلك التي تظهر بطلان وعدم شرعية التدابير التي اتخذتها إسرائيل، برغم تعارضها مع الوضع القانوني للمدينة، ودعت إلى إخلاء القدس من المستوطنين اليهود، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، كما دعت إلى إلغاء جميع الإجراءات المتخذة بهدف تغيير شخصية ووضع المدينة، بما في ذلك الإجراءات القانونية والإدارية والعقارية والممتلكات العربية المصادرة، ثم تفكيك وإزالة المستوطنات اليهودية.

وليس هناك شك في أن تنفيذ هذه القرارات لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع حق السيادة للفلسطينيين، بل على العكس من ذلك، فإنه يساعد على استعادة القدس لشخصيتها التاريخية، ولا يجوز أن نغفل هنا أيضاً، أن تطبيق هذه القرارات، هو شرط مسبق لتدويل المدينة.

٢ ـ أما مجموعة القرارات التي أرست النظام الدولي الخاص، وتحديداً القرارات رقم (١٨١) و(١٩٤) و(٣٠٣) فإنها تتضمن ثلاثة عناصر هي:

أ ـ مبدأ التدويل.

ب ـ الأحكام الخاصة بإدارة المدينة من قبل حاكم يجري

اختياره من قبل مجلس الوصاية ويعين من قبل أهالي القدس وبقية أنحاء فلسطين.

ج ـ الاحتفاظ بالسلطات التشريعية والضرائبية لمجلس تشريعي، يجري انتخابه من قبل سكان المدينة المقدسة.

«أسرلة» القدس:

وكنتيجة، فإن الوضع القانوني للقدس، يقوم على نظام دولي خاص ملائم للكيان المستقل لمدينة القدس، كما هو موضح في القرار رقم (١٨١) الصادر في عام ١٩٤٧، والذي يتصور إناطة إدارة المدينة بالأمم المتحدة، لكنه يترك خصائص السيادة الأخرى، وبشكل أساسي، السلطات التشريعية والضرائبية والعدلية منوطة بسكان القدس. ونعيد ولو على سبيل التكرار مناقشة قرار التقسيم قانونياً وليس على سبيل العرض التاريخي (بالاستناد إلى معلومات وردت في محاضرة للدكتور وليد الخالدي):

كان قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يتصور، إضافة إلى دولة عبرية ودولة فلسطينية، إنشاء نظام خاص للقدس كـ «كيان منفصل» تحت وصاية الأمم المتحدة.

وتألفت المنطقة التي كان يفترض أن يشملها هذا النظام

من مدينة القدس بأكملها ضمن حدودها البلدية في ظل الانتداب. وأضيفت إلى هذه المنطقة حوالي ١٦ قرية عربية. وكان سكان «الكيان المنفصل» يتألفون من أقل بقليل من ١٠٠ ألف يهودي و١٠٥ آلاف عربي.

وأهم شيء ينبغي تذكره في شأن قرار التقسيم في ما يتعلق بالقدس هو أن المدينة لم يكن مفترضاً أن تكون داخل أي من الدولتين العبرية أو الفلسطينية، ولهذا السبب أعطيت صفة «الكيان المنفصل».

وأكثر ما يجري تذكره عن قرار التقسيم هو أن العرب رفضوه واليهود وافقوا عليه.

وكان العرب، بالطبع، رفضوه فعلاً، باستثناء الملك عبد الله، ووافق عليه اليهود شكلاً، لأن قبول اليهود للتقسيم لم يشمل قبول «الكيان المستقل». وكما تشير «خطة داليت» للهاغانا كانت القيادة اليهودية مصممة على ربط الدولة اليهودية المفترضة بالقدس في «الكيان المستقل».

وبما أن «الكيان المستقل» كان يقع في عمق الأراضي العربية، وسط الدولة العربية المفترضة، فإن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عسكرياً. ومنذ مطلع نيسان/ أبريل ١٩٤٨ ـ قبل انتهاء الانتداب وقبل دخول الجيوش العربية النظامية ـ شنت القوات العبرية هجومين عسكريين كبيرين: أحدهما من تل أبيب في اتجاه

القدس عبر أراض خصصها قرار التقسيم للدولة الفلسطينية، والثاني انطلاقاً من الأحياء اليهودية داخل المدينة نفسها.

وفي سياق الهجوم الثاني سقطت القدس الغربية بأكملها في أيدي الهاغانا ونفذت مجزرة دير ياسين على أيدي جماعات الأرغون والليهي بقيادة بيغن وشامير على التوالي.

وحتى قبل انتهاء الانتداب في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، كان هدف الهاغانا الاستيلاء على بلدية القدس كلها والجزء الأكبر من «الكيان المستقل» ذاته. ولم يحبطه سوى دفاع أهل القدس المستميت والتدخل آخر لحظة من قبل «الجيش العربي» لشرق الأردن.

هكذا، تحقق الوجود اليهودي في القدس الغربية كلها وفي «شريط» يربطها بالساحل، بواسطة الاحتلال العسكري في انتهاك لقرار التقسيم الذي أنشأ الدولة العبرية. وهذا هو السبب في أن المجتمع الدولي، بما فيه الولايات المتحدة، لم يعترف أبداً بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية.

أما بالنسبة إلى تأثير حرب ١٩٦٧، فإن إسرائيل تقدم مجادلتين رئيسيتين لتبرير أعمالها في القدس الشرقية منذ الاحتلال. الأولى، رفض الأردن السماح بالوصول إلى «حائط المبكى» في الفترة بين الهدنة في ١٩٤٩ وحرب ١٩٦٧. والثانية، إطلاق أولى الرصاصات في القدس في حرب ١٩٦٧.

ويُقدم رفض إعطاء منفذ إلى حائط المبكى بين ١٩٤٩ و١٩٦٧ باعتباره مثالاً على عدم تسامح المسلمين. وهذا هراء، بالطبع، كما هو واضح من سلوك المسلمين في القدس على امتداد أكثر من ألف سنة.

كما يتضح من السجل التاريخي أنه قبل ظهور الصهيونية السياسية (وخصوصاً بعد إعلان بلفور)، لم يكن حائط المبكى أبداً موضع خلاف عربي - يهودي. وكان رفض إعطاء منفذ إليه بين ١٩٤٩ و١٩٦٧ أحد النتائج الكارثية لحرب ١٩٤٨ نفسها، إلى جانب نتائج أخرى كثيرة - مثل اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم ٩٥٠ ألفاً، وفقدان ممتلكاتهم وأراضيهم في عشرات المدن وأكثر من ٤٠٠ قرية فلسطينية.

ونظراً للتأكيد المتكرر من جانب إسرائيل على فقدان المنفذ إلى حائط المبكى بين ١٩٤٩ و١٩٦٧، يتساءل المرء عن فقدان المنفذ إلى الأماكن المقدسة المسيحية والمسلمة اليوم لمئات الألوف من فلسطينيي الضفة الغربية وغزة الذين يمنعون بشكل منتظم من دخول «القدس الموحدة» في ظل سياسات الإغلاق الإسرائيلية غير المنقطعة.

و«إثم الحرب» الذي اقترفه الأردن كما يدّعي الصهاينة، بإطلاق أول طلقات في القدس أعطى إسرائيل حجة «الدفاع عن النفس» التي تستخدمها مراراً وتكراراً كتبرير شامل لاستيلائها

على المدينة وكل ما تبع ذلك. وما لا يذكر هو أن طلقات الأردن الأولى أعقبت الهجوم الإسرائيلي المباغت، الذي كان قطع شوطاً متقدماً بالفعل في وقت سابق صباح الخامس من حزيران (يونيو). وربما كان التعليق الأفصح في هذا الشأن ما جاء على لسان إسحق رابين رئيس الأركان خلال حرب ١٩٦٧:

«في ١٩٤٨ أُجبرنا على أن نترك القدس الشرقية في أيدي العدو، ومنذ بدء الحرب الحالية (١٩٦٧) يلازمنا الإحساس بأن علينا ألاّ نفوّت الفرصة التاريخية مرة أخرى».

واليوم، المفهوم الأساسي الذي يبدو أنه يؤطر كل النقاش حول القدس هو مفهوم «وحدة القدس». ومن حيث المبدأ، يبدو هذا المفهوم لائقاً بـ «المدينة الذهبية» ومجسّداً لأهميتها العالمية بالنسبة إلى الإنسانية. لكن تظهر عند تفحصه عن كثب حقيقة مختلفة.

كما يظهر تخطيط بياني بسيط يبيّن المكونات الرئيسية الأربعة لبلدية «القدس الموحدة» اليوم.

المقاطع المؤشرة بالأحرف اللاتينية (I) و(II) تمثل القدس الغربية المسماة بالإسرائيلية إلى حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. المقطع (I) هو ذلك الجزء من البلدية في عهد الانتداب البريطاني الذي استولت عليه القوات اليهودية في ١٩٤٨، قبل

انتهاء الانتداب. والمقطع (II)، الذي احتل أيضاً خلال حرب ١٩٤٨، قبل انتهاء الانتداب. والمقطع (II)، الذي احتل أيضاً خلال حرب ١٩٤٨، هو المنطقة الواقعة خارج الحدود البلدية للانتداب التي ضمتها إسرائيل إلى البلدية بين ١٩٤٨ و١٩٦٧.

ويؤلف الجزءان (I) و(II) معاً نسبة ٣٥ في المئة من بلدية القدس الحالية.

واحتلت الـ٦٥ في المئة المتبقية ـ الجزءان (III) و(IV) ـ في ١٩٦٧. ويؤلف (III)، الذي كان بلدية القدس الأردنية في ١٩٦٧، نسبة ٥ في المئة من المساحة الكلية ويشمل «المدينة القديمة» التي توجد فيها الأماكن المقدسة الرئيسية. ويتألف (IV)، أو ٦٠ في المئة من المساحة الكلية الحالية، من مناطق الضفة الغربية عدا القدس الأردنية.

وعلى صعيد حيازة الأملاك في كل من هذه المناطق في ١٩٤٨، تبدو الصورة كالتالي:

في الجزء (I)، لم تزد الأملاك العائدة لليهود عن ٣١ في المئة. وكانت ملكية المتبقي تعود إلى الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، وإلى مؤسسات مسيحية عالمية. وضم هذا القطاع الأحياء السكنية الفلسطينية الأكثر غنى إضافة إلى الجزء الأكبر من المركز التجاري الفلسطيني.

وعاش ما لا يقل عن ٢٥ ألف فلسطيني، معظمهم

مسيحيون، في الجزء (I). وخلال القتال الذي دار في ١٩٤٨ فروا أو طردوا من هذه المنطقة وصودرت أملاكهم. وحتى في ظل «القدس الموحدة» لم يسمح لأي منهم بالعودة.

وفي الجزء (II)، كان الفلسطينيون يملكون ما لا يقل عن ٩٠ في المئة من مساحة المنطقة، وتشمل أراضي القرى التي احتلت أو دمّرت مثل دير ياسين ولفتا وعين كارم والمالحا. ومعظم المباني الحكومية الإسرائيلية في هذه المنطقة، بما فيها الكنيست، مشيد على أرض فلسطينية مصادرة.

وفي الجزء (III)، لم تزد أملاك اليهود على ١ في المئة من المجموع، فيما كانت البقية تعود للفلسطينيين أو لكنائس ومنظمات مسيحية عالمية. وحتى في الحي اليهودي، لم يملك اليهود أكثر من خمس الأملاك: كان الحي يهودياً بالأساس عبر الاستئجار وليس الملكية. وكانت بقية الحي تابعة كأوقاف إلى عائلات مقدسية قديمة مختلفة. وفي إطار «المدينة القديمة»، كان اليهود يؤلفون في بداية ١٩٤٨ أقلية صغيرة ١٧٠٠ بالمقارنة مع ٢٠ ألفاً من الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين، على رغم أن اليهود كانوا يشكّلون غالبية في القدس ككل.

وبعد الاحتلال في ١٩٦٧، جرى توسيع الحي اليهودي بشكل كبير خارج نطاقه الأصلي عبر المصادرات وهدم المئات من أملاك المسلمين. وطرد ما لا يقل عن ٥ آلاف من المقيمين الفلسطينيين.

ويؤلف الجزء (IV) نسبة ٦٠ في المئة من بلدية القدس الحالية. وكانت الملكية اليهودية قبل ١٩٤٨ في هذه المنطقة أقل من ١ في المئة. وتقدم حدود الجزء (IV) مثالاً رهيباً على التلاعب بالحدود الإدارية لأهداف سياسية وتطبيقه بدقة عسكرية ووحشية كوسيلة للهيمنة القومية.

ولا يتسع المجال لعرض التطورات التي جرت في الجزء (IV) منذ ١٩٦٧. وهذه الخريطة، التي أعدتها منظمة «بتسليم» الإسرائيلية، تتحدث عن نفسها، وما لا تتحدث عنه ـ عندما نتذكر أنه في ١٩٦٧ كانت الملكية اليهودية أقل من ١ في المئة ـ هو جبروت الاحتلال.

كما تتحدث عن ذهنية تعيش في زمن آخر تعتبر فيها الأراضي التي تعود ملكيتها إلى غير الأوروبيين مجرد شيء لا يعود لأحد.

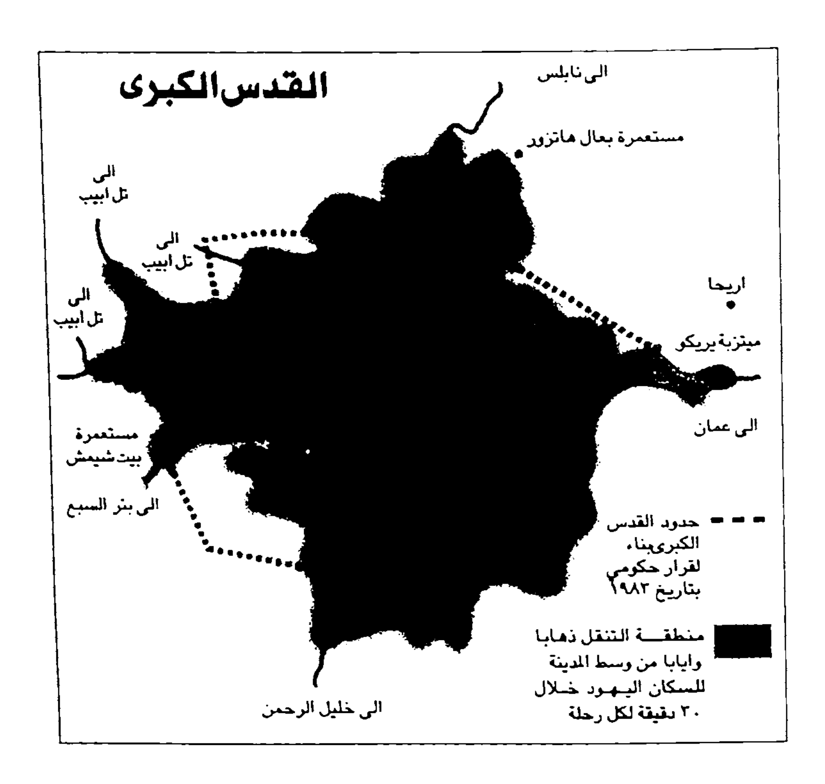
وفي ١٩٦٧، لم يكن أي يهودي يعيش في هذه المنطقة. واليوم، يعيش هناك ١٦٠ ألف يهودي. وكما ذكر سابقاً، لا يعيش أي فلسطيني في القدس الغربية، ولم يستعد أي فلسطيني أملاكه هناك.

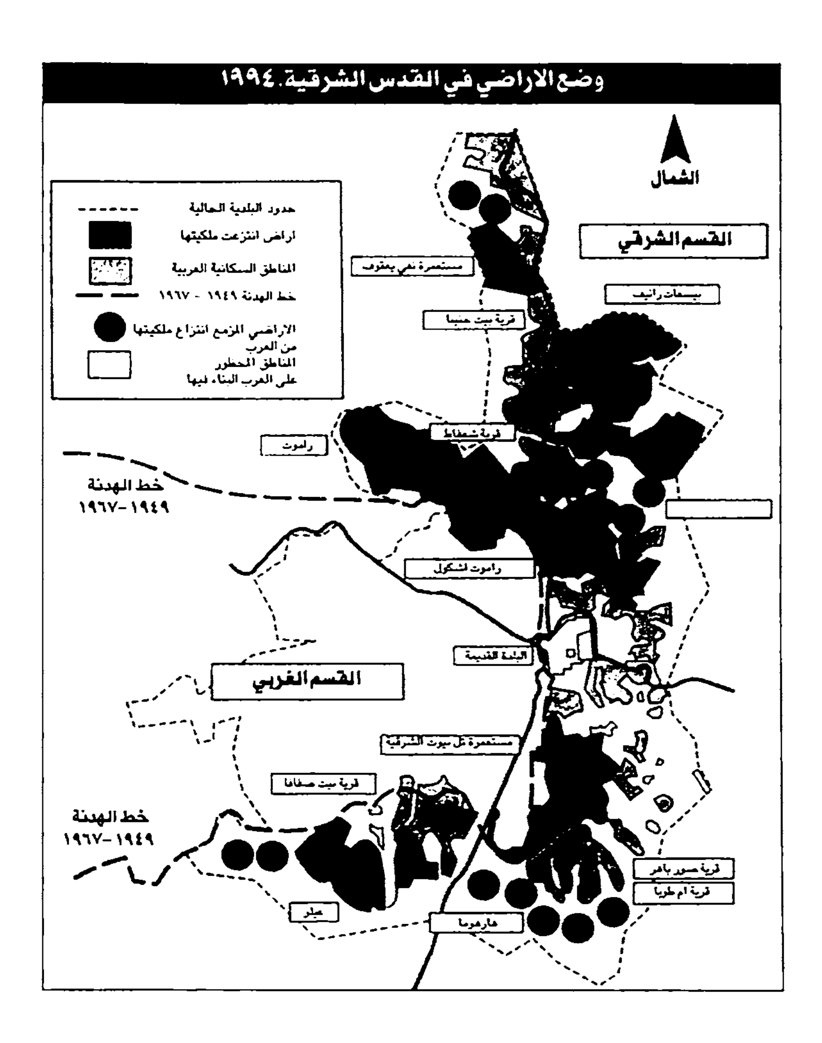
وتضاعف عدد الفلسطينيين في القدس الشرقية بين ١٩٦٧ و١٩٩٥ نتيجة زيادة طبيعية في عدد السكان، من ٧٠ ألفاً إلى حوالي ١٥٠ ألفاً، إلاّ أنهم محاصرون ولا يملكون منفذاً إلى

الضفة الغربية ناهيك عن الأردن أو البحر ومهددون بأن يتحولوا إلى سكان ما يشبه الغيتو وسط المدينة التي تمثل القلب من وطنهم.

كل ذلك والحديث حتى الآن عن الحدود البلدية في فترة ما بعد ١٩٦٧. لكن إسرائيل تلجأ أيضاً، حول محيط بلدية القدس كله، إلى تكثيف الوجود الديموغرافي اليهودي تحت ستار عنوان غير مؤذ ظاهرياً هو «التخطيط للقدس الكبرى».

هكذا، يجري توسيع الحدود البلدية كأمر واقع على حساب أي كيان فلسطيني يمكن أن تخرج به. ويمكن أن نتلمس بواسطة هذه الخريطة حجم المنطقة التي تنوي إسرائيل تخصيصها لمدينة القدس «الموحدة» الإضافية هذه. إذ يلاحظ أن حجم «القدس الكبرى» هو عدة أضعاف حجم الحدود البلدية الموسعة للقدس بعد ١٩٦٧.


القدس الكبرى
الى نابلس
مستعمرة بعال هاتزور
الى
تل ابيب
الى
تل ابيب
الى
تل ابيب
اريحا
ميتزبة يريكو
الى عمان
مستعمرة
بيت شيمش
الى بئر السبع
الى خليل الرحمن
حدود القدس الكبرى بناء لقرار حكومي بتاريخ ١٩٨٣
منطقة التنقل ذهابا وايابا من وسط المدينة للسكان اليهود خلال ٣٠ دقيقة لكل رحلة


وضع الاراضي في القدس الشرقية. ١٩٩٤
الشمال
حدود البلدية الحالية
اراض انتزعت ملكيتها
المناطق السكانية العربية
خط الهدنة ١٩٤٩ - ١٩٦٧
الاراضي المزمع انتزاع ملكيتها من العرب
المناطق المحظور على العرب البناء فيها
القسم الشرقي
مستعمرة نفي يعقوب
بسغات زئيف
قرية بيت حنينا
قرية شعفاط
راموت
خط الهدنة ١٩٤٩-١٩٦٧
راموت اشكول
البلدة القديمة
القسم الغربي
مستعمرة تل بيوت الشرقية
قرية بيت صفافا
خط الهدنة ١٩٤٩-١٩٦٧
قرية صور باهر
قرية ام طوبا
جيلو
هارحوما

ملاحق

قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس

قرار رقم ١٨١ ـ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧

الجزء الثالث

مدينة القدس

أ ـ نظام خاص:

يجعل لمدينة القدس **كياناً منفصلاً** **(Corpus Separatum)** خاضعاً لنظام دولي خاص، وتتولّى الأمم المتحدة إدارته، ويعيّن مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

ب ـ حدود المدينة:

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية، مضافاً إليها القرى والبلدات المجاورة، وأبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وأبعدها غرباً عين كارم. وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا كما هو موضح على الخريطة التخطيطية المرفقة (ملحق ب).

ج ـ نظام المدينة الأساسي:

على مجلس الوصاية، خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحاضر، أن يضع ويقر دستوراً مفصلاً للمدينة، يتضمن جوهر الشروط.

على السلطة الإدارية أن تتبع، في أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية، الأهداف الخاصة التالية:

١ ـ الإدارة الحكومية، مقاصدها الخاصة:

أ ـ حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة، الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم ـ الإسلام والمسيحية واليهودية ـ وصيانتها، والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام ـ السلام الديني خاصة ـ مدينة القدس.

ب ـ دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم، سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أم في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها، وتأمين الأمن والرفاهية، وتشجيع كل تدبير بنّاء من شأنه أن يحسّن حياة السكان، آخذاً بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات.

٢ ـ الحاكم والموظفون الإداريون:

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولاً أمامه. ويكون هذا الاختيار على أساس كفاءته الخاصة دون مراعاة لجنسيته، على ألاّ يكون مواطناً لأيّ من الدولتين في فلسطين.

يمثّل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية، بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية. وتعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين، يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (١٠٠) من الميثاق. ويُختارون، قدر الإمكان، من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أيّ تمييز عنصري. وعلى الحاكم أن يقدّم مشروعاً مفصلاً لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية، لينال موافقته عليه.

٣ ـ الاستقلال المحلي:

أ ـ يكون للوحدات القائمة حالياً ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

ب ـ يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة، تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه.

وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية للمدينة.

٤ ـ تدابير الأمن:

أ ـ تُجَرَّد مدينة القدس من السلاح، ويُعْلَن حيادها، ويُحَافَظ عليه، ولا يُسْمَح بقيام أيّة تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها.

ب ـ في حال عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها، من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعّال.

ج ـ للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية، يجند أفرادها من خارج فلسطين، ويُعطى الحاكم الحق في التصرف في بنود الميزانية بحسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والإنفاق عليها.

٥ ـ التنظيم التشريعي:

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بِيَد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري، على أساس تمثيل نسبي لسكان

مدينة القدس البالغين، وبغير تمييز من حيث الجنسية. ومع ذلك، فيجب ألاّ يتعارض أيّ إجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب ألاّ يسود هذه الأحكام أيّ قانون أو لائحة أو تصرف رسمي. ويعطي الدستور الحاكم الحق في الاعتراض (VETO) على مشاريع القوانين المتنافية مع الأحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية في حال تخلّف المجلس عن الموافقة في الوقت الملائم على مشروع قانون يُعتبر جوهرياً بالنسبة إلى سير الإدارة الطبيعي.

٦ ـ القضاء:

يجب أن ينص القانون على إنشاء نظام قضائي مستقل، يشتمل على محكمة استئناف يخضع لولايتها سكان المدينة.

٧ ـ الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي:

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني، ومقيَّدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق منه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك. ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة، ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية، وذلك على أساس من عدم

التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورعاياها.

٨ ـ حرية العبور TRANSIT والزيارة والسلطة على المقيمين:

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيهما، وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها، بالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى، خاضعة لسلطة الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية.

٩ ـ العلاقات بالدولتين العربية واليهودية:

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية، ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة.

١٠ ـ اللغات الرسمية:

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة بحسب الحاجة.

١١ ـ المواطنة:

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس، ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها، أو ما لم يكونوا عرباً أو يهوداً قد أعلنوا نيتهم أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية أو الدولة اليهودية طبقاً للفقرة (٩) من القسم (ب) من الجزء الأول من المشروع الحاضر.

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.

١٢ ـ حريات المواطنين:

أ ـ يضمن لسكان المدينة بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة، حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم، وحرية القول، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها، وحرية التظلم.

ب ـ لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل، أو الدين، أو اللغة، أو الجنس.

ج ـ يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساوٍ في التمتع بحماية القانون.

د ـ يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية

لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف، كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.

هـ ـ مع عدم الإخلال بضرورات النظام العام وحسن الإدارة، لا يُتَّخَذ أيّ إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، ولا يجوز عمل أيّ تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.

و ـ تؤمن المدينة تعليماً ابتدائياً وثانوياً كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها، ووفق تقاليدها الثقافية. وإن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية، شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة، لن تنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة.

ز ـ لا يجوز أن تُحَدَّ حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أيّ لغة كانت في أحاديثه الخاصة، أو في التجارة، أو الأمور الدينية، أو الصحافة، أو المنشورات بجميع أنواعها، أو الاجتماعات القائمة.

١٣ ـ الأماكن المقدسة:

أ ـ لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة، والأبنية والمواقع الدينية.

ب ـ تُضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، والأبنية والمواقع الدينية، وحرية ممارسة العبادة، وفقاً للحقوق القائمة، شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.

ج ـ تُصان الأماكن المقدسة، والأبنية والمواقع الدينية، ويُحَرَّم كل فعل من شأنه أن يسيء بأيّ صورة كانت إلى قداستها. وإن رأى الحاكم، في أيّ وقت، ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جواباً عن طلبه خلال مدة معقولة.

د ـ لا تُجبى أيّ ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان مُعفى منها وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي)، ولا يلحق أيّ تعديل في هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو الساكنين من أثر الضريبة العام في وضع أقل ملاءمة مما كان عليه حالهم وقت تبنّي توصيات الجمعية العامة.

١٤ ـ سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أيّ جزء من فلسطين:

أ ـ إنّ حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية

الموجودة في مدينة القدس، يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.

ب ـ وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة، يقرر الحاكم، بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستورا الدولتين، ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين، والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها، مطبقة ومحترمة كما يجب.

ج ـ وللحاكم كذلك الحق في اتخاذ القرارات، على أساس الحقوق القائمة، في حال حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين. ويجوز للحاكم أن يستعين في أثناء قيامه بهذه المهمة، بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية.

د ـ مدة نظام الحكم الخاص:

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية، في ضوء المبادئ المذكورة أعلاه، في ميعاد أقصاه تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. ويكون سريانه، أول الأمر، خلال عشر سنوات، ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام، في أقرب وقت، بإعادة النظر

في هذه الأحكام. ويجب، عند انقضاء هذه المدة، أن يُعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية في ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة من العمل به. وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الإعلان، بطريق الاستفتاء، عن رغباتهم في التعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة.

الجزء الرابع

الامتيازات

إن الدولة التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين، بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم في أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف، مدعوّة إلى التنازل عن جميع حقوقها في إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي إنشاؤهما، وكذلك في مدينة القدس.

تبنّت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ١٢٨، بـ٣٣ صوتاً مقابل ١٣ وامتناع ١٠ كالآتي:

مع القرار: استراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، روسيا البيضاء، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، الاكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هاييتي، ايسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا،

النروج، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأميركية، أوروغواري، فنزويلا.

ضد القرار: أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سورية، تركيا، اليمن.

امتناع: الأرجنتين، تشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، أثيوبيا، هندوراس، المكسيك، المملكة المتحدة، يوغسلافيا.

قرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) في ١١/ ١٢/ ١٩٤٨
القدس . . وحق العودة

إن الجمعية العامة،

وقد بحثت الحالة في فلسطين من جديد:

١ ـ تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل (برنادوت) في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته.

وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢ ـ تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة، تكون لها المهمات التالية:

(أ) ـ القيام، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم، بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (دأ ـ ٢) الصادر في ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨.

(ب) ـ تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

(جـ) ـ القيام ـ بناء على طلب مجلس الأمن ـ بأية مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة، وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية، التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

٣ ـ تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤ ـ تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥ ـ تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق

عن طريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٦ ـ تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية، لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٧ ـ تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة ـ بما فيها الناصرة ـ والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعينة تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨ ـ تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً

أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى. ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها العادية الرابعة، اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩ ـ تقرر وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن

فوراً، بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠ ـ تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١ ـ تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢ ـ تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت إمرتها، ما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي، بصورة مجدية، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً محدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣ ـ تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام، بصورة دورية، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤ ـ تدعو الحكومات والسلطات المعنية، جميعاً، إلى التعاون مع لجنة التوفيق، وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥ ـ ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات، واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

قرار رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة ـ ٥)
بتاريخ ٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧

دعوة إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة
لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها في المستقبل

إن الجمعية العامة،

إذ يساورها شديد القلق للحالة السائدة في القدس نتيجةً للتدابير التي اتخذتها «إسرائيل» لتغيير مركز المدينة،

١ ـ **تعتبر** أن تلك التدابير غير صحيحة.

٢ ـ **وتطلب** إلى «إسرائيل» إلغاء جميع التدابير التي اتخذتها والامتناع فوراً عن الإتيان بأيّ عمل من شأنه تغيير مركز القدس،

٣ ـ **تطلب** من الأمين العام إعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الحالة وعن تنفيذ هذا القرار، وذلك في غضون أسبوع على الأكثر على تنفيذه.

تبنّت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ١٥٤٨، بـ ٩٩ صوتاً مع القرار مقابل لا أحد وامتناع ٢٠.

قرار رقم ٣٥/ ١٦٩ ـ ١٥/ ١٢/ ١٩٨٠

إلغاء الإجراءات الإسرائيلية في القدس

إنّ الجمعية العامة،

إذ تذكر وتؤكد من جديد قراريها ٢٢٥٣ (دإط ـ ٥) المؤرخ في ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٧، و٢٢٥٤ (دإط ـ ٥) المؤرخ في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧،

وإذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن المتعلقة بطابع ومركز القدس الشريف، ولا سيّما القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٨، و٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ في ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩، و٢٧١ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩، و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، و٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار (مارس) ١٩٨٠، و٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٠، و٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٨٠،

وإذ تؤكد من جديد عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة،

وإذ تضع في اعتبارها المركز الخاص للقدس والحاجة،

بوجه خاص، إلى حماية وصون البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة في المدينة،

وإذ تعرب عن ارتياحها للقرار الذي اتخذته الدول التي استجابت لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) فسحبت ممثليها الدبلوماسيين من مدينة القدس الشريف،

وإذ تشير إلى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩،

وإذ تشجب إمعان «إسرائيل» في تغيير الطابع المادي لمدينة القدس الشريف وتكوينها الديموغرافي وهيكلها المؤسسي ومركزها،

وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء سنّ «قانون أساسي» في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) يعلن إجراء تغيير في طابع ومركز مدينة القدس الشريف، بما يترتّب على ذلك من آثار على السلم والأمن،

١ ـ **توجّه أشد اللوم** إلى «إسرائيل» لسنّها «القانون الأساسي» المتعلق بالقدس؛

٢ ـ **تؤكد** أنّ سنّ هذا «القانون الأساسي» من جانب «إسرائيل» يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا يؤثر على استمرار تطبيق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، في الأراضي

الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٣ ـ تقرر أن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها «إسرائيل»، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي غيّرت أو تتوخّى تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف، وبخاصة «القانون الأساسي» المتعلق بالقدس الذي سُنَّ مؤخّراً وإعلان القدس عاصمة «لإسرائيل»، باطلة أصلاً ويتعيّن إلغاؤها فوراً؛

٤ ـ **تؤكد أيضاً** أن هذا الإجراء يمثّل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٥ ـ **تقرر** ألاّ تعترف بذلك «القانون الأساسي» ولا بما تتخذه «إسرائيل» من إجراءات أخرى تستهدف، استناداً إلى هذا القانون، تغيير طابع القدس ومركزها، وتطلب إلى جميع الدول والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الدولية أن تمتثل لهذا القرار والقرارات الأخرى المتصلة بالموضوع، وتحثها على عدم القيام بأي عمل لا يتفق وأحكام هذا القرار وسائر القرارات ذات الصلة.

تبنّت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ٩٥، بـ١٤٣ صوتاً مع القرار مقابل ١ ضده وامتناع ٤ وغياب ٥.

قرار رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) بتاريخ ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٨

دعوة «إسرائيل» إلى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس

إنّ مجلس الأمن،

إذ يذكر بقراري الجمعية العامة، رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة ـ ٥) الصادر في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧، والقرار رقم ٢٢٥٤ (الدورة الاستثنائية الطارئة ـ ٥) الصادر في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧،

وقد نظر في كتاب ممثل الأردن الدائم رقم (S/8560)، بشأن الوضع في القدس، وتقرير الأمين العام رقم (S/8146)،

وقد استمع إلى البيانات التي أُلقِيَت في المجلس،

وإذ يلاحظ أن «إسرائيل» اتخذت، منذ تبني القرارات المذكورة أعلاه، المزيد من الإجراءات والأعمال التي تتنافى مع هذه القرارات،

وإذ يذكر الحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل،

وإذ يذكر، من جديد، رفضه الاستيلاء على الأراضي بالغزو،

١ ـ **يشجب** فشل «إسرائيل» في الامتثال لقرارات الجمعية العامة المذكورة أعلاه.

٢ ـ **يعتبر** أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها «إسرائيل» بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغير في وضع القدس.

٣ ـ **يدعو** «إسرائيل»، بإلحاح، إلى أن تبطل هذه الإجراءات، وأن تمتنع فوراً عن القيام بأيّ عمل آخر من شأنه أن يغيّر في وضع القدس.

٤ ـ **يطلب** من الأمين العام أن يقدّم تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار.

تبنّى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ١٤٢٦، بـ١٣ صوتاً. امتناع الولايات المتحدة.

قرار رقم ٤٧٦ (١٩٨٠) ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٠

إعلان بطلان الإجراءات التي اتخذتها «إسرائيل» لتغيير طابع القدس

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في رسالة مندوب باكستان، الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، المؤرخة في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٨٠، كما تضمنتها الوثيقة S/13966 المؤرخة في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٨٠،

إذ يؤكد مجدداً أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص بالقدس، خصوصاً ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ على هذا البعد،

وإذ يؤكّد من جديد قراراته المتعلقة بمعالم مدينة القدس الشريف ووضعها، خصوصاً قراراته ٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في

٢١ أيار (مايو) ١٩٦٨، و٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ في ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩، و٢٧١ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩، و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، و٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار (مارس) ١٩٨٠،

وإذ يذكّر باتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب،

وإذ يشجب استمرار «إسرائيل» في تغيير المعالم المادية والتركيب الجغرافي والهيكل المؤسسي ووضع مدينة القدس الشريف،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن الخطوات التشريعية التي بدأها الكنيست الإسرائيلي بهدف تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها،

١ ـ **يؤكد من جديد** الضرورة الملحّة لإنهاء الاحتلال المطوّل للأراضي التي تحتلها «إسرائيل» منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛

٢ ـ **يشجب بشدة** استمرار «إسرائيل» بصفتها القوة المحتلة، رفض التقيد بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات العلاقة؛

٣ ـ **يؤكد مجدداً** أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها «إسرائيل»، القوة المحتلة، والرامية إلى تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، ليس لها أيّ مستند قانوني وتشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٤ ـ **يؤكد** أن كل هذه الإجراءات التي غيّرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها الجغرافي والسكاني والتاريخي هي إجراءات باطلة أصلاً، ويجب إلغاؤها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

٥ ـ **يدعو بإلحاح** «إسرائيل»، القوة المحتلة، إلى التقيّد بهذا القرار وقرارات مجلس الأمن السابقة، وإلى التوقف عن متابعة السياسة والإجراءات التي تمسّ بمعالم مدينة القدس الشريف ووضعها؛

٦ ـ **يؤكد مرة أخرى تصميمه**، في حال عدم تقيّد «إسرائيل» بهذا القرار، على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار.

تبنّى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٢٤٢، بـ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع ١ كالآتي:

مع القرار: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، البرتغال، بنغلادش، تونس، جامايكا، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، زامبيا، الصين، فرنسا، الفيليبين، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر.

ضد القرار: لا أحد.

امتناع: الولايات المتحدة الأميركية.

المصادر والمراجع

١ ـ د. الحسيني إسحاق: التراث الإسلامي، القاهرة ١٩٦٦.

٢ ـ د. هيكل حسين: عروبة القدس، ١٩٦٨.

٣ ـ حبشي حسن: الشرق الأوسط بين شقي الرحى، القاهرة ١٩٣٨.

٤ ـ كوسا الياس: قضت مضاجعهم، حيفا ١٩٦٠.

٥ ـ د. فودة عز الدين: القدس والخلافات الدولية، ١٩٦٩، الناشر منظمة التحرير الفلسطينية.

٦ ـ التل عبد الله: كارثة فلسطين.

٧ ـ الموسوعة اليهودية، لندن، قرارات الأمم المتحدة.

● **دوريات:**

١ ـ مجلة الباحث الفكرية، بيروت.

٢ ـ جريدة الحياة، لندن.

٣ ـ جريدة النهار، بيروت.

٤ ـ جريدة السفير، بيروت.

٥ ـ شؤون فلسطينية.

٦ ـ الملف، قبرص.

٧ ـ دراسات عربية، بيروت.

● مراجع أجنبية:

1 - UNSCOP, Report to the General Assembly, U.N. GAOR.
2 - L. Stein, The Balfour Declaration, London 1961.
3 - W.T. Mallison, The Balfour Declaration.
4 - Trial and Error: The autobiography of Chaim Weizmann, London 1950.
5 - Jewish Agency for Palestine, New York, May 1947.
6 - R.H. Pfaff, Jerusalem, Keystone of an Arab-Israeli Settlement, 1969.
7 - Jerusalem, Key to Peace, 1970.
8 - American Intersts in the Middle East, 1980.
9 - A. Shalev, The autonomy and the Possible Solutions, 1979.
10 - M.S. McDougal and Associates, Studies in World Public Order, Uale, 1960.

11 - United Nations Charter.

12 - D. Hirst, The Gun and the Olive Branch, London 1977.

13 - M. Begin, The Revolt.

14 - H.A. Kissinger, A World Restored.

15 - Neville Badaire, Nisi Dominus, London 1946.

16 - Keesing's contemperary Archiues, 1948 - 1949.